www.tunisieindustrie.nat.tn

بريد الصناعة

العدد 13 و 14 - أكتوبر 2016

مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة و التجديد

الصناعات الغذائية في تونس وآفاق تطويرها

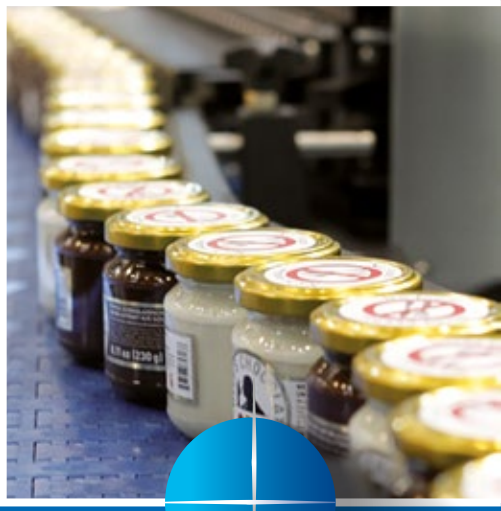

وزارة الصناعة والتجارة

الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

الدورة 1

الأيام الوطنية لنقل التكنولوجيا 2016

نقل التكنولوجيا محرّك أساسي للنمو الاقتصادي

09 و 10 نوفمبر 2016

نزل البالاص قمرت - تونس

IMAGE CONSEIL

بالتعاون مع

Science and Technology Policy Institute

Korea International Cooperation Agency

UTICA

الراعي الذهبي

LLOYD ASSURANCES

برعاية

الشريك الإعلامي

ifm

Entreprises

وكالة تونس افريقيا للأنباء
Agence Tunis Afrique Presse

محتوى العدد

2 الافتتاحية

4 لمحة عن قطاع الصناعات الغذائية في تونس وبعض المقترحات للنهوض به

10 التعليب والصناعات الغذائية في تونس

19 حوار مع المدير العام للمركز الفني للتعبئة والتغليف

22 الجودة وقطاع الصناعات الغذائية

26 معطيات حول المنتجات البيولوجية في تونس وآفاق تطويرها

30 "التجمعات العنقودية": مفهومها وتاريخها وتعريف بالتجربة التونسية في هذا المجال

34 حوار مع منشط بالتجمع العنقودي لزيت الزيتون في الشمال الغربي

38 دراسة حول تنظيم قطاع اللحوم الحمراء

44 قطاع الحليب ومشتقاته وآفاق تطويره

50 دراسة حول تنظيم قطاع الحبوب ومشتقاته وآفاق تطويره

بريد الصناعة

مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

العدد 13 و 14 -أكتوبر 2016

المدير المسؤول
سمير البشوال
مدير عام وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

مدير التحرير
سالم بوعرادة
مدير عام مساعد وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

رئيس التحرير
وجدي النفاتي

سكرتير التحرير
سناء الخمير

مستشار العدد
رشيد الصغير

تنسيق العدد
علي القمري

هيئة التحرير
سامي بن يحيى - إيمان بن سليمة الغضبان- آمال القمري - علي القمري - إيمان الجوادي
سناء الخمير-سنية بن يحيى

تصور وطباعة
IMAGE CONSEIL

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

63، نهج سوريا، 1002 البلفدير تونس
الهاتف: 71792144
الفاكس: 71782482

www.tunisieindustrie.nat.tn

الافتتاحية

عرفت سنة 2015 تراجعا في أغلب القطاعات الحيوية برز ذلك خاصة مع قطاع السياحة مما أدّى إلى زيادة تأزم الوضع الاقتصادي. لكن في المقابل بقيت الصناعة المجال الوحيد الذي حافظ على توازنه بفضل قطاع الصناعات الغذائية الذي شهد تطورا ملحوظا وسجل نسبا إيجابية منذ السنوات الأخيرة التي تلت الثورة.

ويساهم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 3.7 ٪ من الناتج المحلي الخام وبنسبة 19 ٪ في القيمة المضافة وبنسبة 22 ٪ في قيمة الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية، وسجل القطاع في سنة 2015 نتائج إيجابية، فعلى سبيل المثال عرفت منظومة الألبان تطورا هاما في الكميات المحولة بنسبة (7+ ٪) مكنت من توفير مخزون تعديلي، إلى جانب إعادة تشغيل مصنع التجفيف، كما أفرزت بعض مواسم التحويل وفرة كبيرة تعتبر قياسية بالنسبة لمادة معجون الطماطم.

وعرف القطاع نموا بارزا في عدة أنشطة أخرى على غرار تحويل الحبوب وتكييف التمور وتعليب الزيوت النباتية ومنتجات البحر وإنتاج الأجبان المذوبة نظرا لتوفر الكميات من هذه المنتجات الموجهة للتصدير.

وحسب إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد تبلغ عدد المؤسسات الصناعية في هذا المجال 1066 مؤسسة تشغل قرابة 73 ألف شخص وتتجه هذه المؤسسات في غالبيتها إلى القطاع الخاص المتكون من المؤسسات المحلية والأجنبية غير المصدرة كليا بنسبة 81 ٪ من مجموع المؤسسات الفاعلة في القطاع.

ويحتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثانية على مستوى التوزيع القطاعي بنسبة 20 ٪ من المؤسسات الصناعية بعد قطاع النسيج والملابس. وتبلغ الطاقة التشغيلية للقطاع 15 ٪ من اليد العاملة وتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد قطاع صناعات النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية.

هذه المؤشرات تؤكد أن قطاع الصناعات الغذائية قطاع حيوي في تونس ازدادت أهميته بتغير نمط الحياة لدى التونسيين. لكنه يواجه، كبقية القطاعات، عوائق عديدة من أهمها غياب سوق داخلي وخارجي للترويج للمنتوج المحلي في ظل المنافسة الشديدة للمنتوجات الأخرى خاصة منها الأجنبية (طريقة التعليب، سبل التسويق...) بالإضافة لمشكل التمويل.

ونظرا لأهمية هذا القطاع، عملت تونس على دعمه من خلال توفير كل الآليات وتركيز هياكل مساندة منها المراكز الفنية المختصة التي تقدم المعطيات والدعم اللازم للمؤسسات الصناعية الغذائية قصد مجابهة صعوبات الترويج وضمان الاستمرارية ومساعدتها للنفاذ إلى الأسواق نذكر منها المركز الفني للتعبئة والتغليف والمركز الفني للصناعات الغذائية بالإضافة إلى العمل على دعم القدرة التنافسية للمؤسسة ودفع التجديد والتطوير التكنولوجي من خلال خوض تجارب جديدة مثل «التجمعات العنقودية». كما وضعت في الغرض إطارا تشريعيا وقانونيا يساهم في النهوض بعنصر الجودة وتنويع الإنتاج ويفتح المجال للاستثمار في إطار التعاون والشراكة بين البلدان.

سناء الخمير

لمحة عن قطاع الصناعات الغذائية في تونس وبعـ

شهدت جل القطاعات الحيوية في سنة 2015 تراجعا هاما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي في البلاد على غرار القطاع السياحي، في حين حافظت الصناعة على توازنها بفضل قطاع الصناعات الغذائية، الذي عرف نموا مطردا في السنوات الأخيرة التي أعقبت الثورة ليتواصل حتى أواخر سنة 2015 مسجلا أرقاما إيجابية في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

زيت الزيتون يرجح الكفة في الميزان الغذائي

ساهم القطاع في تحسين مؤشرات المبادلات الخارجية بعد أن سجل الميزان التجاري الغذائي خلال الأحد عشر شهرا الأولى من سنة 2015 تحسنا ملحوظا في نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي بلغت 100٪ مقابل 55.8 ٪ خلال السنة الماضية.

ويعود نمو قيمة الصادرات الغذائية التي عادلت قيمة الواردات إلى تطور عائدات مادة زيت الزيتون بنسبة 53٪من حجم الصادرات مقابل 18٪ فقط خلال السنة المنقضية.

بلغت خلال سنة 2015 عائدات صادرات المواد الغذائية 3500 مليون دينار مسجلة بذلك نموا بنسبة 100٪ مقارنة مع نفس الفترة من 2014، معتبرا أن ذلك راجع بالأساس إلى التطور الإيجابي وغير المسبوق لعائدات زيت الزيتون التي تضاعفت بحوالي 6 مرات مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية لتصل إلى حدود 1835.2 مليون دينار بما يعادل 293.6 ألف طن من الزيت مقابل 56.5 ألف طن خلال الأحد عشر شهرا الأولى من سنة 2014.

وعلى مستوى تركيبة الصادرات الغذائية، تعد الزيوت والمواد الدهنية وعلى رأسها زيت الزيتون من أهم المواد المصدرة إذ بلغت نسبة 53٪ من مجموع الصادرات الغذائية حتى موفى نوفمبر2015، كما احتلت التمور والقوارص المرتبة الثانية في قائمة الغلال بنسبة 12.6٪ واحتلت منتجات البحر من غلال وسمك البحر المرتبة الثالثة بنسبة 6٪ .

ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاع

وفيما يتعلق بقيمة الاستثمارات في القطاع، بلغت الاستثمارات الـ 462 مليون دينار خلال سنة 2015 مقابل 450 مليون دينار خلال سنة 2014 مسجلة بذلك نموا بحوالي 3٪.

وبلغت الاستثمارات الخارجية المباشرة في القطاع خلال سنة 2014 قيمة 61 مليون دينار بعد أن كانت في حدود الـ 18.6 مليون دينار في سنة 2011 أي تضاعفت ثلاث مرات. وبخصوص مواطن الشغل التي يوفرها القطاع، فهي تناهز الـ 90 ألف عامل من بينهم 71544 شخصا يشتغلون في المؤسسات التي تشغل 10 أشخاص فما فوق وفي حدود الـ19925 موطن شغل في المؤسسات المصدرة كليا.

أما بخصوص الإشكاليات المطروحة التي تواجه القطاع، تتمثل أبرزها بالأساس في عدم انتظام تزويد وحدات التحويل الأولي بالمواد الفلاحية الطازجة مع تقلب الإنتاج من موسم إلى آخر نظرا للتأثيرات المناخية، واقتصار بعض الأنشطة على تحويل فوائض الإنتاج الفلاحي الموجه بالأساس للاستهلاك الطازج والذي لا يستجيب إلى متطلبات التصنيع.

إلى جانب ضعف التعامل بين المتدخلين في المنظومة الفلاحية الغذائية صلب عقود إنتاج ونقص في اعتماد تسعيرة المواد الفلاحية الموجهة للتحويل حسب جودتها، فضلا عن قلة تنويع العرض ومـواد اللف للمنتجات المحولة ونقص في مراقبة الجودة، كذلك قلة التحكم في مسالك التوزيع بالخارج وتطور محدود للشراكة في هذا المجال.

ومن بين الأنشطة الواعدة التي من شأنها مزيد تطوير قطاع الصناعات الغذائية يمكن ذكر أنشطة تعليب الزيوت وتكييف الخضر والغلال ومشتقات الطماطم بما في ذلك الطماطم المجففة، فضلا عن المنتجات البيولوجية المحولة، إلى جانب نصف مصبرات الخضر والأطباق الجاهزة.

ـض المقترحات للنهوض به

سامي بن يحيى

وأمام النمو الهام الذي يشهده القطاع مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعية منها، يعتبر اليوم قطاع الصناعات الغذائية مطالبا بإرساء أحدث الأساليب والمناهج المعمول بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي لبناء منظومات جودة تستجيب إلى متطلبات الأسواق الخارجية في مجال الصناعات الغذائية خاصة أن الخروج إلى هذه الأسواق يفرض التزام بلادنا بشروط ومواصفات الجودة.

إنجازات قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2011-2015

المؤشرات (الوحدة: مليون دينار)	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الإنتاج*	9403	10324	11055	11222	13018
القيمة المضافة*	1900	2072	2238	2282	2561
الاستثمارات(بما في ذلك التبغ)	350	387	440	450	462
الصادرات الغذائية	2126	2065	2431	2049	3500
الواردات الغذائية	2828	3151	3545	3429	3500

*: بالأسعار القارة

المصدر: الإدارة العامة للصناعات الغذائية بوزارة الصناعة

تطور الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2011-2015

(الوحدة: مليون دينار)

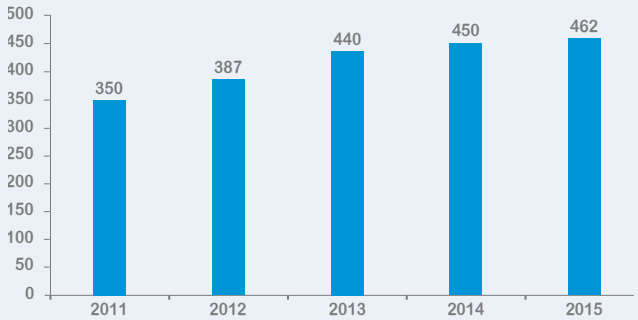

تطور قيمة الإنتاج والقيمة المضافة في قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2011-2015

(الوحدة: مليون دينار)

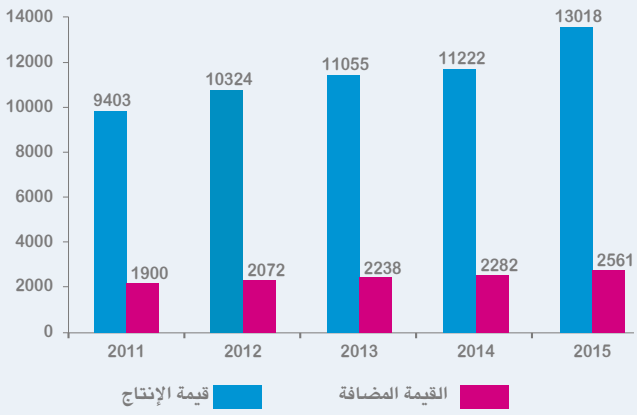

تطور قيمة الصادرات والواردات في قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2011-2015

(الوحدة: مليون دينار)

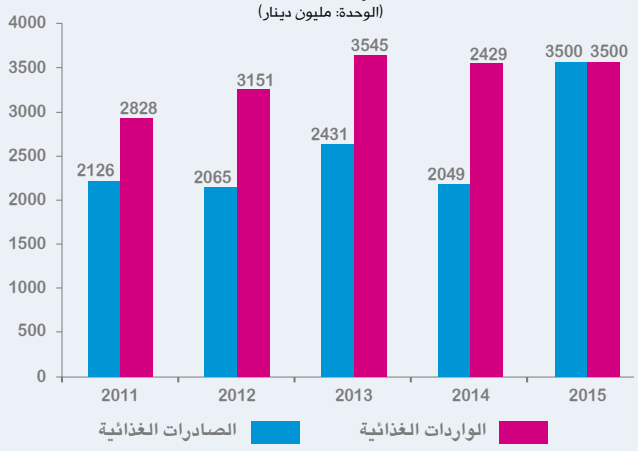

لمحة حول بعض القطاعات

منظومة السكر

الإنجازات النوعية

- إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة الصناعة لإنجاز برنامج إعادة إحياء منظومة اللفت السكري وتطويرها،
- صدور الأمر الحكومي المتعلق بإحداث منحة بعنوان مساهمة الدولة في كلفة إنتاج السكر المستخرج من اللفت السكري المنتج محليا وضبط شروط وطرق إسنادها تحت عـ450ـدد لسنة 2015 والمؤرخ في 12 جوان 2015.
- تحديد عناصر كلفة تكرير السكر الخام وعمليات المناولة الأخرى المرتبطة بالتموين والتوزيع المنجزة من قبل الشركة التونسية للسكر لفائدة الديوان التونسي للتجارة.

النتائج الكمية : زراعة وتحويل اللفت السكري بعنوان

- **2012 /2013** : زراعة 600 هكتار مكنت من إنتاج 3021 طن من السكر و1558 طن من الدبس و6233 طن من الفيتورة،
- **2013/2014** : 1507 هكتار مكنت من إنتاج 7300 طن من السكر و 4500 طن من الدبس و 16000 طن من الفيتورة،
- **2014-2015**: بلغت المساحات المزروعة باللفت السكري 1353 هكتار منها 1236 قابلة للتقليع مكنت من إنتاج 76391 طن من اللفت السكري. كما بلغ إنتاج السكر 6000 مع إنتاج 4280 طن من الدبس و15500 طن من الفيتورة.

الإشكاليات المطروحة

- **زراعة وتحويل اللفت السكري :**

إنقطاع مياه الري في فترات إحتياج زراعة اللفت السكري للماء نتيجة تقادم شبكات قنوات الري والصرف أو نتيجة مديونية الفلاحين مما ينعكس سلبا على المردودية الإقتصادية لهذه الزراعة،

ضعف إنخراط القطاع المنظم (ديوان الأراضي الدولية وشركات الإحياء والتنمية الفلاحية) في زراعة اللفت السكري في المناطق السقوية،

عدم التحكم في تقنيات مداواة الأعشاب الطفلية يؤدي إلى إرتفاع في كلفة زراعة اللفت السكري نتيجة إستعمال اليد العاملة بصفة مكثفة.

- **نشاط تكرير السكر الخام والتوازن المالي لمنظومة السكر:**

دخول خواص مجال تكرير السكر الخام يخلق مناخ تنافسي لا يوفر نفس الفرص بالنسبة لجميع المتدخلين في هذا النشاط.

فتح مجال تعليب السكر الأبيض لشركات ناشطة في مجالات عدة في إطار طلب العروض وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار للميزات التفاضلية للشركات المنتجة للسكر وعدم الاستئناس بتجارب البلدان المنتجة للسكر حيث تقع عملية تعليب السكر في وحدات إنتاجه إلى جانب عدم التحكم في جودة السكر السائب الموجه للإستعمال العائلي.

منظومة الألبان

أداء المنظومة

في إطار تحقيق توازن منظومة الألبان وتفعيل كل آليات تعديلها تم اتخاذ الإجراءات التالية:

إعادة تشغيل وحدة التجفيف في إطار المناولة وتم تجفيف:

- **2011** : 10 مليون لتر
- **2013** : 14 م.ل
- **2014** : 15 م.ل.

كما تم تعديل الأسعار على كل المستويات :

- **الإنتاج:** مرتين: زيادة بـ120 مليم/لتر سنة 2012 و33 مليم/لتر سنة 2014 ليصبح حاليا 733 مليم/لتر.
- **التصنيع:** مرتين: سنة 2012 وسنة 2014 ليصبح سعر البيع حاليا 1120 مليم/لتر ومنحة دعم بـ60 مليم/لتر.
- **التجميع:** مراجعة منحة التجميع في مناسبتين لتصبح 70 مليم/لتر حاليا.

- **الخزن:** الترفيع في منحة الخزن من 40 إلى 50 مليم/لتر/شهر.

على مستوى التصدير ولضمان أسواق دائمة تم إقرار برنامج سنوي للتصدير بـ15 مليون لتر/سنة.

كما سجلت منظومة الألبان خلال السبعة أشهر الأولى لسنة 2015

مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 تطورا في مختلف المؤشرات:

- الإنتاج + 3.4 ٪
- التجميع + 4 ٪
- إنتاج الحليب المعقم + 12 ٪
- مبيعات الحليب المعقم + 6 ٪

وبلغ مخزون الحليب المعقم مع موفى شهر جويلية 2015 حوالي 68 مليون لتر مقابل برنامج تم ضبطه في حدود 55 مليون لتر.

كما تم تعديل الأسعار على كل المستويات :

- **الإنتاج:** مرتين: زيادة بـ120 مليم/لتر سنة 2012 و33 مليم/لتر سنة 2014 ليصبح حاليا 733 مليم/لتر.
- **التصنيع:** مرتين: سنة 2012 وسنة 2014 ليصبح سعر البيع حاليا 1120 مليم/لتر ومنحة دعم بـ60 مليم/لتر.
- **التجميع:** مراجعة منحة التجميع في مناسبتين لتصبح 70 مليم/لتر حاليا.
- **الخزن:** الترفيع في منحة الخزن من 40 إلى 50 مليم/ لتر/ شهر.

على مستوى التصدير ولضمان أسواق دائمة تم إقرار برنامج سنوي للتصدير بـ15 مليون لتر/ سنة.

الإجراءات الأخرى:

- الترفيع في المعلوم الموظف على مسحوق الحليب المورد من 680 د/ طن إلى 1500 د/ طن وذلك في إطار التشجيع على تجفيف الحليب بتونس.
- دخول مركزية جديدة للحليب بطاقة إنتاج بـ200 ألف لتر/يوم بسيدي بوزيد.

الإشكاليات

تتلخص إشكاليات منظومة الألبان في الصعوبات التي حالت دون تفعيل الآليات التعديلية المتوفرة لها بالطريقة المثلى التي تحافظ على التوازنات والسير الطبيعي لها وخاصة التجفيف والتصدير مما أدى إلى بلوغ مخزون الحليب المعقم مستوى قياسي حوالي 68 مليون لتر مع موفى شهر جويلية 2015 نتيجة عدة عوامل أهمها تطور مؤشرات المنظومة التراجع الهام للقطاع السياحي وتوقف التصدير والحد من التهريب.

أ-التجفيف

- مواصلة تعديل منظومة الألبان والذي يحتم عليها نظريا أن تكون جاهزة للتدخل واستيعاب كميات من الألبان قصد تجفيفها عند الحاجة.

ب-التصدير

بالرغم مما تم إقراره بتصدير 15 مليون لتر على مدى خمس سنوات بغض النظر على مستوى الإنتاج (جلسة عمل وزارية بتاريخ 30 أكتوبر 2014) إلا أن تراتيب وإجراءات تنفيذ العمليات التصديرية تحول دون تفعيل هذه الآلية بالطريقة الناجعة .

الإشكاليات والصعوبات التي تمر بها منظومة الألبان خلال سنة 2015

بلوغ مخزون الحليب المعقم مستوى قياسي بحوالي 68 مليون لتر مع موفى شهر جويلية واستقراره في حدود 67 مليون لتر مع موفى شهر أوت، وقد انعكس حجم المخزون على:

- نسق قبول الحليب من قبل المركزيات.
- تقلص الإمكانيات المادية لدى بعض المركزيات.
- إمكانية إتلاف كميات هامة من الحليب وارتفاع كلفة الخزن.

الحلول المطروحة

- تسوية الوضعية المالية لوحدة تجفيف الحليب انطلاقا من سنة 2011.
- اقتناء 10 مليون لتر من الحليب من قبل الدولة وتصريفها في إطار برامج التضامن الاجتماعي ولفائدة الجيش والأمن الوطنيين وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية.
- تمكين المركزيات من منحة الخزن بعنوان شهري جانفي وفيفري 2016 بصفة استثنائية (45 مليون لتر في موفى شهر ديسمبر 2015).
- وضع خطة استراتيجية لمنظومة الألبان بالتنسيق بين جميع الأطراف المعنية.

النهوض بزيت الزيتون المعلب

- تجاوز معدل سعر بيع زيت الزيتون المعلب بما لا يقل عن 50٪ عن معدل سعر بيع زيت الزيتون السائب.
- تطور عدد العلامات التجارية التونسية بصفة ملحوظة ليبلغ حاليا ما يناهز عن 60 علامة.
- تطور عدد المؤسسات المصدرة لزيت الزيتون المعلب بنسق تصاعدي ليبلغ 42 مؤسسة سنة 2014.
- تطور عدد وجهات التصدير ليبلغ أكثر من 50 سوق سنة 2014.
- إسناد منحة تشجيع تصدير زيت الزيتون المعلب لمدة سنتين (2010 و 2011) وبلغت الميزانية المرصودة لهذه المنحة 1 م.د لكل من 2010 و 2011 (بلغت القيمة الجملية لمنحة تشجيع تصدير زيت الزيتون المعلب حوالي 0,734 م.د بعنوان سنة 2010 انتفعت بها 13 مؤسسة و حوالي 0,958 م.د بعنوان سنة 2011 انتفعت بها 14 مؤسسة).
- الجائزة الوطنية لأحسن زيت زيتون معلب : في إطار العمليات

الاشهارية ذات المصلحة العامة الممولة من طرف صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب وقصد إرساء ثقافة الجودة، تم إنجاز ثلاث (03) دورات لمواسم 2010/2009 و 2012/2011 و2015/2014،

- بلغ عدد المؤسسات المصادق على برامجها الإشهارية

والتسويقية 20 مؤسسة سنة 2015 وذلك في إطار تدخلات صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب.

الإشكاليات

- ضعف الموارد المادية والبشرية الموكولة لها التصرف في صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب،
- تعدد الأطراف المتدخلة في مجال التعريف بزيت الزيتون التونسي (الديوان الوطني للزيت ووزارة الفلاحة ووزارة الصناعة ووزارة التجارة) وغياب هيكل مهني في منظومة زيت الزيتون يكون من ضمن مهامه القيام ببرامج تعرف بمزايا زيت الزيتون المعلب على مستوى الخارجي والمحلي.
- عدم تماشي أسقف المنح مع أهمية الميزانية المرصودة من قبل المؤسسات للعمليات الاشهارية والترويجية.

ملف المطاحن

كان لمراجعة سلم تعيير الحبوب خلال سنة 2012 انعكاسات مالية على المطاحن. وتم عقد العديد من الجلسات على مستوى كل الوزارات المتدخلة وقد تم إقرار ما يلي:

- تقديم تعويضات مالية للمطاحن في حدود مبلغ جملي بـ11,7 مليون دينار.
- مراجعة سلم التعيير بمشاركة كل الأطراف المتدخلة.

دعم منظومة الجودة والسلامة الغذائية

العلامة التونسية المميزة للجودة للمواد الغذائية المحولة (Food Quality Label)

- إحداث علامة تونسية مميزة للجودة للمواد الغذائية المحولة بالأمر عدد 2525 لسنة 2010 المؤرخ في 28 سبتمبر 2010.
- خلال سنة 2014 نشر كراسي شروط :
  - كراس الشروط الذي يضبط الشروط الواجب توفرها للحصول على العلامة التونسية المميزة للجودة لإنتاج مصبر الهريسة ذو جودة عالية ،
  - كراس الشروط الذي يضبط الشروط الواجب توفرها للحصول على العلامة التونسية المميزة للجودة لإنتاج مصبرات السردينة بزيت الزيتون البكر الممتاز ذات جودة عالية .
  - تم خلال شهر جانفي 2015 إسناد العلامة التونسية المميزة للجودة لإنتاج مصبر الهريسة ذو جودة عالية إلى مؤسسة صناعية والترخيص لها لوضع هذه العلامة على غلاف منتوج الهريسة مع احترام التشريع والتراتيب الجاري بها العمل في مجال الاشهار.

تشخيص الإشكاليات بالنسبة للقطاع ككل

- عدم انتظام تزويد وحدات التحويل الأولي بالمواد الفلاحية الطازجة مع تقلب الإنتاج من موسم إلى آخر نظرا للتأثيرات المناخية
- ضعف التعامل بين المتدخلين في المنظومة الفلاحية الغذائية صلب عقود إنتاج
- غياب تسعيرة المواد الأولية الفلاحية الموجهة للتحويل حسب جودتها
- قلة التحكم في مسالك التوزيع بالخارج و تطور محدود للشراكة في هذا المجال
- ضعف التحكم في نظم التصرف في الجودة
- ضعف مردودية الإنتاج الفلاحي (المادة الأولية).

الصناعات الغذائية: الإستراتيجية للنهوض بالقطاع

حظي القطاع باستراتيجية للنهوض به شملت عدة إجراءات خصوصية بالنسبة للمنتوجات التي سيتم التركيز عليها في الفترة القادمة وهي زيت الزيتون والسردينة والتمور والكروم والطماطم والهريسة ونصف المصبرات والحليب.

كما شملت إجراءات أفقية تتلخص في المحاور الأساسية التالية :

محور 1: إحكام تنظيم مواسم التحويل.

محور2 : دعم منظومة الجودة والسلامة الغذائية.

محور3 : النهوض بالشراكة وتطوير التكنولوجية والتشبيك.

محور4 : دفع الإنتاج والتصدير.

إجراءات خصوصية حسب المنتوجات

زيت الزيتون

- إحداث علامة مميزة للجودة ووضع طرق لتتبع المنتجات
- إحداث جائزة وطنية لأحسن زيت زيتون معلب ومجمع تصديري
- إنجاز برنامج للتعريف بزيت زيتون التونسي في الأسواق التصديرية
- النهوض بالاستثمار في إطار الشراكة
- التوريد في إطار القبول المؤقت لتغطية الطلبات الخارجية وذلك كلما تراجع الإنتاج الوطني.

السردينة

- تسهيل عملية تزويد المصانع بالقيام بربط إلكتروني بين مصانع التحويل وموانئ الإنتاج
- إحداث علامة مميزة للجودة ومجمع تصديري
- إخضاع المؤسسات لوجوب التحصل على شهادة المصادقة الصحية.

التمور

- مصادقة فنية للمصانع حسب كراس شروط
- تنويع منتجات منظومة التمور والتخلي عن استعمال الـ Bromure de méthyle
- إحداث علامة مميزة للجودة ووضع طرق لتتبع المنتجات.

الكروم

- مساندة مجهود القطاع الخاص المصدر للخمور بالخصوص في إطار الشراكة بهدف تطوير تصدير الخمور المعلبة.

الطماطم

- مصادقة فنية لمصانع التحويل حسب كراس شروط
- تنويع إنتاج منظومة الطماطم المحولة عبر دعم الاستثمار في مجال التعبئة المعقمة لمعجون الطماطم الثلاثي التركيز
- النهوض بالاستثمار في إطار الشراكة.

الهريسة ونصف المصبرات

- مصادقة فنية للمصانع حسب كراس شروط
- إحداث علامة مميزة للجودة بالنسبة للهريسة
- النهوض بالاستثمار في إطار الشراكة.

الحليب

- توظيف المنح المسندة لفائدة المركزيات لحثهم على المساهمة الفاعلة في تنفيذ سياسة النهوض بجودة الحليب
- إعانة مراكز تجميع الحليب لاقتناء معدات مخبرية استعدادا لتطبيق تسعيرة الحليب حسب جودته
- إرساء نظم ضمان الجودة بالمؤسسات الصناعية
- اعتماد مبدأ حرية التصدير وتحرير سعر البيع المحلي لاحقا.

التعليب والصناعات الغذائية في

يعتبر قطاع التعبئة والتغليف من المجالات التي شهدت تطورات هامة نتيجة تعدد وتنوع أنشطة البحث والتجديد الرامية إلى مواكبة الديناميكية الاقتصادية المتسارعة، وذلك تلبية للحاجيات المتجددة للمستهلك أو للارتقاء بالجودة وللمساهمة في التنمية المستدامة مع العمل على التقليص من التكاليف عند التصنيع.

ويعود الاهتمام بهذا القطاع لدوره الفعال في الرقي بالمنتجات المُعلبة، ومن بينها المواد الغذائية على تنوعها، وللفوائد التي لا تحصى لكافة المتدخلين في مختلف حلقات توزيع المنتجات.

مفاهيم التعليب والتعبئة والتغليف

يعرف التعليب كوسيلة لتعبئة المنتوج والمحافظة عليه انطلاقا من مرحلة الإنتاج وصولا إلى مرحلة الاستهلاك. وقد عرفت صناعة اللف والتعليب ثورة بدأت بمواكبة أنماط الاستهلاك المتعارف عليها، لتنقلب وتؤثر في السلوكيات.

إذ يتعرض المستهلك من خلال المعلبات إلى تأثيرات تسويقية مباشرة وغير مباشرة عند التسوق، تؤدي إلى الترسيخ في ذهنه أن التغليف جزء لا يتجزأ من المنتوج الذي يحويه. وبالتالي، فهو يخلط معرفيا بين المنتج وغلافه.

لذلك تم ضبط مفاهيم التعليب أو التغليف أو التعبئة، من حيث الاستعمال والدلالة عند تداولها في مجالات التسويق واللوجستية ولكنها تختلف من الناحية الفنية والوظيفية حيث أن لكل منها مفهوم خاص.

1– التعليب أو اللف

يعرف بالفرنسية بـ (Conditionnement) ويمثل التعليب أو اللف المادة التي تحيط بالمنتج وتتصل به مباشرة، مهما كان شكله أو المادة المكونة له. ويتمثل دوره الأساسي في حماية المنتوج وحفظه من أي أضرار قد تلحقه جراء المؤثرات الخارجية.

2– التغليف

يشمل التغليف أو ما يعرف بـ (Emballage) مختلف البيانات المتعلقة بتصميم غلاف المنتج والمادة المستخدمة لصنعه وأبعاده وألوانه وغير ذلك. ويؤدي الغلاف وظائف اتصالية متنوعة حسب قيمة المنتوج في سلسلة التوزيع نظرا للبيانات الإشهارية والتنصيصات القانونية وإرشادات السلامة وكيفية الاستعمال التي يحملها بالإضافة إلى تأمين الظروف الملائمة لشحن ونقل وتخزين المنتوج.

أما في المجال اللوجيستي، يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من التغليف:

- التغليف الأولي: ويتطابق مع التعليب، وهو الذي يحوي المنتوج، ويمثل بذلك أصغر وحدات البيع للمستهلكين أو المستعملين.
- التغليف الثانوي: وهو الذي يحفظ التغليف الأولي ويلعب دورا ترويجيا بالأساس.
- التغليف الثالث: وهو ما يجمع عدة وحدات من المنتوج نفسه قصد تسهيل عمليات شحنه ونقله وخزنه.

تونس

إيمان غضبان بن سليمة

3– التعبئة

تجمع التعبئة أو (Packaging) بين وظائف التغليف والتعليب في الوقت نفسه. وتعتمد أساسا على مزايا تصميمها من ناحية الحجم والجمالية وأريحية الاستعمال والترويج للمنتوج الذي تحتوي عليه.

وظائف التعبئة والتغليف

للغلاف أهمية استراتيجية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمنتوج (المنتج، الموزع والمستهلك)، باعتباره يعطي معنى لتوجهات السياسة التسويقية في الجوانب المتعلقة بتحديد السعر والتوزيع والترويج.

وتتدعم أهمية الغلاف من خلال زيادة الاعتماد أكثر على الخدمة الذاتية في العديد من المغازات الحديثة، مما يساعد المستهلك في التعرف على الصنف المطلوب. فعملية التعبئة والتغليف ليست مجرد اختيار حاويات أو معلبات ولصق بعض الصور أو العلامات، بل هي مجموعة وظائف تساهم في وقاية المنتج وتيسر توزيعه ووضعه على ذمة المستهلك. ويكمن مقياس نجاح التعليب الفاعل في مدى قدرته على جعل محتويات المنتج ملائمة للاستخدام وسهلة الخزن والعرض بما يخدم المؤسسة المنتجة ويروج لشهرتها.

ويلاحظ أن تطوير التعبئة لا يختلف عن تطوير المنتج نفسه، لذلك تركز عملية تصميم العبوة على عنصرين رئيسيين: وظيفي وترويجي، مما جعل بعض المحترفين في مجال التسويق يصفونها بـ «رجل المبيعات الصامت»، الذي يفترض به تأمين:

- الوظيفة العملية: والتي تتمثل في حماية المنتج من تأثير الحرارة أثناء العرض والمحافظة على جودة المحتوى من التأثيرات الميكانيكية كالضغط والصدمات والاهتزازات فضلا عن حمايته من الكسر ومن التلف وأثناء الشحن والخزن.

- ومن مهام التعليب أيضا، توفير الشروط الصحية وحماية المنتجات الغذائية المعلبة ضد تسرب الرطوبة من وإلى المنتوج، وضد الروائح والتأثير بالضوء وضد تعرضها للغازات أو الميكروبات أو الفطريات وبالتالي تحقيق الأمن والسلامة الغذائية.

- الوظيفة المرئية: ويقاس نجاحها بمقدار شد انتباه الحريف وجذبه إلى المنتوج. وتتجلى أهمية ذلك في ترسيخ حصص مبيعات المنتوج وتموقعه في السوق بين عديد المنتجات المنافسة الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على التعبئة والتغليف كوسيلة لإنماء المبيعات يزداد يوما بعد يوم، ليصبح بذلك التعليب ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية وعاملا من عوامل زيادة الدخل الوطني إذ يساهم في التقدم الصناعي والتجاري نظرا لآثاره في زيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة وفتح الأسواق الجديدة.

- وظيفة الجاذبية والإثارة: وهي من أهم أدوار الغلاف حيث تبرز قدرته على التميز من خلال التناسق الظاهر في تصميمه واختيار شكله وألوانه وصوره بطريقة تجذب الانتباه. كما يمكن اعتبار قطاع التعبئة والتغليف منظومة توظف فيها جملة من التقنيات التي من شأنها أن تيسر مهمة المصنع والموزع والمستهلك على حد السواء، وهو مجال يتطلب بحوثا دقيقة وكفاءات عالية تسهر على تطوير تصاميمه وتحسين المواد المستخدمة في تصنيعه حتى يؤدي بذلك وظائفه على الوجه الأكمل.

- الوظيفة الإخبارية: يعطي الغلاف صورة واضحة عما يتضمنه وما يحويه من مواد. كما يمنح للمستهلك معلومات توجيهية تمكن من تقديم جملة من التسهيلات التسويقية بفضل المعلومات والبيانات والرموز الموجودة على سطح العلبة والتي تساعده من التعرف على ما بداخل العلبة

بكيفية تستجيب لمتطلباته (اسم المنتوج والنوعية والكمية والمواصفات وتاريخ الإنتاج والاستهلاك)، وهو ما يساعد على تحسين مستوى مبيعات هذه المنتوجات.

- ولأهمية دور العملية الصناعية والتحويلية في الحفاظ على الخصائص الحسية والغذائية للطعام فإن اختيار المواد المستخدمة في التعبئة والتغليف يساهم في حماية الغذاء لأطول وقت ممكن.
- وسوف نتناول فيما يلي وفي مرحلة أولى معايير الحفاظ وتغليف المواد الغذائية قبل تقديم مختلف الأصناف والمواد المستخدمة في التعبئة والتغليف.

حفظ المواد الغذائية

تعتبر الأطعمة والمواد الغذائية قابلة للتلف نظرا لارتباطها بالعامل الزمني والبيئي. وترتكز عملية الحفاظ عليها على توقيف نمو البكتيريا والفطريات والكائنات المجهرية الدقيقة الأخرى وتأخير أكسدة الدهون المتسببة في التعفن. وتقوم أساليب حفظ المواد الغذائية بالأساس على التجفيف والتجميد والبسترة والعلاج بالأشعة والتمليح وتدخين الأطعمة وإضافة المواد الحافظة وغيرها.

كما تلعب كل من التعبئة والتغليف دورا هاما في الحفاظ على الأغذية عن طريق:

- المعالجة الحرارية (traitement thermique) التي تقلل من الكائنات المجهرية الدقيقة لزيادة صلوحية المنتوج.
- المعالجة عبر تعديل جو التعبئة وتغليف المواد الغذائية (emballage sous atmosphère modifiée des aliments MAP) والتي ترتكز على إخراج الهواء من العلبة لتعزيز حفظ الغذاء باستخدام عديد الغازات كالنيتروجين وثاني أكسيد الكربون والأكسجين في جعل التعبئة والتغليف أكثر كفاءة.

أهم المواد المستعملة في التعبئة والتغليف وخصائصها

- تتنوع المواد المستعملة في التغليف والتعبئة بتنوع المواد التي تحتويها، وهي أساسا، كما تم تقديمها ضمن دارسة حول اللف والتعليب وتأثيره على الأسعار والاستهلاك المنجزة من قبل المعهد الوطني للاستهلاك:

➤ التعبئة الورقية

هذا الصنف مشتق من ألياف السليلوز النباتية والتي يمكن إعادة استخدامها حوالي سبع مرات، مما يجعله ذا قيمة عالية من الناحية البيئية ومن حيث التكلفة أيضا.

هذا الصنف من التعبئة هو الأكثر شيوعا من حيث حجم الاستعمال والكميات، حيث حافظت استخداماته عالميا وخلال العشرية الماضية على المعدل نفسه دون زيادة ملحوظة باستثناء استخدامات ورق الكرتون المموج التي ارتفعت بصورة ملحوظة.

تعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادي الأكثر نشاطا في هذا المجال والمهيمنة على السوق حيث بلغت حصتها 52٪ من حجم استهلاكها في عام 2014 ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 60٪ سنة 2020. ويعود ذلك أساسا إلى:

1. طلب السوق الصينية التي يتوقع أن تصل إلى 39٪ سنة 2020 مقارنة بـ31 ٪ سنة 2010.
2. استهلاك القارة الهندية الذي سيمثل 6٪ من المجموع سنة 2020.

ومن المتوقع أن تصل السوق العالمية للتغليف الورقي المقوى المضغوط إلى أكثر من 100 مليار دولار في غضون سنة 2020 مقارنة بـ 87 مليار دولار حاليا وذلك استنادا لآخر دراسة (The Future of Folding Cartons to 2020)التي أنجزت من قبل مكتب Smithers Pira

إستخدامات الورق المقوى في العالم-2014

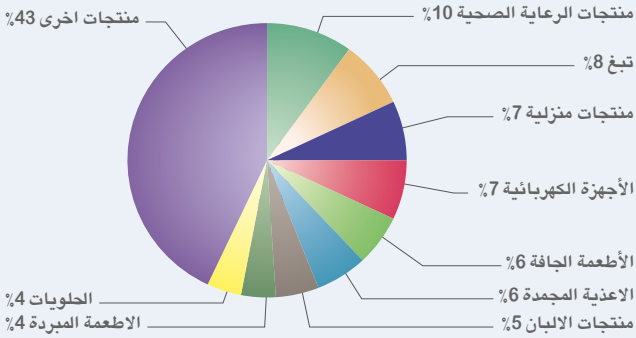

كما سجل استخدام التعبئة الورقية في أوروبا ارتفاعا بمعدل يتراوح بين 2 و3٪ سنويا. إلا أن هذا الصنف من التعبئة له تأثيرات سلبية تتعلق باستنزاف موارد الغابات وكثرة المواد الأولية المستخدمة لإنتاجه. لذلك وللحد من هذه التأثيرات، تعمل عديد الدول على إعادة استخدام المواد الورقية المستعملة في التعبئة منها البلدان الأوروبية التي توصلت إلى نسبة تناهز 60 ٪.

كما يقوم العلماء بعديد البحوث والدراسات للمحافظة على البيئة بإدراج مواد جديدة للصناعة الورقية لا تعتمد الخشب وتشمل بعض أنواع مخلفات الحبوب والحشائش والحلفاء والنواتج العرضية لبعض الصناعات الغذائية (مثل ألياف قصب السكر ولب اللفت السكري وغيرها).

➤ التعبئة البلاستيكية

تحتل المواد البلاستيكية مكانة هامة في قائمة المواد ذات القيمة المضافة والمتطورة المستعملة عالميا في مجال التعبئة والتغليف. وتعود هذه المكانة إلى خصائص المواد البلاستيكية كالمرونة في التصميم والاقتصاد في الطاقة.

وقد بلغت أصنافها بنوعيها الحرارية والصلبة أكثر من 10.000 صنفا. وتمثل ما يزيد عن قرابة 122 نوعا نذكرمنها بالأساس البولي إيثلين ومشتقاته، البوليبروبيلان، البوليستار، الأكريليكات، الإيبوكس، الفينولات، البوليفينيل وغيرها.

ويمثل التعليب البلاستيكي 1/3 من الإنتاج الكلي من اللدائن في حين يشكل البوليبروبيلان (Polypropylène) نحو 75٪ من اللدائن الحرارية (Thermoplastiques) المعدة للتغليف. وتشير المؤشرات أن المواد البلاستيكية المستخدمة مستقبلا تخص البوليوليفين (Polyoléfines) والبوليستار الحراري والإيلاستومرات الحرارية والبولي فينيل كلوريد (PVC).

فيما سجل إنتاج واستعمال الأكريليكات والإيبوكس الفينولات تراجعا لاعتبارات بيئية. ويعتبر البوليوليفين من أفضل المواد البلاستيكية المحافظة على البيئة والتي شهدت ازدهارا على خلاف غيرها من الأصناف البلاستيكية. حيث، تطور استهلاك البولي اثيلان منخفض الكثافة الخطي[1](LLDPE) على حساب البولي أثيلان منخفض الكثافة[2].

كما يمثل السليلوز الذي يعاد استخدامه في ميادين أخرى مستقبلا، مجالا واعدا نظرا لما يوفره من شروط وقواعد تحافظ على البيئة إلا أن تكاليف إنتاجه المرتفعة تحول دون تعميم استعماله. كما يتوقع كذلك ارتفاع نسبة استخدام افلام البوليبروبيلان الخطية(PP) خلال السنوات القادمة.

➤ التعبئة المعدنية

- يؤدي الألومنيوم دورا وظيفيا هاما كمادة لتغليف المواد الغذائية نظرا لقدرته على تحمل درجات الحرارة القصوى وبالتالي، فهو مناسب تماما للأطعمة المجمدة والمشوية والمطبوخة والتي يجب حفظها باردة. بعض الحاويات المعدنية متينة وقادرة على احتواء كميات كبيرة من المواد الغذائية مع الحفاظ على خفة الوزن وهو ما يميز الألومنيوم.

للألومنيوم خاصيتان أساسيتان: استعماله لآجال غير محدودة وإمكانية إعادة استعماله، التي تحد من استهلاك الطاقة. يشهد مجال التعبئة بالألمنيوم نمواً ملحوظاً وسريعا إذ يمثل نحو 10٪ من التعبئة المعدنية. كما تسجل الشرائح الحديدية المقصدرة وبعض تركيباتها الجديدة تطورا وغزوا للأسواق العالمية منها الشرائح المعدنية المبطنة بأفلام بلاستيكية. ويتوقع أن ينمو إنتاج واستعمال العبوات المعدنية سهلة الفتح خلال السنوات المقبلة.

إلا أن استخدام عبوات الألمنيوم متعددة الرقائق (ألمنيوم مع الورق أو البلاستيك) يسجل انخفاضا ويتوقع أن تعوض رقائق المعادن في تطبيقاتها العبوات متعددة الطبقات من الألمنيوم (Tetrapak – Purepak) وذلك حفاظا على البيئة.

➤ التعبئة البلورية

البلور هو مادة غير عضوية مصنوعة من رمل السيليس (sable siliceux). ويستخدم في تعليب المواد الغذائية نظرا لمزاياه الهامة كالشفافية والخمول وإمكانية إعادة استخدامه. إلا أنه يمثل بعض السلبيات كالهشاشة والخطورة عند الشحن والتخزين. ويعود استخدام البلور كمادة للتعبئة والتغليف في صناعة المواد الغذائية إلى عدة قرون متخذا عدة أحجام وأشكال كالقوارير والأواني والجرار والأكواب الخ...

1- يصنع بواسطة تقنية الضغط العالي وله تركيبه بلورية عشوائية للسلاسل وتوزيع وزن جزيئي" Distribution du poids moléculaire" متفاوت بين الواسع والضيق ما يجعله سهل التصنيع والتشكيل مع الاحتفاظ بالمتانة في الحالة المنصهرة " melt strength" وإعطائه خاصية الشفافية.

2- يعتمد صنعه على تقنية الضغط المنخفض للطور الغازي، ليتم الحصول على سلاسل خطية (منتظمة) للبولي اثيلين ذات متانة عالية جدا (أعلى من البولي اثيلين السابق)

لم تسجل تقنيات إنتاج العبوات الزجاجية تغييرات كبيرة ما عدى فيما يتعلق بتخفيض أوزانها خاصة بالنسبة للعبوات ذات الاستعمال الواحد وذلك بإضافة رقائق بلاستيكية تمكن من مقاومتها للكسر والحد من الضوضاء المحدثة عند استخدامها.

ويعتبر الاستخدام المكثف للتغليف الزجاجي في صناعة المواد الغذائية مدروسا لميزاته الجوهرية مثل:

- عدم نفاذ الغازات والبخار والسوائل
- أنه خامل كيميائيا وفي اتصال مباشر بالسوائل والمنتجات الغذائية
- سهولة الغسل والتعقيم
- لا رائحة ولا طعم له وغير متغير ويضمن الخصائص الحسية وجودة المواد الغذائية
- شفاف ويسمح برؤية المنتوج
- يمكن أن يكون ملونا، وبالتالي يحمي المنتوج ضد الأشعة فوق البنفسجية
- لديه القوة الميكانيكية الكافية لتحمل الصدمات
- قابل لإعادة الاستخدام
- ويمكن استعماله في الميكروويف وإعادة تسخين الطعام

قطاع التعبئة والتغليف في تونس

انخرطت تونس كغيرها من البلدان النامية في تنمية منظومة قطاع التعليب والتغليف ومواكبة التطورات التكنولوجية والبيئية التي يشهدها العالم. حيث بات مستقبل مؤسسات القطاع جزءا لا يتجزأ من التجديد والتنمية المستدامة.

يعتبر قطاع التعبئة والتغليف والطباعة في تونس من بين قطاعات الإنتاج الأكثر تنوعا، إذ ما فتئ يتطور نظرا لاختلاف أنشطته ذات القيمة المضافة العالية، وهو من أهم ركائز الاقتصاد التونسي إذ يساهم بـ 4٪ في الناتج القومي الخام.

ويعد قطاعا سريع النمو بنسبة تناهز 10٪ سنويا. كما يقوم بتعزيز وترفيع حجم الصادرات وذلك للمكانة التي تحتلها تونس في الأسواق الخارجية ولثقة شركائها في الخارج ولمواكبة هذا المجال للتطورات التكنولوجية والتشريعات الدولية.

كما يعتبر هذا القطاع اليوم من القطاعات الواعدة نظرا لارتكازه على التجديد والتطور التكنولوجي حيث تشترك شعب العلوم (الفيزياء والاقتصاد والتسويق وعلوم النفس والاجتماع والنقل) في تكنولوجيا التعبئة والتغليف التي أصبحت ضرورة يحتمها الواقع المعيشي ومطلبا أساسيا تفرضه جملة من الشروط لمواكبة التطورات في جل المجالات على الصعيد المحلي والعالمي.

قطاع التعبئة والتغليف في أرقام

يضم قطاع صناعات التعبئة والتغليف والطباعة في تونس أكثر من 400 شركة أغلبها من المؤسسات الصغرى والمتوسطة، منها 257 تشتغل في صناعة التعليب والتغليف و145 تنشط في مجال الطباعة، بطاقة تشغيلية لا تقل عن 25 ألف شخص من مختلف الاختصاصات، برقم معاملات قدر بـ 2000 مليون دينار وبإنتاج جملي يناهز مليار دينار سنة 2015.

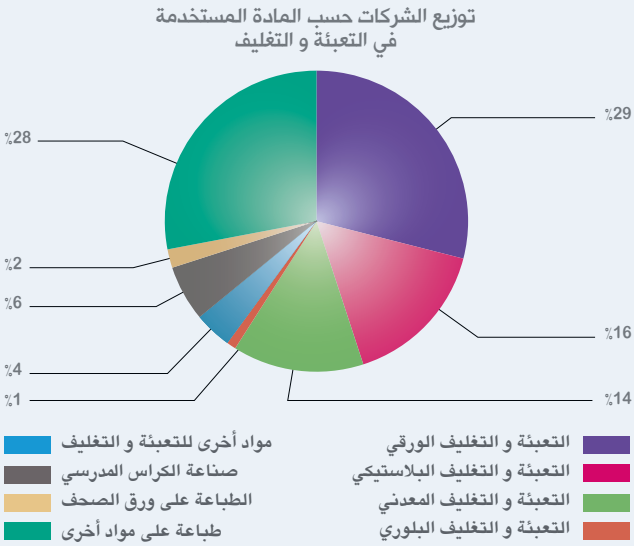

تتصدر الصناعات الغذائية المرتبة الأولى من ناحية استيعاب سلع وخدمات التعبئة والتغليف، فضلا عن المنتوجات الكيمائية والمواد الصيدلانية ومواد التجميل والمواد الكهربائية والالكترونية وغيرها...

وتعود هذه المكانة إلى الحجم الضخم للمنتوجات الفلاحية والأغذية المحولة وأهميتها في تنشيط قطاع التعليب وازدهاره ومساهمته الفاعلة في تطوير المواد المستخدمة لتعليبها.

وتستخدم التعبئة والتغليف في مختلف أنشطة الصناعات الغذائية والمعتمدة في مجلة الاستثمارات منها صناعة الحليب ومشتقاته وصناعة المواد الدسمة وصناعات تحويل الحبوب والدقيق وصناعة المصبرات ونصف المصبرات وصناعة السكر والشكولاطة ومشتقاتها وصناعات المشروبات والمشروبات الكحولية والخل وصناعات التبريد وصناعات العلف المركب وغيرها.

وقد سجلت صناعة اللف الورقي والكرتوني والتعبئة البلاستيكية الصلبة والمرنة نموا متلاحقا خلال الفترة 2012-2014 إلى جانب صناعة التعليب الزجاجي ومن الالومينيوم وذلك بمعدل نمو سنوي في حدود 10 ٪ مدفوعا بتطور قيمة صادراته خلال الفترة نفسها.

ويحوصل الجدول التالي الهيكلة الصناعية لقطاع اللف والتعليب والطباعة لسنة 2016:

مجالات النشاط	عدد المؤسسات	قيمة الإنتاج (م.د)	المنتجات المميزة
الأغلفة المرنة	42	270	حقائب وأكياس
الأغلفة الصلبة	62	190	حاويات وسدادات وقوالب
التعبئة المعدنية	12	280	معلبات معدنية وصفائح وأغلاق
التعبئة الزجاجية	13	25	قوارير وعلب
ورق الكرتون المموج	75	260	صناديق ذات أغطية وعلب الكرتون الرقيق
ورق الكرتون العادي	18	70	علب قابلة للطي
الورق الرقيق	7	110	ورق صحي ومناديل
ورق الكرافت	6	80	أكياس ذات سعة كبيرة
ورق الطباعة وعجين الحلفاء	1	40	عجين الحلفاء والورق
نشاط الطباعة	120	220	أشغال الإشهار والاتصال
نشاط النشر والتوزيع	25	150	كتب وجرائد
الملصقات	8	35	ملصقات
المجموع	389	1730	

المصدر: المركز الفني للتعبئة والتغليف

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية لهذا القطاع، وحسب المصدر نفسه، فقد سجلت سنة 2013 أحسن مؤشرات كما يوضحه الرسم البياني التالي:

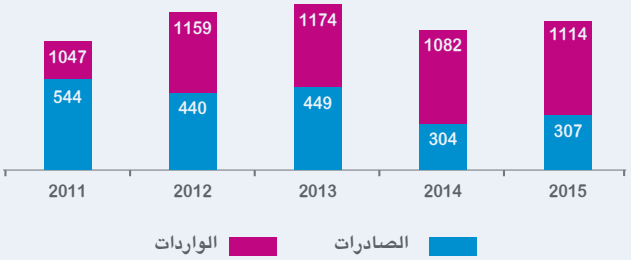

وترتكز مختلف مراحل التصنيع الغذائي وتعبئته وتعليبه على مواصفات ومقاييس متفق عليها مما يكسب المنتوج التونسي القدرة على المنافسة وطنيا وعالميا. وهو ما سعت إليه بلادنا من خلال اعتمادها مجموعة من المواصفات العالمية لتنمية القطاعات ذات الأولوية وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للتقييس.

هذا إلى جانب سعي المعنيين بقطاع التعبئة والتغليف الغذائي إلى بلوغ أنظمة الجودة الشاملة وتطبيقها في منتجاتهم، بدءا بالتصنيع مرورا بالاختبار والتحليل ثم التصميم والتعبئة والتغليف والتوزيع إلى غاية خدمات ما بعد البيع والمحافظة على البيئة.

ولبلوغ مستويات أرقى في مجال جودة منتجاتها المعلبة لاسيما منها الغذائية، بادرت تونس بإرساء أنظمة الجودة المطابقة «لـلأيـزو» في أغلب المؤسسات المصنعة للمواد الغذائية والمعلبات التي ستحتويها. هذا فضلا عن إرساء نظام معايير للإشهاد بالمطابقة طبقا لمواصفات «ايزو «المتعددة (9000، 9001،9003).

وفي هذا الإطار، تم تسجيل انخراط 150 من مؤسسات القطاع في مختلف برامج التأهيل الشامل باستثمارات جملية بلغت 350 مليون دينار منها 91٪ في شكل استثمارات مادية ساهمت في تحسين أداءها من حيث الإنتاجية والتنظيم وجودة منتوجاتها. كما تحصلت 72 مؤسسة صناعية على شهادة المطابقة لمواصفات إيزو 9001.

وقد ساهمت هذه البرامج في تشجيع عديد مؤسسات القطاع للعمل على تعصير منظومة إنتاجها وتطوير مختلف وظائفها وتكثيف مجهودات الشراكة مع نظيراتها الأجنبية قصد مزيد الانصهار في مسالك التسويق العالمية والانتفاع بالإمكانيات المتوفرة في مجال الاستثمار والتصدير ورفع قدرتها التنافسية.

أما فيما يتعلق بالتعليب الغذائي، وحسب معطيات وحدة التصرف في البرنامج الوطني للجودة فقد تم منح 20 شهادة مطابقة للمواصفات موزعة كالآتي:

المواصفات	عدد المؤسسات المنتفعة
ISO 22000	4
ISO 9001	12
FSSC 22000	4

وقد لعبت عديد العوامل دورا فعالا في تطور قطاع التعبئة والتغليف في تونس عامة والتعليب الغذائي خاصة، نذكر منها:

- تحسن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية:

ساهم تطور المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية والصحية وخاصة الاقتصادية للبلاد التونسية في تحسين قطاع التعبئة والتغليف وتطويره، وذلك نظرا لتعدد الصناعات الجديدة وزيادة معدلات طلب المواد الاستهلاكية وخاصة الغذائية.

كما كان للنمو المتزايد للسكان ولتغير منظومة التعليم ولتطور وضعية المرأة وخروجها للعمل ولتفتح المجتمع على الحداثة والسعي نحو تحسين الظروف المعيشية ولتطور المقدرة الشرائية، انعكاسا إيجابيا هاما على قطاع التعبئة والتغليف أفضت إلى زيادة استهلاك المواد الغذائية المعلبة.

وقد لعب البحث والتجديد والابتكار دورا أساسيا في تحديث منظومة التعبئة والتغليف الغذائي بخلق تقنيات أفضل لزيادة الطاقات الإنتاجية واختيار وسائل الإنتاج المتطورة تكنولوجيا والمطابقة للمواصفات.

- تحسين البنية التحتية والإصلاحات الهيكلية:

ساهمت عديد الإصلاحات الهيكلية في خلق ظروف ملائمة لتحديث الصناعات الغذائية ومن ثم منظومة التعبئة والتغليف وذلك عن طريق دفع برامج التأهيل وتطوير النسيج الصناعي وتوفير البنية الملائمة والمناخ المشجع على الاستثمار في قطاع التعليب إضافة إلى دعم التجديد التكنولوجي وحفز البحوث التنموية المرتبطة بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.

كما تم تدعيم النسيج الصناعي للمعلبات من خلال إرساء المراكز الفنية والأقطاب التنموية المختصة وتهيئة المناطق الصناعية حسب المواصفات العالمية، مما مكن من استقطاب المشاريع المجددة ذات القيمة التكنولوجية العالية فضلا عن تفعيل منظومة البحث والتجديد. وتجدر الإشارة إلى أن تطوير التعليب في تونس وخاصة الغذائي يعتمد على نجاعة المؤسسات المعنية بهذا القطاع من بينها المركز الفني للتعبئة والتغليف الذي تأسس سنة 1996.

ويعد من بين الثماني مراكز الفنية الناشطة في القطاع الصناعي التونسي، حيث يقوم بإحاطة ومساندة المؤسسات الناشطة في القطاع ومساعدتها على تطوير نجاعتها ودعم قدرتها التنافسية. إلى جانب المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية الذي يسهر على تسيير نظام التقييس والارتقاء بجودة المنتجات المعلبة.

إضافة إلى مؤسسات أخرى ذات الصلة بمجال التعليب الغذائي كالمركز الفني للصناعات الغذائية ومركز النهوض بالصادرات، فضلا عن مؤسسات التعليم والتدريب والتكوين المختصة في قطاع التعليب.

كما شهد قطاع التعبئة والتغليف الغذائي في السنوات الأخيرة مكاسب هامة تعود أساسا إلى إعادة هيكلة المراكز الفنية واعتماد البرنامج الوطني للنهوض بالجودة وتكثيف التكوين وتدريب الإطارات والكفاءات الهندسية وتأطير اليد العاملة المختصة في هذا المجال.

- تطور التشريعات والقوانين ومقاييس الجودة:

تلعب القوانين كتطور المقاييس والمواصفات وأدلة ضبط الجودة والتأهيل البيئي وغيرها من التشريعات دورا في نجاعة قطاع التعبئة والتغليف ومساهمتها في تنشيط القطاع التجاري خاصة إذا ما تعلق بالمواد الغذائية.

ويقوم المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بالاشتراك مع المركز الفني للتعبئة والتغليف بضبط المواصفات والمعايير المحددة لكافة أنواع التعليب.

يخضع قطاع الصناعات الغذائية لإطار تشريعي وتنظيمي مضبوط نظرا لحساسيته مما يلزم المنتج تطبيقه إلى جانب وجوب احترامه للتشريعات الخاصة بحماية المستهلك من جميع أنواع الغش (قانون عدد 117-92).

وقد ساهمت هذه الضوابط والمعايير المحددة للخصائص التقنية والصحية للمنتجات الغذائية من النهوض بقطاع الصناعات الغذائية وتطوير منظومة تعبئتها وتغليفها.

من بين التشريعات والمواصفات الخاصة بقطاع التعليب ومنها التعليب الغذائي، نذكر على سبيل المثال:

رقم المعيار	تسمية المعيار
م ت 22.02 (2009)	المغلفات الخاصة بالأطفال – المتطلبات وأساليب اختيار المغلفات القابلة لإعادة الغلق
م ت 22.33 (1987)	التعبئة والتغليف في الأكياس والحقائب -طرق القياس -الجزء 1: أكياس ورقية فارغة
م ت 22.52(2002)	العبوات المعدنية الخفيفة -تعريفها وتحديد حجمها وسعتها -الجزء 1: معلبات مجعدة
م ت 22.59 (2001)	صناعة تعبئة الزجاجات – الزجاجات البلورية وأبعادها
م ت 22.109(2011)	مقياس الحاويات معدنية الخفيفة
م ت 22.153(2011)	التعبئة والتغليف -متطلبات النظافة في إنتاج التغليف للمواد الغذائية
م ت 69.59 (2011)	الحاويات البلاستيكية القوية -مواصفات الأبعاد والوزن والحجم

المصدر: المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

كما نجد معايير خاصة بالمواد الغذائية المعلبة منها:

رقم المعيار	الالتزامات
م ت 14.07(1983) «الحليب UHT»	مدة الاستهلاك: 6 أشهر من تاريخ الصنع
م ت 118.07 (1987) «المرغرين»	تحجير ذكر وجود مواد دهنية أو زبدة في المرغرين إلا في قائمة المكونات
م ت 09.33(1983) المتعلقة بالمياه المعدنية الطبيعية	تملأ المياه المعدنية الطبيعية المخصصة للبيع في حاويات لا يتجاوز حجمها 2l

المصدر: المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

ساهم تطور قطاع الصناعات الغذائية والأنماط الاستهلاكية في تغيير القوانين والمواصفات الخاصة بالتعليب الغذائي، منها المتعلقة بالبطاقات التعريفية والعلامات على المواد الغذائية وذلك حسب المرسوم الصادر في 3 سبتمبر 2008. وهو ما جعل المختصين في هذا المجال يحرصون على تطبيق القوانين والتشريعات ذات الصلة لاسيما فيما هو متعلق بوضع البيانات على معلبات الأغذية.

وهو ما جاءت به المواصفات التونسية «م ت 124.66 لسنة 2012» التي تضبط المبادئ التوجيهية للمنتجات الغذائية والأطعمة الحلال وهو يبلور القدرة التنافسية العالية للمواد الغذائية المعلبة في تونس وفي الخارج.

- الاعتبارات البيئية والصحية:

رغم أهمية قطاع اللف والتعليب من ناحية الاستثمارات ورقم المعاملات والتشغيل، فهو يطرح إشكاليتين رئيسيتين:

- من حيث استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث المحيط نظرا للحجم الهائل للنفايات التي يفرزها خلال مراحل الإنتاج والتحويل والنقل والاستهلاك.
- من الناحية الصحية من حيث الإفرازات الكيماوية السامة لبعض أصناف المعلبات وقابلية اختراقها للمنتوجات خاصة الغذائية منها.

في إطار العمل على الحد من المخاطر البيئية الناجمة عن النفايات ومخلفات الأغذية والمعلبات، تم إحداث علامة بيئية تونسية تضبط المواصفات القانونية المعنية باحترام سلامة البيئة والمحافظة عليها من التلوث. وتهدف هذه العلامة إلى تجسيم التوجهات الرامية إلى حماية المحيط والنهوض بقطاع التعبئة والتغليف وفق الالتزامات البيئية الدولية في هذا المجال إضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات التونسية والتقليص من المخاطر الصحية وانعكاساتها السلبية على الإنسان والبيئة.

كما تم سن العديد من القوانين وأخذ جملة من الإجراءات لمعالجة ظاهرة النفايات الناتجة عن المعلبات الغذائية وإيجاد الحلول الملائمة لها، نذكر منها إنتاج معلبات متعددة الاستعمالات وإعادة تدوير الفضلات بابتكار أساليب حديثة ومواد بديلة أقل وزنا وتكلفة واستهلاكا للطاقة وأقل ضررا بالبيئة.

وعلى هذا الأساس، تم تشديد الرقابة على تنفيذ التشريعات والقوانين لحماية البيئة والمستهلك، خاصة بعد صدور سلسلة مواصفات ايزو14000 المحددة لنوعية العلبة لكل مادة غذائية مع وضع البيانات والإيضاحات التعريفية على العلبة. هذا بالإضافة إلى المواصفة الدولية 14001 لإدارة البيئة وسبل المحافظة عليها من طرف المؤسسات الصناعية بما في ذلك صناعة المعلبات والمنتجات الغذائية.

- تطور الشراكة والتعاون الدولي:

لقد ساهم انفتاح المركز الفني للتعبئة والتغليف ومشاركته في العديد من الصالونات الوطنية والعالمية في استقطاب العديد من المؤسسات والتعريف بالتجربة التونسية وإبرام شراكات مع بعض البلدان في مجال التعليب على غرار مكتب تنزانيا للمقاييس (TBS) وشركة البوليمرات البلاستيكية بالأردن (MPPI) وشركة «Général emballage» بالجزائر.

كما قام المركز بعديد الدراسات وعمليات المساندة لتكوين مراكز فنية كالمركز الفني اللبناني للتعبئة والتغليف (Liban Pack) والمركز المصري الإيطالي للتعبئة المتطورة (Euro Pack).

آفاق قطاع التعبئة والتغليف وتحدياته

للاستجابة لمتطلبات السوق والمستهلك، أصبح للتعبئة والتغليف دورا هاما في الحفاظ على الصفات الحسية والغذائية وجودة المنتوج إلى جانب إعلام المستهلك بكل خصائصه. هذا ما ساهم في تطور الابتكارات والبحوث التكنولوجية في هذا المجال منها:

- النانو تكنولوجيا: التي ترتكز على استكشاف المادة وجزئياتها الذرية وتطورها التكنولوجي.

تختزل فوائد استخدام الجسيمات النانو تكنولوجية في مجال التعبئة والتغليف أساسا في تحسين الخصائص الحرارية والميكانيكية وخاصية إبعاد الغازات وزيادة فعاليتها (انخفاض الأثر البيئي وامتداد مدة صلاحية المواد الغذائية) إضافة إلى توفير معلومات مفيدة لكافة المتدخلين.

كما يشكل تعقب المنتجات الغذائية أو ما يعرف بـ(Traçabilité) جزءا رئيسيا من تطبيقات النانو تكنولوجيا حيث يمكن المستهلك من معرفة كل مرحلة من مراحل الإنتاج والنقل من موقع التصنيع إلى نقطة البيع النهائية.

- التعبئة والتغليف الناشئة

أفضت التطورات الهامة في قطاع الصناعات الغذائية وتغير سلوكيات الاستهلاك إلى بروز أنماط جديدة من المعلبات والمغلفات الناشئة (emballages émergent) منها المغلفات النشيطة والمغلفات الذكية والمغلفات المبتكرة.

1- االمغلفات النشيطة (les emballages actifs)

ساهم التقدم التكنولوجي في تطوير التعبئة والتغليف النشيطة لتتفاعل مع الأطعمة وتتكيف مع بيئتها بهدف الحفاظ عليها فترة طويلة قدر الإمكان وعلى النحو الأمثل. ويرمي هذا الصنف الجديد من التعبئة والتغليف إلى منع تكون الغازات والحفاظ على مختلف الخاصيات الحسية والصحية للمواد الغذائية وتمديد مدة الاستهلاك وتسهيل التوزيع وسهولة الاستعمال وربح الوقت.

ونجد فئتين من المغلفات والمعلبات الحيوية:

- المغلفات والمعلبات الممتصة (Les absorbeurs) التي صممت لإزالة العناصر غير المرغوب فيها والتي من شأنها أن تؤثر على جودة المنتج المعلب مثل المعلبات الممتصة للأكسجين كما تشير له الصورة.

- المغلفات والمعلبات المطلقة للمضافات (Les relargueurs d'additifs) التي تسمح بإضافة عناصر مفيدة للمنتوج كالمواد الحافظة والنكهة وغيرها.

2- المغلفات الذكية (les emballages intelligents)

يقوم هذا الصنف من التعبئة والتغليف برصد ومراقبة تطور ظروف تعبئة المنتجات الغذائية. كما يوفر معلومات دقيقة عن جودة المنتج أثناء جميع مراحل النقل والتخزين قبل الاستهلاك ويحمل علامات ومعلومات تشرح بوضوح خصائص المنتج للمستهلكين.

بالنسبة للمواد الغذائية، نجد عديد التطبيقات للمغلفات الذكية والتي تتغير حسب طبيعة المنتوجات الغذائية ونذكر منها:

- المؤشرات المتعلقة باللون والتي تتغير بشكل نهائي عند درجة حرارة مفرطة لمنتج مجمد أو في صورة عدم صلوحية المنتج للاستهلاك.
- أجهزة الكشف الفاعلة التي تسمح للمعلبات والمغلفات الشفافة من تعتيمها إذا سجلت نسبة إضاءة زائدة يمكن أن تضر المواد الغذائية.
- ملصقات ذات موجات لاسلكية (RFID) تسمح بتتبع المنتجات وخاصة في مجال الصناعات الغذائية، إذ تساعد على الامتثال لمعايير التتبع ومتابعة تعقيم الحاويات وتحسين سلسلة توزيعها.

3- المغلفات المبتكرة (les emballages novateurs)

أفضى الابتكار في مجال التعبئة والتغليف إلى شراء المنتج من خلال غلافه وتسهيل استعماله. للمغلفات المبتكرة فعالية للحفاظ على الأطعمة عالية الحموضة والدهنية القابلة للأكسدة كاللحوم. والنتيجة هي تمديد صلوحية المواد الغذائية وحماية البيئة لأن التعبئة المبتكرة ليست من النفايات حيث يتم استهلاكها في نفس الوقت مع المنتج.

تحديات عديدة تضبط مستقبل التعبئة والتغليف خاصة في ظل التنمية المستدامة والسلامة الغذائية. لذلك يجب على المؤسسات منها التونسية إرساء استراتيجية لتنمية قدرتها التنافسية واكتساح أسواق جديدة ترتكز بالأساس على ابتكار تصاميم وعلامات إيكولوجية من شأنها المحافظة على البيئة ومراعاة أنماط الاستهلاك ومتطلبات المعيشة.

خاتمة

- تعد صناعة التعبئة والتغليف من القطاعات التي تسعى كل دولة إلى تنميتها وتطويرها نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا المجال في تكامل الهيكل الصناعي، باعتباره الحلقة الرابطة بين القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والتجارية.
- يعتبر نشاط التعبئة والتغليف متقدما في مجالات متعددة من بينها الصناعات الغذائية، سواء في القطاع الخاص أو العام، حيث اتبعت عديد المؤسسات الصناعية سبل التعبئة الحديثة، منسجمة بذلك مع التطور التكنولوجي العالمي مما ساعد على تحسين القدرة التنافسية للمنتوج التونسي سعرا وجودة.

محمد الكامل
المدير العام للمركز الفني للتعبئة والتغليف

أجرى الحوار : إيمان بن سليمة الغضبان و سناء الخمير

عشرون سنة تمر على تأسيس المركز الفني للتعبئة والتغليف، أحد أهم المراكز الفنية الثمانية في تونس. وقد التقينا مع السيد محمد الكامل مدير عام المركز للحديث عن أهم أنشطة المركز والدور الذي يلعبه لدعم المؤسسات الصناعية والنهوض بالقطاع عامة.

بريد الصناعة: قدم لنا المركز

محمد الكامل: تم تأسيس المركز سنة 1996 في إطار سياسة الدولة الرامية إلى إنشاء المراكز الفنية المختصة التي تعنى بالقطاعات الصناعية بغاية النهوض بهذه القطاعات وتطويرها. والمركز هو هيكل دعم في خدمة صناعة التعبئة والتغليف والطباعة والنهوض بالمنتوجات التونسية المستهلكة محليا أو الموجهة للتصدير.

بريد الصناعة: ماهي أهم مهام المركز؟

محمد الكامل: ترتكز أعمال المركز على ثلاث مهام أساسية، الأولى تتمثل في الجانب التحليلي والقيام بالتجارب والخبرات حسب مناهج علمية مقننة من خلال المخابر الثلاثة للمركز المجهزة بأحدث المعدات المخبرية علما وأن التحاليل والتجارب التي يقوم بها المركز معترف بها دوليا باعتبار أنه متحصل على شهادة الاعتماد من المجلس الوطني للاعتماد والهيكل الألماني للاعتماد وهذا دليل على أنه يعمل وفق المواصفات العالمية. ثانيا، الإحاطة الفنية المتمثلة بالخصوص في التأهيل عبر تشخيص كل وظائف المؤسسة الصناعية في قطاع التعبئة والتي تطلب من المركز القيام بإعداد ملف تأهيلها الهدف من دراسة التشخيص هو وضع نظام تصرف في الجودة لفائدتها بالإضافة إلى إعداد تصورات مستقبلية للقطاع مع ضمان المرافقة والتوجيه للتحكم في عملية التصنيع والطباعة والتحويل. وثالثا، التكوين من خلال إعداد حلقات تكوين نظرية وميدانية في المخابر للتحكم في كلفة الإنتاج ومساعدة مؤسسات القطاع على إرساء آليات حسن التسيير في مجال الجودة والسلامة المهنية وحفظ الصحة قصد الحصول على شهادات المطابقة العالمية للجودة.

كما يقدم المركز المعطيات الدقيقة والمحينة لصالح الفاعلين في القطاع ويقوم بدعم المؤسسات للانتفاع ببرامج وآليات الدولة.

بريد الصناعة: كيف يقوم المركز بالتعريف بهذا القطاع والنهوض به؟

محمد الكامل: انطلق المركز منذ سنة 2002 في تنظيم المناظرة الوطنية لأحسن تعبئة «Tunisia star pack» كل سنتين بهدف دعم كل إبداع أو تطوير في التعبئة وخلق حركية. وقد انطلقنا هذه السنة في تنظيم تظاهرة خاصة بالطلبة من أجل النهوض بالتجديد على مستوى المدارس والجامعات بالإضافة إلى تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية والمشاركة في الصالونات والمعارض وطنيا ودوليا وإبرام شراكات مع بعض البلدان العربية والافريقية لإجراء زيارات وتبادلها للتعريف بالتجربة التونسية في المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن السمعة الطيبة للمركز ساهمت في النهوض بالقطاع وفتح المجال للعمل وطنيا ودوليا. فقد شارك المركز في انجاز دراسة جدوى لإنشاء مراكز فنية للتعبئة في مصر (EPTC) والأردن (JPTC) ولبنان (Liban Pack). وهو حاليا عضو في المنظمة الدولية للتعبئة وفي الجمعية الدولية لسلامة التنقل وفي جمعية المراكز الفنية الصناعية بتونس.

بريد الصناعة: لو تقدم لنا بعض المعطيات حول صناعة التعبئة والطباعة في تونس

محمد الكامل: يتطور سنويا قطاع التعبئة والطباعة في تونس بنسبة 10٪. وتنشط حاليا في القطاع 400 مؤسسة، 257 منها هي مؤسسات صغرى ومتوسطة موزعة بين قطاع ورق الكرتون (45٪) وقطاع البلاستيك (25٪) وقطاع المواد المعدنية (22٪) وقطاع البلور (2٪). ويشغل هذا القطاع 25 ألف شخص ويساهم بنسبة 4٪ في الناتج القومي الخام للصناعات المختلفة.

وقد حقق الإنتاج الجملي لقطاع التعبئة والطباعة في تونس قيمة مبيعات بلغت 1 مليار دينار في سنة 2015.

بريد الصناعة: كيف يهتم المركز بالتعبئة في مجال الصناعات الغذائية؟

محمد الكامل: يقوم المركز بدور هام في تعليب المنتوجات الصناعية الغذائية من خلال المهام الموكولة إليه والمتمثلة في مراقبة جودتها وسلامتها. ويتم التعامل مع هذا القطاع حسب مواصفات تم ضبطها بالشراكة مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

ويعمل المركز على تطوير الدراسات المهتمة بهذا المجال والتجديد. كما ساهم المركز في تطوير مشاريع البحث في شراكة مع مؤسسات القطاع والجامعات ومن بين المشاريع نذكر «دراسة مقارنة حول مختلف مواد التعبئة لزيت الزيتون» و«تطوير استراتيجية لإعادة تموقع التمور التونسية في الأسواق التصديرية الأوروبية» و«تطوير مناهج تحليلية جديدة استجابة للمتطلبات القانونية للمواد المرتبطة بالأغذية».

بريد الصناعة: ماهي التوجهات الاستراتيجية للمركز؟

محمد الكامل: ترتكز استراتيجية المركز خلال الفترة 2016-2018 على أربعة توجهات: تطوير تنافسية المؤسسة، تطوير الإنتاجية الصناعية، انجاز مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي، تطوير البنية التحتية الخاصة بالجودة وجودة المنتوجات.

ونحن في انتظار التوصيات التي ستتمخض عن الدراسة التي تقوم بها الدولة والمتعلقة بإصلاح المراكز الفنية الثمانية وإعادة تموقعها في محيطها، والتي سيقع الاستئناس بها لعمل المراكز الفنية عامة ومركزنا بصفة خاصة.

المناظرة الوطنية لأحسن تغليف «Tunisia Star Pack»

دعما لقطاع التعبئة والتغليف ومواكبة لمختلف تطوراته، شرع المركز الفني للتعبئة والتغليف منذ 2002 في تنظيم المناظرة الوطنية لأحسن تغليف «Tunisia Star Pack». وتعتبر هذه المسابقة التي تنتظم كل سنتين فرصة متجددة لتدعيم دور التعبئة والتغليف في حماية المنتوج وتثمينه فهي مقياس للإبداع والابتكار ووسيلة لتعزيز صناعة التعبئة والتغليف والطباعة وطنيا ودوليا من خلال تمكين الفائزين من المشاركة في مونديال «نجوم العالم للتغليف» من قبل المنظمة العالمية للتغليف. وهي كذلك مناسبة للنهوض بروح المنافسة والإبداع بين المؤسسات الناشطة في المجال الصناعي من مختلف القطاعات وتكريم أفضل الأعمال والإنجازات في هذا المجال.

وقد انتظم، تحت إشراف وزير الصناعة، حفل توزيع جوائز الدورة الثامنة لهذه المناظرة «Tunisia Star Pack 2016» وتم خلاله تكريم 24 غلافا توزعت بين 15 في مجال الابتكار والإبداع و9 في المجال التقني.

وقد كان التعليب الغذائي المجال الأبرز من خلال المشاركة أو التتويج حيث تم تخصيص جائزة رئيس لجنة التحكيم لزجاجة زيت الزيتون روسبينا «ROSPINA» التي قدمتها شركة «MEDAGRO» في مجال الإبداع والابتكار. هذا إلى جانب مكافأة عديد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية منها شركة «حلويات المصمودي» ومعصرة «LOUED» والشركة التونسية للصناعات الغذائية والشركة التونسية للبسكويت وشركة مشروبات الوطن القبلي.

وقد انطلق المركز في تنظيم مسابقة سنوية «Tunisian Student Star Pack» بهدف تشجيع المواهب الشابة والنهوض بالتجديد والتكنولوجيا التي من شأنها إيجاد تصاميم جديدة تتأقلم مع الخاصيات الوظيفية للتعبئة والتغليف.

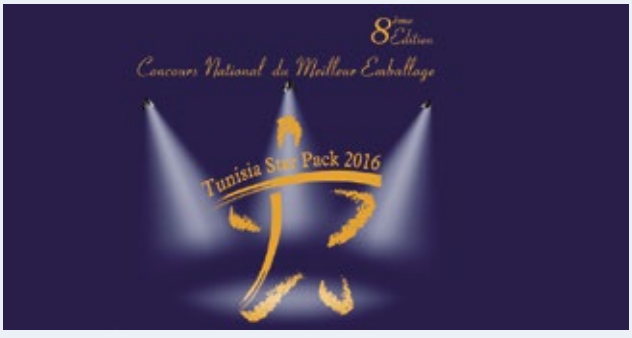

الجـودة وقطـاع الصنـاعـات الـ

إن سمة الاقتصاد اليوم هو العالمية والانفتاح وتخطيه الحدود سواء مكانية أو زمنية، فالأسواق العالمية تشهد تغيرات وتحولات مذهلة مع حرية التجارة والتقدم التكنولوجي السريع وظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات...

وبعد أن كان هدف المؤسسات إشباع الطلب الكمي المتزايد بتحسينها للطاقة الإنتاجية ومع نمو عدد المنتجين وحرية المبادلات التجارية، لم يبق للمؤسسات مجال لتحسين أدائها والحفاظ على مكانتها في السوق إلا من خلال سلوكها لطريق الجودة، وهو ليس بمتطلب جديد، لكنه أصبح ضروريا وهاما لكل مؤسسة، بعد أن أصبحت المنتجات متعددة بأشكالها وأنواعها وصار بإمكان الحريف المفاضلة بين العديد من المنتجات المقدمة فلايخفى على أي أحد أن وجود المؤسسة مرهون بوجود حرفائها.

وتبعا لذلك أصبحت المؤسسات الاقتصادية في العالم تتميز جميعها بنسق مشترك قائم على احترام الحريف والعمل على إرضائه وذلك من خلال تقديم سلع وخدمات تحقق رغباته إذ أصبحت فكرة إشباع رغبات الحرفاء وحاجاته هي سر التميز والتفوق لمعظم المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي.

كما أن الانخراط في مختلف المنظومات المختصة بالجودة لها جملة من التأثيرات الإيجابية على مردودية المؤسسة من خلال:

- تحسن جودة الإنتاج كما وكيفا
- المحافظة على صورة صادقة للمؤسسة
- المحافظة على مكانتها في السوق
- اكتساب مقومات جديدة

تعريف الجودة

تمثل الجودة في مجال التصنيع مقياسا للتميز أو حالة الخلو من العيوب والنواقص والتباينات الكبيرة عن طريق الالتزام الصارم بمعايير قابلة للقياس وقابلة للتحقق لانجاز تجانس وتماثل في الناتج ترضي متطلبات محددة للعملاء أو المستخدمين. كما يحدد معيار إيزو الجودة على أنها «مجمل السمات والخصائص لمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على تلبية الاحتياجات المذكورة صراحة أو المضمنة».

الهياكل والبرامج المهتمة بالجودة في تونس

وفي هذا الإطار عملت تونس على إرساء منظومة متكاملة للجودة تشمل:

- التقييس ووضع المواصفات
- علم القياس والمترولوجيا والمعايرة
- تقييم المطابقة: والـذي يشمل التفتيش والاختبار ومنح الشهادات ووضع التشريعات الفنية
- الاعتماد لمؤسسات التقييم المذكورة سابقا
- مراقبة الأسواق

وذلك من خلال تأسيس هياكل مختصة في الغرض:

المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

تتمثل مهمة المعهد في اتخاذ جميع الإجـراءات التي تتعلق بالمواصفات، ونوعية المنتجات والخدمات وحماية الملكية الصناعية. ويشهد الامتثال لمعايير المنتجات والخدمات ونظم الإدارة وتدير علامات الوطنية المطابقة للمواصفات.

كما يسلم براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والتجارة والخدمات والتصاميم الصناعية ويستقبل ويسجل كل الأفعال التي تؤثر على حقوق الملكية الصناعية ويحمل السجل التجاري المركزي.

ويمثل المعهد تونس في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

غـذائية

آمال قمري

المؤسسات التي تسند شهادات مطابقة للجودة حسب مواصفات إيزو

إلى جانب المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية هناك ما يقارب 5 مؤسسات معتمدة تسند شهادة المطابقة للجودة حسب مواصفات إيزو.

المجلس الوطني للاعتماد

أحدث سنة 2005 وتتمثل مهمته الرئيسية في تقييم واعتماد هيئات تقييم المطابقة (مخابر ومؤسسات التفتيش وجهات منح الشهادات) وفقا لمعايير وطنية.

وقع المعهد منذ عام 2008، اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع ILAC (International laboratory Accreditation cooperation) وEA (التعاون الأوروبي للاعتماد) لاعتماد مختبرات الفحص والاختبار والمعايرة. وقد وقع أيضا اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع IAF (المنتدى الدولي للاعتماد) لاعتماد جهات منح الشهادات الإدارة ونظم الجودة والبيئة.

مؤسسات التفتيش

ومن أهم أدوارها مراقبة المؤسسات والمخابر المتحصلة على شهادات الجودة ويبلغ عددها ما يقارب 5 مخابر التحليل والاختبار في المجال الصناعي والمترولوجيا والمعايرة:

حسب القائمة المعدة من طرف المجلس الوطني للإعتماد وإلى غاية شهر ماي 2016تم تسجيل 37 مخبر للتحاليل والإختبارات و16 مخبر للمعايرة تحصلوا على المصادقة من طرف المجلس مع الإشارة إلى أن بعض المخابر معتمدة في عدة عمليات.

كما قامت تونس ببعث برامج تعتني بمساندة المؤسسات لتحسين جودة إنتاجها ومردوديتها على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن بين هذه البرامج:

برنامج تأهيل الصناعة: اعتمدت تونس منذ سنة 1995 برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية لتستجيب لمتطلبات التبادل الحر للسلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبـي وتونس ويهدف إلى تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للمؤسسات التونسية حتى تتمكن من الصمود والتطور أمام المنافسة المحلية والعالمية. ومن بين مكونات هذا البرنامج إسناد منحة بعنوان الاستثمارات اللامادية تمثل 70٪ من كلفة هذه الاستثمارات. وتم إسناد 12,3 مليون دينار منحة استثمارات لامادية إلى قطاع الصناعات الغذائية إلى غاية نهاية أفريل 2016.

وتتضمن قائمة العمليات المخولة للانتفاع بهذه المنحة، المساعدة الفنية وإدارة نظام الجودة والحصول على شهادات الجودة ووضع التأشيرة والاعتماد.

برنامج تحديث الصناعة: أحدث هذا البرنامج منذ سنة 2003 وهو ممول من طرف الاتحاد الأوروبـي بمبلغ جملي قدره 50 مليون أورو. ويهدف البرنامج خاصة إلى تشجيع المؤسسة على النهوض بمبادرات الابتكار وعلى تدعيم قدراتها التكنولوجية وعلى التحكم في الجودة وفي طرق وأساليب الإنتاج إلى جانب تطوير محيط المؤسسة عبر سن التشريعات ووضع المواصفات وإقرار الآليات الملائمة لتمكين القطاع الصناعي من الارتقاء بجودة منتجاته في النظام العالمي.

وانتفعت بخدمات هذا البرنامج 1311 شركة من بينها 17٪ تنتمي إلى الصناعات الغذائية و47 مؤسسة حكومية وخاصة و34 مخبر وللعمل في إطار هذا البرنامج تم تخصيص أكثر من 47 ألف رجل/يوم خبرة.

برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتيسير النفاذ إلى الأسواق

ويهدف هذا البرنامج إلى المساندة الفنية الموجهة لتمكين المؤسسات من تطوير قدراتها التنافسية وتسهيل نفاذ منتوجاتها للأسواق العالمية وخاصة منها الأوروبية. وقدرت الإعتمادات المرصودة للبرنامج بـ23 مليون أورو بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

ومن نتائج هذا البرنامج:

- 251 عملية مساعدة فنية لفائدة المؤسسات الصناعية قصد تركيز نظام التصرف في الجودة طبقا للمراجع الدولية من بينها 71 مؤسسة ناشطة في قطاع الصناعات الغذائية وذلك حتى الثلاثية الأولى لسنة 2015.
- مرافقة 19 مؤسسة لتمكينها من وضع التأشيرة الأوروبية (CEE) على منتوجاتها وهو من شأنه أن يسهل تسويق منتوجاتها في الأسواق الأوروبية والعالمية.
- تركيز مخابر جديدة بالمراكز الفنية وبمخابر التحاليل والتجارب مما يمكن المؤسسات الصناعية من تحسين والتأكد من جودة المنتوجات وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية.

البرنامج الوطني للنهوض بالجودة

يهدف إلى مساندة المؤسسات الصناعية على إرساء نظم الجودة حسب المراجع الدولية وإرساء ثقافة التميز واكتساب القدرة التنافسية في الداخل وفي الخارج للمحافظة على ديمومتها بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات على الانخراط في برامج التأهيل والجودة والتطور التكنولوجي وذلك للمحافظة على النجاعة الاقتصادية.

كما يعمل البرنامج على إدراج أدوات تحسين الجودة والإنتاجية داخل المؤسسات وذلك في إطار برامج التعاون الفني التونسي الياباني.

إضافة إلى المساندة الفنية للمؤسسات، يهدف البرنامج إلى دعم وتكوين الخبرات الوطنية في المجال وذلك قصد تطوير البنية التحتية للجودة في تونس.

البنية التحتية للجودة في تونس

البنية التحتية العالمية للجودة

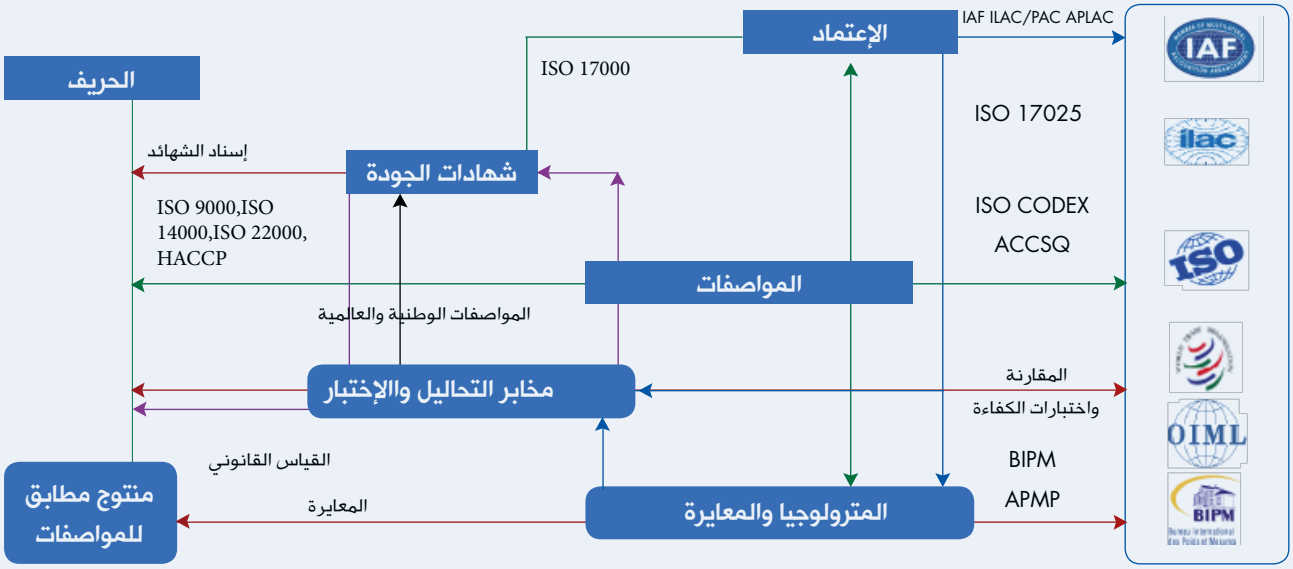

المصدر :ب.ت.ب/2007

حسب نتائج الإحصائيات، تطور نسق انخراط المؤسسات في البرنامج الوطني للنهوض بالجودة إذ قدر عددها بـ1400 مؤسسة سنة 2015 مقابل 839 مؤسسة سنة 2009 أي بنسبة تطور سنوية بـ4٪.

تطور نسق انخراط المؤسسات في البرنامج الوطني للجودة من سنة 2009 إلى سنة 2015

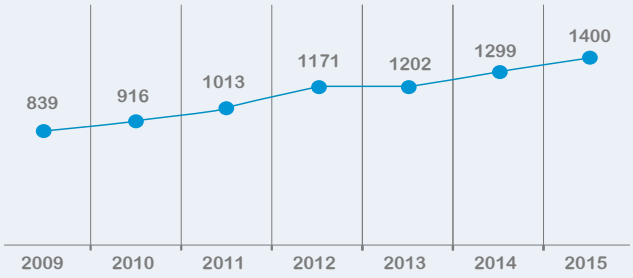

المصدر : وحدة التصرف في البرنامج الوطني للنهوض بالجودة

يبين توزيع هذا الانخراط حسب القطاعات لسنة 2016 تصدر الصناعات الميكانيكية المرتبة الأولى بنسبة 37٪ يليه قطاع الصناعات الكيميائية بنسبة 24٪ ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة انخراط المؤسسات به . 20٪

توزيع نسب الانخراط حسب القطاعات في البرنامج الوطني الجودة لسنة 2016

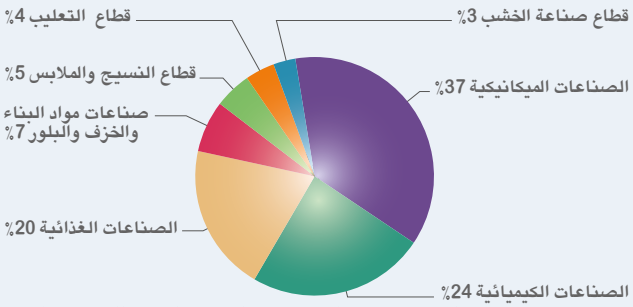

المصدر : وحدة التصرف في البرنامج الوطني للنهوض بالجودة

مع العلم أنه إلى غاية موفى جوان 2016 تم إسناد 391 شهادة جودة لـ265 مؤسسة صناعية في قطاع الصناعات الغذائية موزعة كما يلي :

المرجع	العدد
ISO22000	116
ISO 9001	94
FSSC 22000	27
ISO 14001	12
OHSAS 18001	07
ISO 17025	12
IFS	07
BRC	04
HALAL	04
BPH	04
Agrément sanitaire	04
MSI 20000	03
Produit (produit biologique, national organic...	97

إن أهم مراجع الجودة التي تهم قطاع الصناعات الغذائية هي كالآتي :

- **ISO 9001**: نظام إدارة الجودة.
- **ISO 14001**: نظام الإدارة البيئية.
- **ISO 22000**: نظام إدارة سلامة الغذاء.
- **ISO 17025**: المتطلبات العامة لكفاءة المختبرات القياس والمعايرة.
- **FSSC22000**: معيار شهادة سلامة الأغذية العالمية خصيصا لتصنيع وتجهيز المنتجات الغذائية ومكوناتها.
- **BRC Food**: هو المرجع الخاص البريطاني يهدف في المقام الأول بائعي المواد الغذائية التي تباع تحت تسمية خاصة.
- **OHSAS 18001**: نظام إدارة الصحة والسلامة في العمل.

الجائزة الوطنية للجودة:

تنظم المناظرة الوطنية لنيل الجائزة الوطنية للجودة سنويا في إطار البرنامج الوطني للنهوض بالجودة وتحت إشراف وزارة الصناعة.

ويعود تاريخ أول نسخة للجائزة الوطنية للجودة إلى سنة 2007. وتسند هذه الجائزة كل سنة للمؤسسات العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة التي تميزت بإرساء نظام نموذجي للتصرف حسب نظم الجودة حيث بلغ عدد المؤسسات المتحصلة على هذه الجائزة 17 وذلك إلى غاية سنة 2015.

تاريخ الجودة في تونس

- 1934: تاريخ إحداث علامة شهادة تونس وذلك بأمر من الباي عند إنشاء الديوان التونسي لتوحيد القياس
- 1982: إحداث المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية
- 1985: وضع أول مخطط وطني للنهوض بالجودة
- 1986: تركيز أول حلقات الجودة في تونس بالتعاون مع مؤسسة تونس أسيا
- 1992: إعداد ثاني مخطط للنهوض بالجودة
- 1995: تنظيم حملة وطنية للنهوض بالجودة
- 1996: إحداث أول برنامج للجودة
- 2005: انطلاق ثاني برنامج للجودة في إطار برنامج تحديث الصناعة
- 2007: إحداث جائزة وطنية للجودة.
- 2010: انطلاق برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتيسير النفاذ إلى الأسواق.

معطيات حول المنتجات البيولوجية في

يشهد قطاع المنتجات البيولوجية ببلادنا تطورا على مستوى المساحات والمبادلات التجارية مع السوق الأوروبية خاصة. غير أن هذا التطور مازال محتشما فيما يتعلق بالترويج الداخلي. كما يتميز هذا القطاع بزيادة الطلب لبعض الدول الأوروبية مقارنة بالعرض مما يفتح مجالا هاما لتطوره بتونس.

تطـور مسـاحات الزراعـات البيولوجيـة والإنتـاج البيولوجـي

عرفت مساحة الفلاحة البيولوجية تطورا ملحوظا من 18.6 ألف هكتار سنة 2002 إلى ما يقارب 197 ألف هكتار سنة 2014 وسجل عدد المتدخلين ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ عدد المتدخلين 3300 متدخل سنة 2014 (481 متدخل سنة 2002).

وقد رافق هذا التطور في مساحة الزراعات البيولوجية ارتفاعا في الإنـتـاج البيولوجي متجاوزا 160 ألـف طن سنة 2014 (باحتساب زيت الزيتون) مقابل 9 آلاف طن سنة 2002.

رسم بياني عدد 1: تطور الإنتاج البيولوجي

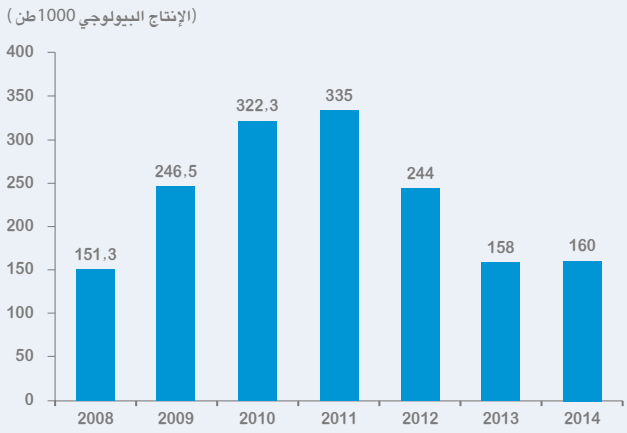

المصدر: المركز الفني للفلاحة البيولوجية

تونس وآفاق تطويرها

علي القمري

الصادرات والاستهلاك المحلي

تطورت قيمة الصادرات البيولوجية خلال العشرية الأخيرة من 10 مليون دينار سنة 2005 إلى 343 مليون دينار سنة 2015 أي بزيادة 3300 بالمائة . أما بالنسبة لحجم الصادرات فقد ارتفع من 2615 طن سنة 2005 إلى 48541 طن سنة 2015.

وتمثل دول الاتحاد الأوروبي الحريف الأول للصادرات الغذائية البيولوجية إضافة إلى بعض دول من آسيا وأمريكا.

رسم بياني عدد 2 : تطور الصادرات البيولوجية

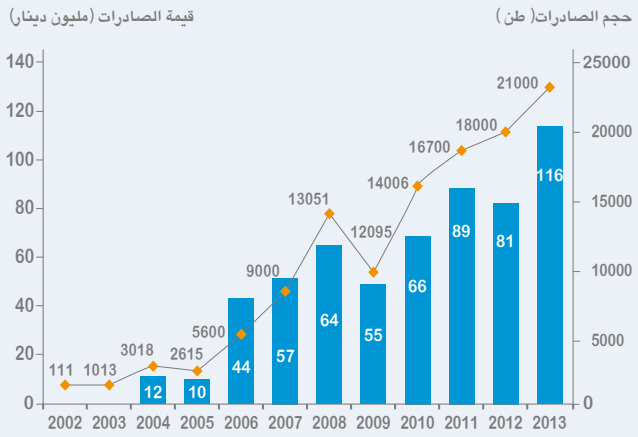

المصدر: المركز الفني للفلاحة البيولوجية

في إطار دراسة حول «الطلب على المنتجات الغذائية البيولوجية في الأسواق التونسية»، التي تعتمد على عملية الاستقصاء، بينت التحاليل أن 76 بالمائة من المواطنين لهم دراية بالفلاحة البيولوجية و56.2 بالمائة يعرفون أن المنتجات البيولوجية هي منتجات مصادق عليها مع عدم استعمال المواد الكيميائية و41.2 بالمائة يعرفون أن هذه المنتجات هي منتجات طبيعية.

كما بينت هذه الدراسة أن 52 بالمائة اقتنوا المنتجات البيولوجية ومن أهمها زيت الزيتون والغلال والخضر.

نسب اقتناء المنتجات البيولوجية من المواطن التونسي

المنتجات البيولوجية المستهلكة	النسبة (٪)
زيت الزيتون	54.5
اللحوم	25
البيض	30
الغلال والخضر	53.2
الحليب ومشتقاته	26.6
العجين الغذائي	48.2
منتجات أخرى	40

وحدات التحويل والتكييف البيولوجي

تنقسم هذه الوحدات إلى ثلاثة أصناف. تتوزع وحدات الإنتاج البيولوجي على كافة ولايات الجمهورية نظرا لتنوع المنتجات. ويبلغ إجمالي الوحدات التي تنشط في مجال المنتجات البيولوجية حوالي 212 وحدة متوزعة كالأتي:

- وحدات الإنتاج التي تختص في الإنتاج الفلاحي البيولوجي وعددها 24
- وحدات الإنتاج والتسويق وهي وحدات معدة للإنتاج والتسويق في السوق المحلية والأسواق العالمية وعددها 130
- وحدات التحويل والتي تتمثل أساسا في وحدات للتعليب واستخراج الزيوت وعددها 58

توزيع وحدات الإنتاج البيولوجي

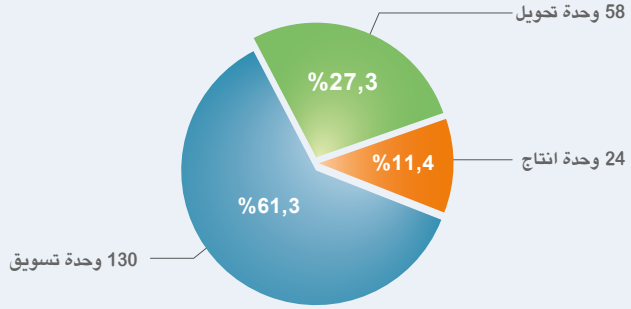

ومن أهم المنتجات التي تقوم بتسويقها أو تحويلها هذه الوحدات:

- الحبوب ومشتقاته
- الخضر والغلال
- المنتجات الحيوانية
- المنتجات السكرية
- زيت الزيتون
- منتجات عطرية
- منتجات أخرى

القوانين والتشجيعات

بلغ عدد البلدان التي سنت القوانين المتعلقة بالفلاحة البيولوجية 82 بلدا خلال سنة 2014 من بينها 10 بلدان ذات قوانين مطبقة جزئيا. وتعتبر تونس البلد الوحيد في إفريقيا التي تطبق كليا القوانين البيولوجية. فمنذ إصدار القانون عدد 30 لسنة 1999 المتعلق بالفلاحة البيولوجية، ظهرت عدة قوانين وأوامر وقرارات خاصة بضبط طرق الإنتاج وشروط التحويل والتصدير وتسيير قطاع المنتجات البيولوجية ومن أبرز هذه النصوص القانونية:

- قانون عدد 30 لسنة 1999 مؤرخ في 5 أفريل 1999 يتعلق بالفلاحة البيولوجية (الرائد الرسمي عدد 9 – 29 أفريل 1999)
- أمر عدد 2027 لسنة 1999 مؤرخ في 13 سبتمبر 1999 يتعلق بإتمام الأمر عدد 427 لسنة 1994 المؤرخ في 14 فيفري 1994 والمتعلق بتصنيف الاستثمارات وضبط نسب وشروط وطرق إسناد التشجيعات في قطاع الفلاحة والصيد البحري (الرائد الرسمي عدد 24 – 77سبتمبر 1999)
- قرار من وزير الفلاحة مؤرخ في 2 أكتوبر 1999 يتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي للمركز الفني للفلاحة البيولوجية (الرائد الرسمي عدد 15 – 83 أكتوبر 1999)
- أمر عدد 2361 لسنة 1999 مؤرخ في 27 أكتوبر 1999 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد1563 لسنة 1996 المؤرخ في 9 سبتمبر 1996 والمتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري وكيفية تدخله. (الرائد الرسمي عدد 89– 5 نوفمبر 1999)
- أمر عدد 409 لسنة 2000 مؤرخ في 14 فيفري 2000 يتعلق بضبط شروط المصادقة على هياكل المراقبة والتصديق وإجراءات المراقبة والتصديق في ميدان الفلاحة البيولوجية. (الرائد الرسمي عدد 25 – 16 فيفري 2000)
- أمر عدد 544 لسنة 2000 مؤرخ في 6 مارس 2000 يتعلق بضبط قائمة التجهيزات والآلات والوسائل الخصوصية الضرورية للإنتاج وفق الطريقة البيولوجية.(الرائد الرسمي عدد -21 23 مارس 2000)
- أمر عدد 1888 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بإتمام الأمر عدد 749لسنة 1998 المؤرخ في 30 مارس1998 والمتعلق بإحداث الجوائز الكبرى لرئيس الجمهورية للنهوض بالفلاحة ألبيولوجية (الرائد الرسمي عدد -1 70 سبتمبر 2000).

و في إطار دعم هذا القطاع خصصت الدولة العديد من الحوافز والتشجيعات نذكر منها على سبيل المثال:

- **إسناد منحة خصوصية بنسبة 30٪** من قيمة التجهيزات والآلات والوسائل الخصوصية الضرورية للإنتاج وفق الطريقة البيولوجية (أمر عدد 544 – 6 مارس 2000).
- **إسناد منحة سنوية** ولمدة خمسة أعوام، للمساهمة في تغطية تكاليف المراقبة والتصديق على الإنتاج البيولوجي وذلك في حدود 70٪ من هذه الكلفة على أن لا يفوق حجم المنحة 5 آلاف دينار للمستثمرين في قطاع الفلاحة البيولوجية.
- **الرفع في سقف المنحة السنوية للمراقبة والتصديق** للمنتجين المنضوين في إطار مجامع تنمية أو شركات تعاونية أو مجموعات مهنية من 5 آلاف إلى 10 آلاف دينار سنويا.
- **إسناد جائزة رئاسية** لأحسن منتج في الفلاحة البيولوجية

نظام المراقبة والتصديق

تعتبر المراقبة والتصديق من العناصر الأساسية في النمط البيولوجي نظرا لكونها تضمن شهادة المصادقة على المنتوج بالنسبة لكافة المتدخلين في القطاع فهذه الشهادة هي الضمان الوحيد لاحترام المنتجين و/أو المحولين لكراسات الشروط وبذلك تحفظ مصداقية العلامة البيولوجية. وتبقى هياكل المراقبة والتصديق المرخص لها للعمل بالتراب التونسي هي المصدر الوحيد للحصول على هاته الشهادة.

تتم عملية مراقبة المتدخل في القطاع من خلال زيارات ميدانية للمستغلة أو لوحدة التحويل من قبل إحدى هياكل المراقبة والتصديق المرخص لها. و قد تم تحديد عدد الزيارات بالأمر عدد 409 لسنة 2000 بزيارتين على الأقل إحداهما معلنة والأخرى فجئية.

وتتم عملية المراقبة في حالة احترام المتدخل لمقاييس وقوانين الفلاحة البيولوجية بإسناد شهادة مصادقة على المنتج مما يخول تسويقه في مرحلة انتقالية كمنتج بيولوجي.

هياكل المراقبة والتصديق المصادق عليها في الجمهورية التونسية

الهيكل	العنوان
ECO CERT	Ecocert SA BP 47 - 32600 l'Isle Jourdain France
ccpb	Viale Masini 36 Bologna 40126 – ITALIE
ÖKO-GARANTIE BCS	Cimbernstrasse, 21 D-90402 Nürnberg - ALLEMAGNE
	Technical and Foreign Affairs Office Via Galliera, 93 40121 Bologna, Italie
INNORPI المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية	Rue de l'assistance n°8 par la rue Alain Savary, BP 57, Cité El Khadra 1003 Tunis

يرتبط تصدير المنتجات البيولوجية إلى الأسواق العالمية بالحصول على شهادات المطابقة لمعايير وقوانين الفلاحة البيولوجية من مؤسسات أو هياكل معترف بها من قبل البلدان المستوردة. ولكل دولة من الدول الأكثر استيرادا (دول الاتحاد الأوروبي – الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان) معاييرها ونظمها الخاصة بها لإصدار هذه الشهادات. قصد مزيد التعريف بالمنتجات الفلاحية والغذائية البيولوجية على المستوى الداخلي والخارجي، تم إحداث علامة تونسية اختيارية ومجانية مميزة لهذه المنتجات. وللانتفاع بهذه العلامة يجب أن يكون المنتوج مصادق عليه من قبل أحد هياكل المراقبة والتصديق الخمسة المرخص لهم للعمل بالبلاد التونسية.

وفي هذا السياق تحصلت تونس منذ جوان 2015 على تمديد للاعتراف المتبادل مع الاتحاد الأوروبي لتصدير المنتجات البيولوجية وذلك لفترة غير محددة بعنوان الاعتراف المفتوح مع مواصلة العمل للحصول على الميزة نفسها مع الولايات المتحدة واليابان. ويساهم هذا الاعتراف المفتوح في فتح الأبواب على مصراعيه لدفع عملية تصدير المنتجات التونسية البيولوجية. وقد تطورت قيمة الصادرات البيولوجية خلال العشرية من 10 مليون دينار سنة 2005 إلى 343 مليون دينار أي بزيادة تقدر بـ 3300٪ .

bio Tunisia
بيو تونس !

آفاق المنتجات البيولوجية

تعتبر هذه النتائج خير دليل لمزيد حث كافة المتدخلين في القطاع الفلاحي للانخراط التلقائي في منظومة الإنتاج البيولوجي وكذلك دعوة سلطة الإشراف وكل الفاعلين لمزيد تهيئة الظروف والمناخات المناسبة والحافزة على الزيادة في هذا النمط من الإنتاج الواعد ذو القيمة المضافة عبر :

- وضع مزيد من الآليات والإجراءات لدعم الفلاحين والصناعيين
- السعي إلى التوسع في المساحات وتنويعها
- تنظيم التصدير للمحافظة على الحصص التونسية في الأسواق العالمية
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات وتعزيز تموقعها في الأسواق العالمية عبر مزيد التحكم في كلفة الإنتاج
- دعم الشركات التعاونية لما لها من دور في تسهيل تسويق المنتجات البيولوجية وتصنيعها
- تطوير البنية الأساسية التسويقية لجميع العمليات كالفرز والتخزين والتبريد والتصنيع وتطوير النقل وتنويع الأسواق
- دعم البحوث في مجال المعالجة البيولوجية للإنتاج الفلاحي
- التنويع الكمي والكيفي للمنتجات البيولوجية الغذائية وعدم الاقتصار على المنتجات التقليدية
- إرساء سياسة وتوجهات لتنظيم منظومات وسلسلة القيم للمنتجات البيولوجية الغذائية
- وضع إستراتجية للترويج ولمزيد تحسيس المستهلك بمزايا المنتجات البيولوجية الغذائية على صحة الإنسان والمنظومة البيئية
- تركيز تجمعات عنقودية للمنتجات البيولوجية

«التجمعات العنقودية» : مفهومها وتاريخها والتعريف

تبدي أغلب الدول اهتماما لما يعرف بـ«التجمعات العنقودية» «Cluster» وذلك لما يمكن أن يعكسه إنشاؤها من ميزات وتأثيرات على التنمية المحلية والإقليمية مما يساهم في الرفع من قدرتها على الابتكار والتجديد وتحسين الإنتاجية وخلق بيئة ملائمة لإحداث مشاريع جديدة من شأنها أن توفر فرص عمل. كما تساهم في منح النظم الإنتاجية الموجودة جهويا القدرة على أن نكون أكثر تنافسية وذلك باستغلال ثروات الجهة سواء كانت فلاحية أو غابية أو منجمية أو خبرات صناعية. وقد سعت تونس، على غرار بقية الدول، إلى الانخراط منذ سنة 2007 في هذا التمشي واعتماد سياسة «التجمعات العنقودية».

وسنحاول في هذا المقال تحديد مفهوم «التجمعات العنقودية» وتقديم بعض التجارب بالعالم وبالبلدان العربية وسنهتم بالتجربة التونسية في هذا المجال.

مقاربة تاريخية لمفهوم «التجمعات العنقودية»

يعود الاهتمام بمفهوم «التجمع العنقودي» إلى أعمال ألفريد مارشال Alfred Marshall، رجل الاقتصاد الانقليزي، الذي أشار منذ 1890 إلى أهمية تركيز تجمعات للأنشطة الصناعية في مقاطعات صناعية. وفي سنة 1979 أعاد بيكاتيني Beccattini النظر في مصطلح المقاطعات الصناعية انطلاقا من التجربة في شمال إيطاليا ورأى أن المقاطعات تعتمد في ذات الوقت على عناصر غير شكلية «informel» (التجذر التاريخي، العلاقات غير الرسمية، التعاون بين المؤسسات) وعناصر شكلية «formel» مثل طرق التمويل. واعتبر أن المقاطعة الصناعية هي نظام إنتاج متأقلم يتميز بطابعه الاجتماعي. ويمكن أن يعرّف بأنه طريقة تنظيم الإنتاج التي تعتمد تقسيما للعمل بين عدة مؤسسات وتجمع بين الجوانب الاقتصادية لقطاع معين والانتماء المحلي لمجموعة تربط بينها قيم وأفكار تكون في الغالب متجانسة[1].

في سنة 1990 واعتمادا على ظاهرة تجميع المؤسسات، بحث رجل الاقتصاد الأمريكي مايكل بورتر Michael Porter في هذا المجال وعرف **«التجمع العنقودي» بأنه تركز جغرافي بين مؤسسات مترابطة فيما بينها وبين مزودين مختصين ومسدي الخدمات ومؤسسات صناعية ومؤسسات مشاركة (جامعات، مراكز مهتمة بالمواصفات أو المنظمات المهنية مثلا) في مجال معين، والتي تلتحم وتتعاون فيما بينها لتكوين سلسلة قيمة.**

ويرى مايكل بورتر أن «التجمع العنقودي» باعتماده على مبدأ القرب الجغرافي، يدعم الميزة التنافسية للمؤسسات من خلال تطوير التفاعلات بين أربع عوامل متكاملة وأساسية وهي أولا الموارد (التي تجمع عناصر الإنتاج للتجمع العنقودي مثل اليد العاملة ورأس المال والبنية التحتية)، وثانيا البيئة السياسية والتشريعية والاقتصادية، وثالثا السوق المحلية، ورابعا النسيج المحلي الذي يتوفر على مزودين وصناعات ملحقة.

وقد تبعت أعمال بورتر حول «التجمع العنقودي» عدّة بحوث أخرى لتحديد مفهومها مثل روزنفالد Rosenfeld وآنراغ Einright وبوشما Boschma وفوراي foray وكووك Cooke.

كل البحوث تجمع على وجود ثلاث نقاط أساسية في منظومة «التجمع العنقودي» وهي:

- **الاقتصادي** (تركيز على الجانب القطاعي ويجعل من «التجمع العنقودي» تجمعا لمؤسسات تربطها علاقات حريف-مزود أو عدة تكنولوجيات أو شبكات توزيع مشتركة)
- **العلائقي** (تعتمد على خلق شبكات بين الفاعلين. ويمثل عنصر القرب الجغرافي عاملا هاما)

1- Les « Clusters » américains : cartographie, enseignements, perspectives et opportunités pour les pôles de compétitivité français- étude réalisée par le cabinet Alcimed pour le compte de la Direction générale des Entreprises- octobre 2008.

بالتجربة التونسية في هذا المجال

سناء الخمير – إيمان الجوادي

- **الإقليمي** (الترابي) (يمثل «التجمع العنقودي» فضاء أو قطبا يجمع عدة فاعلين عن طريق تركز هام للمؤسسات ووحدات البحث والتكوين والتي تعمل في قطاع محدد بهدف تحقيق التميز على مستوى دولي)[2].

الفرق بين التجمع الصناعي و«التجمع الصناعي العنقودي»

التجمع الصناعي يعكس تركزا لعدد من المصانع في مكان محدد، في حين يعني التجمع الصناعي العنقودي مجموعة من الشركات الصناعية والموردين ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الرسمية المترابطة والمتكاملة معاً من أجل إنتاج صناعي أو خدماتي مشترك وغالباً ما تتوطن العناقيد الصناعية في مواقع مميزة.

وتكمن مزايا العنقود الاقتصادي بالتقارب الجغرافي موقعاً ونشاطاً وبإمكانية الاستفادة من القدرات البشرية المتخصصة ومن الموردين ومن المعرفة السائدة في الموقع. وهذا يعني أن موقعه يبقى ضمن ما يعرف بالإقليم ال وظيفي. ويرتكز التجمع العنقودي على أساس المنشأة الاقتصادية. وبهذا تنطلق التنمية من الاقتصاد الجزئي لا الكلي. والأهم من ذلك هي وظيفة العنقود الصناعي، إذ ينظر إليه كنموذج تنموي أو حتى قطب تنموي بديلاً لنماذج متعددة مثل التنمية القائمة على الموارد أو الاستثمارات أو التصدير.

والتجمعات أو المدن الصناعية هي في الأساس حلقة من سياسة تنموية قائمة على تقديم الحوافز ولا تختلف في نهاية الأمر عن نماذج التنمية السابقة الذكر.

أما التجمع الصناعي العنقودي، وإن كان ينطلق من المنشأة الاقتصادية المنفردة، إلا أنة يهدف إلى بناء وتطوير قدرات المنشآت الصناعية لتمكينها مجتمعة من المنافسة. إنها عملية خلق بيئة تعلم ونقل معرفة متجددة تساهم في إحداث تجديد وابتكارات متلاحقة تكسبها منافسة مع الصناعات الأخرى. ويمكن من خلال ذلك الوصول لصيغة مشتركة تساهم في زيادة النمو الإقتصادي المستديم في الإقليم. ويتحول هذا التمكين إلى«إستراتيجية تنموية» تحفز إنشاء المزيد من الأعمال وتطويرها بنفس الأسلوب السابق.

أما حدود التجمع العنقودي فليست مادية كما هو الحال في المدن الصناعية وإنما سائبة يحددها رجال الأعمال والعمال تبعاً لعاملي المسافة التي يريدون قطعها والوقت اللازم لذلك، وتبعاً للهوية الثقافية والطبيعة الاجتماعية[3].

بعض التجارب الدولية

في فرنسا تم منذ الثمانينات إحداث طريقة النظم الإنتاجية المحلية التي انطلقت بمبادرات فردية لفاعلين محليين بهدف إحداث شبكات تواصل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مناطق ترابية. وقد تدعمت هذه المبادرات من قبل السلط العمومية الفرنسية في إطار سياسة إعادة التهيئة الترابية في بداية سنة 1999.

وإثر نجاح التجربة، أعلنت فرنسا منذ 2004 عن سياستها الصناعية الجديدة التي تجمع بين التجديد والصناعة من خلال إنشاء الأقطاب التنافسية والتي بلغت 67 قطبا سنة 2005 (بعد سنة من الفكرة) وشملت كل القطاعات وتوزعت على أغلب الأقاليم الفرنسية. وقد خصصت فرنسا آنذاك 1.5 مليار أورو لتمويل هذه الأقطاب على مدى ثلاث سنوات (2006-2008) وقد عهدت لتسيير هذه الأقطاب جمعية ذات غاية غير ربحية.

2- Clusters Mondiaux : Regards croisés sur la théorie et la réalité des clusters. Identification et cartographie des principaux clusters internationaux. Institut d'Aménagement et d'Urbanisme de la Région d'Ile-de-France- janvier 2008.

3- نسيم فارس برهم، إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية في الأردن، دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 42، ملحق2، 2015، الصفحة 1599-1600.

التجربة الإيطالية تعد مرجعية في هذا المجال، إذ يعتبر اعتماد المقاطعات الصناعية الأقرب إلى منطق «التجمعات العنقودية». فقد تم في السبعينات إحياء مفهوم المقاطعات الصناعية الذي يعود إلى مائة سنة تقريبا والذي ينشط دون تدخل من الدولة. وبعتبر تدخل الدولة الوحيد لفائدة هذه المقاطعات في وضع قانون 1991 الذي يخول الحصول على امتيازات ومساعدات على مستوى محلي. وهو ما مكن من إنشاء 160 مقاطعة صناعية في تلك الفترة.

ومن بين العوامل التي ساهمت في تطوير هذه المقاطعات الصناعية نذكر القرب الجغرافي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتخصص القطاعي والعلاقات بين هذه المؤسسات واعتماد مفهوم الهوية الاجتماعية والثقافية التي خلقت مناخ الثقة في التعامل بالإضافة إلى دعم السلطات المحلية والإقليمية والبلدية.

ومنذ بداية سنة 2000، اتبعت الحكومة الإيطالية سياسة تهدف لتطوير عنصر التجديد وضبط طرق علمية للتمتع بالدعم والتي ترتكز أساسا على اختيارات موضوعية وجغرافية. وقد وقع استلهام هذه السياسة من نموذج المقاطعات الصناعية الموجودة عبر تكوين مقاطعات تكنولوجية تجمع مراكز البحث ذات الخبرات العالية. وقد اعتمدت في اختيارها على مقاييس صعبة تفترض وجود موارد بشرية مختصة وبنية تحتية وتجمعات صناعية موجودة.

ويعهد تسيير هذه المقاطعات التكنولوجية إلى منظمة. ويوجد حاليا قرابة 26 مقاطعة تكنولوجية ترتكز أساسا على قطاعات التكنولوجيا عالية الجودة.

بعض التجارب العربية

أجرت المغرب عديد البحوث والدراسات لإنشاء «التجمعات العنقودية» وقد اعتمدت إستراتيجية لذلك أسمتها «ميثاق الإقلاع الصناعي» تمّ اعتمادها فعليا منذ سنة 2006 وهي ترسم الأهداف الإستراتيجية الصناعية في المغرب.

وفي سنة 2009، أطلقت المغرب إستراتيجية تهتم بالتجديد أسمتها «مبادرة المغرب للتجديد» والتي تكمّل «ميثاق الإقلاع الصناعي» وتهدف إلى تبويب المغرب على المدى المتوسط كبلد في مجموعة البلدان المنتجة للتكنولوجيا تمكنها من اعتماد اقتصاد ذو جودة عالية مضاعفة وتعزيز صورة المغرب على المستوى الدولي وجذب المستثمرين.

أما على المدى البعيد، يتمثل هدف هذه الاستراتيجية في إعداد مرحلة التطور المستقبلية للمغرب والتي أصبحت حيوية وضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

هذه الإستراتيجية مكنت من إعداد 1000 براءة اختراع وإحداث 200 مؤسسة ناشئة مجددة في سنة 2014. كما مكنت هذه الإستراتيجية من مرافقة ثلاثة «تجمعات عنقودية» اعتبرت نموذجية والتي تختص أولا في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وثانيا في الميكاترونيك وثالثا في الالكترونيك والميكاترونيك.

وقد تمثل دعم الدولة في تقديم منحة لإرساء وتسيير هذه التجمعات وتمويل المشاريع المساهمة عبر تأسيس صندوق دعم التجمعات العنقودية. وبالتوازي تمّ إحداث آليات دعم أخرى منها مثلا صندوق «تطوير».

وفي سنة 2014، تمّ إطلاق إستراتيجية التسريع الصناعي للفترة 2014-2020 بهدف توجيه النسيج الصناعي نحو نظم صناعية متكاملة[1].

جاء تطبيق الأردن لإستراتيجية التجمعات الصناعية متأخرا، حيث تم الشروع في إنشاء المدينة الصناعية الأولى في عام 1980 وتبعها مدينة الحسن الصناعية في شمال الأردن عام 1986 ومن ثم انتشرت الظاهرة في معظم مناطق المملكة[2].

التجربة التونسية

يعود البحث في فكرة التحول من التجمع الصناعي إلى «التجمع العنقودي» في تونس إلى الدراسة التي قامت بها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد[3] سنة 2008 من خلال البحث في إمكانية إقامة شبكات للتجديد متمثلة في «التجمعات العنقودية». واهتمت الدراسة بثلاثة قطاعات ذات أولوية هي النسيج والملابس والصناعات الغذائية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وقد كان للاستراتيجية التي وضعتها تونس منذ سنة 2000 لإرساء سياسة الأقطاب التنافسية والأقطاب التكنولوجية دور كبير في تسهيل إحداث «التجمعات العنقودية» وإحداث التخصصات أحد أهم ركائز هذه التجمعات. ونذكر من هذه الأقطاب مثلا بنزرت المختص في الصناعات الغذائية وسوسة المختص في الصناعات الميكانيكية والالكترونية وقطب الغزالة المختص في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبرج السدرية المختص في الطاقات المتجددة والفجة المنستير المختص في النسيج والملابس.

كما عمدت تونس إلى اعتماد مبادرة مشتركة لتجسيد مشروع «التجمعات العنقودية» من خلال التعاون مع عديد المنظمات والبرامج مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الفرنسية للتنمية ووكالة التعاون الألماني وبرنامج دعم نظام البحث والتجديد.

ويعود تأسيس أول «تجمع عنقودي» إلى سنة 2012 بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وهو «التجمع العنقودي» ميكاترونيك المنتصب بالقطب التكنولوجي بسوسة.

ومن بين الأهداف التي رسمت لإنشاء هذه «التجمعات العنقودية» في تونس هي مزيد تأهيل العاملين وتكوينهم للحصول على أكثر خبرة في الميدان الذي ينتسبون إليه، إضافة إلى تحسين

1- Paulette Pommier, Clusters au Maghreb, vers un modèle de cluster maghrébin spécifique, Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen- juillet 2014.

2- نسيم فارس برهم، المصدر السابق، صفحة 1599.

3- Etude pour la mise en place des réseaux d'innovation (Clusters), Cahier du CEPI N°32, Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation, Novembre 2010.

المنتوج والرفع من قدرته التنافسية ليتمكن من النفاذ إلى الأسواق العالمية وكذلك البحث عن شركاء ومؤسسات صناعية وفاعلين لتسهيل العمل في مختلف مراحل أنشطتها مثل اقتناء المعدّات والتصدير وطلبات العروض وغيرها مع إمكانية التفكير في إنشاء هياكل أو مراكز مختصة تساهم في تطوير عملهم وتحقيق أهدافهم.

ويبلغ حاليا عدد «التجمعات العنقودية» في تونس 14 تجمعا تغطي كامل تراب الجمهورية (8 في طور الانطلاق) ثلاثة منها تعد «تجمعات عنقودية» مختصة في الجيوترميك وفنون الحرف والسيراميك. والبقية تعتبر «تجمعات صناعية عنقودية» تتوزع بين 6 قطاعات حيث تتبوأ الصناعات الغذائية المرتبة الأولى بخمسة «تجمعات عنقودية» (تشمل التمور والنخيل والحليب ومنتوجات البحر وزيت الزيتون) ثم الصناعات الميكانيكية بتجمعين عنقوديين تليهما كل من الصناعات الالكترونية وصناعات الأدوية وصناعات النسيج والطاقات المتجددة بتجمع عنقودي واحد.

وتنتصب هذه التجمعات العنقودية الصناعية في أغلبها بالأقطاب التكنولوجية موزعة على أغلب ولايات الجمهورية باستثناء التجمع العنقودي «ميكا داف صفاقس» الذي يوجد حاليا بمحضنة المؤسسات صفاقس 3 التابعة لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد والذي تقوم بتسييره المحضنة بالشراكة مع القطب التكنولوجي بصفاقس.

والملاحظ أن انتصاب هذه التجمعات بالأقطاب التكنولوجية لم يكن اعتباطيا بل يعود إلى عدة أسباب من أهمها خبرة هذه الأقطاب في التسيير وتوفر الموارد البشرية الكفأة والمختصة إضافة إلى شبكة العلاقات التي توفرها مع الشركاء والمؤسسات الصناعية بالجهات التي تنتصب فيها.

وتتفاوت ديناميكية هذه التجمعات الصناعية العنقودية حسب تاريخ الانتصاب وتطور مراحل الانجاز وعدد المنخرطين وبرنامج الأنشطة وغيرها. لكنها تتعرض في مجملها إلى عدة صعوبات، تعتبر مشتركة، من بينها:

- الأطر القانونية: عدم ملائمة تكوين التجمع العنقودي مع الأهداف المرسومة له باعتبار أن إنشاء هذه التجمعات يكون حسب قانون الجمعيات ذات الطابع غير الربحي.
- التمويل: مرتبط ببرامج وهياكل أجنبية مثل الوكالة الفرنسية للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووكالة التعاون الألماني والبنك العالمي وبمعلوم الانخراط من القطاع الخاص، وهي موارد غير دائمة.
- عدم استقلالية خلايا التنشيط للتجمعات العنقودية مع الأقطاب التكنولوجية، في بعض الحالات.

ولا تزال التجربة التونسية في مجال التجمعات العنقودية في بداياتها. ولدعمها، تسعى الدولة إلى ضبط الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم عمل هذه التجمعات وإلى تفعيل طرق الشراكة بين القطاعين الخاص والعام سعيا منها إلى تعميم التجربة وتحقيق المنفعة للقطاع الخاص والنهوض بالاقتصاد الوطني.

«التجمعات العنقودية» في تونس بين سنتي 2011 و2015

اسم "التجمع العنقودي"	المجال	مكان الانتصاب	الشركاء في المبادرة	تاريخ الانطلاق
ميكاترونيك تونس Mecatronic Tunisie CMT	مختص في الإعلامية والميكانيك	سوسة	القطب التكنولوجي بسوسة والوكالة الفرنسية للتنمية	مارس 2012
التمور والنخيل تونس		جنوب غربي	القطب ووكالة التعاون الألماني وبرنامج دعم نظام البحث والتجديد	30 أكتوبر 2015
إلان تيكا ELAN TICA	الالكترونيك	تونس	البنك العالمي في إطار برنامج CIIP لفائدة رئاسة الحكومة	في طور الانطلاق
صناعات الأدوية	صناعات الأدوية	تونس	رئاسة الحكومة بالتعاون مع البنك العالمي ووزارة الصحة	في طور الانطلاق
الحليب ببنزرت	الحليب ومشتقاته	بنزرت	القطب التكنولوجي ببنزرت في إطار برنامج LACTIMED	تمّ إحداث الجمعية
الحليب بباجة	الحليب ومشتقاته	باجة	القطب التكنولوجي ببنزرت في إطار برنامج LACTIMED	في طور الانطلاق
المحار ببنزرت	منتوجات البحر	بنزرت	القطب التكنولوجي ببنزرت	في طور الانطلاق
فنون الحرف بنابل	صناعات ثقافية	نابل	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	في طور الانطلاق
باكورات الجنوب Primeurs du Sud	جيوترميك	قابس	القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس	6 أكتوبر 2015
سيراميك الجم	صناعات ثقافية	الجم	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	في طور الانطلاق
الطاقات المتجددة ER EnRT	الطاقات المتجددة	تونس	القطب التكنولوجي ببرج السدرية بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	30 أكتوبر 2013
ميكا داف بصفاقس Meca Dev	ميكانيك	محضنة المؤسسات بصفاقس-3 القطب التكنولوجي بصفاقس	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد- الإدارة الجهوية بصفاقس	في طور الانطلاق
زيت الزيتون بالشمال الغربي	زيت الزيتون ومشتقاته	المركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف	شركة المركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف	في طور الانطلاق
النسيج الفني بالساحل	نسيج فني	القطب المنستير	القطب بالمنستير ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	16 ديسمبر 2015

مهدي كلاعي منشط بالتجمع العنقودي لزيت الزيتون في الشمال الغربي

أجرى الحوار : إيمان الجوادي وسناء الخمير

«تمشي الشبكات القطاعية في تونس يعتبر تجربة حديثة العهد حيث يوجد حاليا عدد محدود منها... وحاليا يصعب تقييم التجربة لأنها لا تزال في بدايتها»

التجمع العنقودي لزيت الزيتون في الشمال الغربي المنتصب بالمركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف يعتبر من بين التجمعات الهامة في تونس.

وقد كان لنا لقاء مع السيد مهدي كلاعي المسؤول والمنشط بهذا التجمع للحديث عن أهمية تجمع زيت الزيتون بالشمال الغربي وأبرز أنشطته وعن أهم المقترحات لتطوير هذه التجربة الرائدة.

بريد الصناعة: تقديم التجمع العنقودي لزيت الزيتون في الشمال الغربي.

مهدي كلاعي: تم اختيار شبكة زيت الزيتون من ضمن أربع شبكات كتجربة نموذجية في إطار التعاون بين وزارة الصناعة وبرنامج المساعدة على البحث والتجديد PASRI.

ويعود اختيار العمل على منظومة زيت الزيتون لاعتبارين اثنين: الأول الخصوصية المميزة عالميا للمنتوج من حيث النوعية (الشتوي) والجودة والثاني ضرورة العمل على إيجاد حلول للقطاع الذي يواجه عدة تحديات من خلال تجميع طاقات وجهود كل المتدخلين لتنظيمه ممّا يسهم في تحقيق النتائج المرجوة على عدة مستويات وهي

الرفع من القدرة التنافسية بالنسبة للقطاع الخاص والرفع من جاذبية المجال على المستوى الإقليمي ونجاعة السياسات وتدخلات الدولة.

وقد تمّ خلال شهر جانفي 2016 انتخاب هيئة مديرة لتسيير الشبكة من بين أعضاءها المنخرطين والبالغ عددهم 28 عضوا يمثلون قطاع الإنتاج (مجامع تنمية فلاحية وشركات تعاونيات خدمات فلاحية وصناعيين وجمعيات إلى جانب عدد هام من الهياكل المتداخلة في القطاع (وزارات وهياكل مساندة وهياكل تكوين وهياكل بحث...) إضافة إلى الهيئات المانحة).

كما تمّ إعداد مخطط عمل لفترة خمس سنوات (2016-2020) بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من خلال برنامجها "المبادرة من أجل التنمية الاقتصادية والتشغيل".

بريد الصناعة: ماهي المشاكل التي اعترضتكم في إنشاء هذا التجمع العنقودي ؟

مهدي كلاعي: تتمثل الصعوبة الأولى في أن تركيز شبكة قطاعية جهوية هي عملية صعبة ومعقدة خصوصا وأن المسألة تتعلق بتمشي جديد غير مألوف.

وليس من السهل، عادة، إقناع مجموعة بالعمل المشترك خصوصا إذا كان أفرادها في منافسة تجارية مباشرة وهو ما يتطلب وقتا لإقناعهم بالحاجة إلى التكامل الذي يوحدهم والتعاون الذي يقويهم والمنافسة التي تحفزهم مع اعتبار أن هذه المنافسة ليست فيما بينهم بل بينهم وبين منافسين من دول أخرى.

الصعوبة الثانية، تكمن في القدرة على تحقيق مصلحة مشتركة للمنخرطين في أسرع وقت ممكن تكون لهم دافعا للإيمان بجدوى العمل المشترك وإلا فإن عقد اجتماعهم سينفرط سريعا.

الصعوبة الثالثة، تتعلق بكثرة المتدخلين من الهياكل والمؤسسات العمومية في منظومة زيت الزيتون وبالتالي اختلاف البرامج والأهداف وتشتت الجهود وصعوبة توحيدها وأيضا يمكن الإشارة إلى صعوبة أخرى خاصة بشبكتنا وتتعلق باتساع مجال تدخلها الجغرافي لكونها تغطي أربع ولايات (الكاف وسليانة وباجة وجندوبة) وهو ما يتطلب جهدا إضافيا لوجستيا وفنيا للتنسيق بينها وتوحيد التدخلات والمشاريع التشاركية الجماعية.

بريد الصناعة: ماهو برنامج عملكم المستقبلي ؟

مهدي كلاعي: يمثل زيت الزيتون بالشمال الغربي مرجعا للجودة على المستوى الوطني والدولي وحافزا للتنمية بالجهة. وقد حددت الرؤيا الإستراتيجية هدفين هامين: تحويل 60٪ من منتوج الزيتون وبلوغ 3000 طن من إنتاج زيت الزيتون المعلب والحاصل على شهادات المواصفات طبقا لمتطلبات الأسواق العالمية المستهدفة.

وعلى هذا الأساس، تمّ إعداد مخطط عمل يرتكز على سبعة محاور كبرى: الأول التزود والتزويد والثاني الجودة والتكوين والثالث البيئة وتثمين مشتقات المنتوج والرابع التمويل والخامس الترويج والتسويق والسادس اليقظة الإستراتجية والسابع تنشيط وإدارة الشبكة.

وانطلاقا من هذه المحاور المذكورة تمّ تحديد أهم الأنشطة والمشاريع الجماعية التشاركية المتفق عليها من بينها:

- إحداث سوق زيتون بالجهة.
- إرساء علاقات نموذجية مستدامة في التزود بين المنتج والمحول.
- مدارس حقلية لتكوين المنتجين.
- دعم آليات وأدوات مخبر تحاليل زيت الزيتون بالجهة.
- إحداث صندوق تمويل منظومة زيت الزيتون.
- إرساء علامة جودة خاصة بمنتوج الجهة مع علامات تبرز خصوصيات بعض المناطق داخل الإقليم.
- إحداث خزانات ذات سعة كافية لخزن المنتوج.
- إحداث مجمع تصدير (Consortium).
- دعم برنامج تأهيل المؤسسات في خصوص النظافة والسلامة الغذائية.
- تنظيم معرض متخصص بالجهة.
- إعداد مخطط اتصال وترويج متكامل.

عدد من هذه الأنشطة هي في طور الإنجاز حاليا بالتعاون مع عدد من الهيئات المانحة الدولية نذكر منها:

- إرساء عقود شراكة مستدامة بين المنتجين والمحولين للمساهمة في حل إشكال التزود.
- الإعداد لإنجاز برنامج التأهيل في المؤسسات فيما يتعلق بالنظافة والسلامة الغذائية.
- الإعداد لإحداث مجمع تصدير بالجهة.
- دعم مخبر تحاليل زيت الزيتون بالشمال الغربي
- عمليات ترويج لدى موردين من اليابان وفرنسا وألمانيا.....
- تشخيص حاجيات الشبكة لتمويل المشاريع الجماعية لأعضائها والحاجيات الفردية للمؤسسات المنخرطة إعدادا للتباحث مع الهيئات المانحة على إرساء منظومة تمويل لمنظومة زيت الزيتون بالشمال الغربي.
- متابعة و تأطير عدد من حاملي أفكار مشاريع جديدة في القطاع.

ويسعى المركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف، باعتباره منشطا للشبكة، إلى توسعة مجالات التعاون والشراكة مع الهيئات المانحة والبرامج المختلفة لتجسيم مخطط عمل الشبكة وفي هذا الإطار يجري حاليا التعامل والتباحث مع البرامج المختلفة للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ,IDEE/GIZ PAD/GIZ) (IPFA) والبنك العالمي والمنظمة العالمية للزراعة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي وبرنامج Spark وبرامج العمل الشبكي (EEN, ANIMA INVEST, EDILE, Med invest...) والمركز الدولي للتجارة (ITC) وبرنامج النهوض بالصادرات 3.

بريد الصناعة: كيف تقيّمون تجربة التجمع العنقودي في تونس ؟

مهدي كلاعي: تمشي الشبكات القطاعية (clusters) في تونس يعتبر تجربة حديثة العهد حيث يوجد حاليا عدد محدود منها. وتعمل وزارة الصناعة جاهدة بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية على مرافقة إحداث عدد آخر منها. وحاليا يصعب تقييم التجربة لأنها لا تزال في بدايتها.

وبرغم مساعي وزارة الصناعة لدعم هذا التمشي فإنه يلزمنا عمل شاق وجاد لتحقيق نتائج ملموسة ترسخ أهمية وجدوى الشبكات القطاعية لدى مختلف الأطراف (القطاع الخاص والجهة والدولة).

بريد الصناعة: لو تعطينا مقترحات لتطوير هذه التجربة في تونس

مهدي كلاعي: من بين المقترحات:

- تطوير تمشي سلسلة القيمة (Chaîne de valeur) ليصبح تجمعا عنقوديا
- إيجاد برنامج وطني وإستراتجية وطنية للمرافقة والتشجيع على إحداث الشبكات
- توحيد الرؤيا والبرامج في المنظومات القطاعية المختلفة بين مختلف الوزارات المتدخلة

الإستراتيجية الوطنية ستساعد بلا شك الشبكات القطاعية على تذليل صعوبات التنظيم والتنسيق مع كافة المتداخلين لتوحيد الجهود.

برنامج «كومباس»

«Compass»

نظرا لأهمية قطاع الصناعات الغذائية، عملت تونس على إعطائه المكانة الهامة من خلال القرارات والإجراءات المتبعة لاسيما فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعات الغذائية قصد تمكينها من تحقيق نقلة نوعية في ظل التطورات التي يشهدها العالم خصوصا في مجال ضمان سلامة الأغذية والنهوض بعنصر الجودة وتحقيق الأمن الغذائي إضافة إلى مزيد تنويع الإنتاج بما يدعم فرص التصدير والاستثمار في إطار التعاون والشراكة.

وفي هذا الإطار، يبرز برنامج «كومباس» «Compass» (لتنمية المناطق الحدودية بين سيسيليا وتونس في إطار التعاون التونسي الإيطالي) الذي يهدف إلى تثمين المكتسبات المشتركة في المجال الفلاحي والغذائي والصيد والسياحة في مناطق سيسيليا وتونس (في ثمانية ولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وبنزرت وباجة وجندوبة) باعتماد تحليل swot لتشخيص نقاط القوة والبحث عن نقاط الضعف لتداركها والخروج بمخطط عمل واستراتيجية لتطوير المنظومة.

وسنقدّم فيما يلي فكرة عن الدراسات المنجزة في إطار هذا البرنامج والتي تتعلق بقطاع اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته وقطاع الحبوب ومشتقاته مع إبراز آفاق تطويرها.

دراسة حول تنظيم قطاع اللحوم

يحتل قطاع اللحوم الحمراء مكانة هامة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية التونسية، إذ يساهم بنسبة 44٪ على مستوى الإنتاج في قطاع تربية الماشية وبنسبة 15٪ على مستوى الإنتاج في القطاع الفلاحي.

وينطوي هذا القطاع أيضا على العديد من المشاركين من فئات مختلفة: مربين/ معلفين (أكثر من 100000) وتجار الجملة للحوم والجزارين (أكثر من 8000)، وحدات القطع والتحويل، الخ.

شهد **الإنتاج المحلي** للحوم الحمراء تطورا من 64 ألف طن إلى 121 ألف طن بين سنتي 1984 و2013. ومع ذلك فإن وتيرة نمو الإنتاج ليست موحدة خلال هذه الفترة. إذ شهد الإنتاج العديد من التغيرات منذ سنة 2003 واستقر في نهاية المطاف بمعدل 120 ألف طن (القيمة التي تحققت بالفعل في عام 2003).

تطور إنتاج اللحوم الحمراء في تونس بالألف طن (2002-2013)

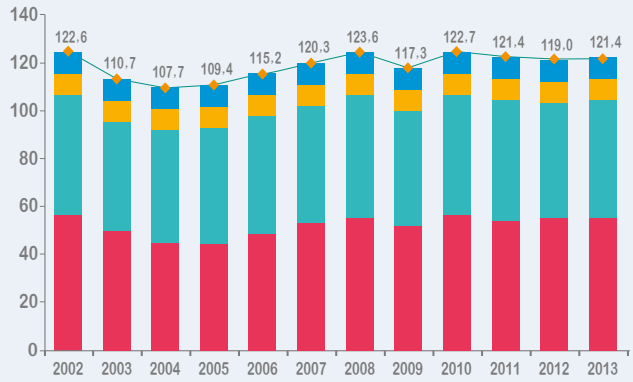

بالنسبة للتجارة الخارجية فقد كان استيراد اللحوم الحمراء خلال الفترة الفاصلة بين سنتي 2006 و2013 بمعدل 5000 طن (باستثناء عام 2011، الذي شهد انخفاضا إلى النصف) وبلغ في ما يقارب عن 50 مليون دينار سنة 2013. و يبلغ حجم هذا الاستيراد ما يقل عن 5٪ من الإنتاج السنوي.

تطور واردات اللحوم الحمراء

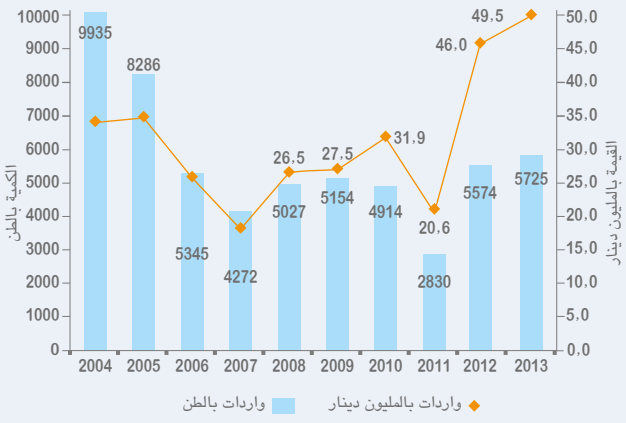

الحمراء

سامي بن يحيى

إضافة إلى اللحوم الحمراء نجد أن العجول الأصيلة للتسمين معنية أيضا بالاستيراد، كذلك الأغنام لفترة العيد.

وقد عرفت واردات العجول والأغنام زيادة بشكل مستمر منذ عام 2009 لتصل إلى 44 مليون دينار في عام 2012 و69 مليون دينار في عام 2013 أي ما يعادل حوالي 13٪ من الإنتاج الوطني للحوم الأبقار. في حين كانت صادرات اللحوم الحمراء منخفضة جدا إذ لم تتجاوز 50 طن في السنة.

يتراوح الاستهلاك الفردي للحوم الحمراء على مدى العشر سنوات الأخيرة، بين 11.7 و12.5 كغ للفرد في السنة مع وجود توجه نحو الانخفاض منذ عام 2008. وفي المقابل، ارتفعت نسبة استهلاك اللحوم البيضاء من 13.5 إلى 19 كغ للفرد في السنة بين سنتي 2008 و2013. بالإضافة إلى ذلك كان مستوى استهلاك اللحوم الحمراء يعادل 50٪ من المعدل العالمي (24.6 كغ) و20٪ من معدل الاتحاد الأوروبي (60.2 كغ).

تطور استهلاك اللحوم الحمراء في تونس
«كغ/الفرد الواحد» (2004-2013)

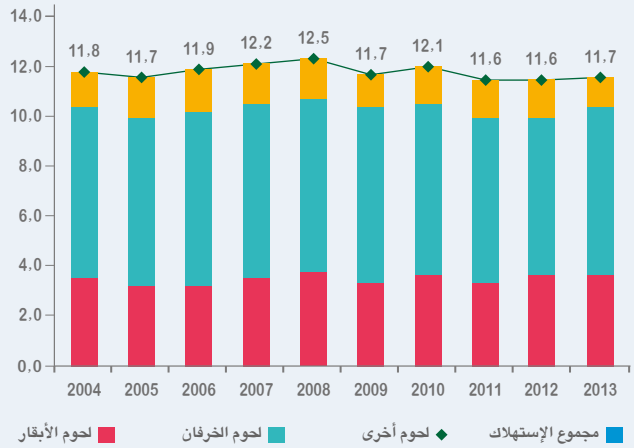

تشخيص لسلسلة الروابط المختلفة للقطاع يسمح برسم تحليل «swot» كالآتي:

نقاط القوة

تربية / تسمين:

- نسبة الإنتاج الوطني تغطي أكثر من 95٪ من الاستهلاك.
- إرادة سياسية لتنظيم القطاع مع عدة مشاريع مثل تعريف الماشية، قانون تربية الماشية، برنامج تأهيل مسالك التوزيع
- حوافز تسمين الثيران التي يمنحها المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان (منحة على الكلغ مع سقف 150 دينار للعجل الواحد).
- تنمية خلايا تسمين الأبقار (بما في ذلك بنزرت ونابل) مع التحكم في تقنيات التسمين.

الذبح:

- وجود نوايا الاستثمار الخاص في الذبح (مشروع مسلخ حديث في المهدية على وشك الانتهاء).

التحول – التوزيع:

- وجود العديد من وحدات المعالجة مهيكلة وتمتثل للمتطلبات الصحية.
- تنمية مبيعات اللحوم في إطار "ج م س " مع استخدام أساليب التصنيف والحرص على أدنى الشروط الصحية.
- وجود متزايد الأهمية للجزارين الحديثين اللذين يمارسون التصنيف.w

نقاط الضعف

تربية / تسمين:

- ركود الإنتاج الوطني للحوم الحمراء منذ سنة 2008
- صادرات ضئيلة وواردات مهمة إلى حد ما (حوالي 120 مليون دينار سنة 2013.
- انخفاض استهلاك اللحوم الحمراء للفرد الواحد بشكل طفيف يمثل نسبة 50٪ من المعدل العالمي.
- زيادة قوية في أسعار لحوم الأبقار والأغنام في منتصف عام 2012.
- تخفيض في عدد المواشي (الإناث) منذ سنة 2008
- قطيع الأبقار المتخصصة في إنتاج الألبان
- نظام غذائي يعتمد بشكل كبير على علف الماشية الذي يتم شراؤه.

أسواق الماشية:

- عدد كبير لأسواق تربية الماشية مع سوء التجهيز.
- دائرة تجارة الماشية تعاني من وجود عدة وسائط غير منظمة.
- وسائل نقل الحيوانات غير مطابقة للقواعد الصحية

الذبح:

- تسجيل لظاهرة الذبح غير القانونية: 60٪ في عام 2010، ونحو 70٪ في عام 2012
- وجود مسالخ بأعداد كبيرة جدا مع وجود مخاطر صحية كبيرة
- عدم الالتزام بالمتطلبات البيئية
- مشاريع تأهيل المسالخ التي تعاني صعوبات مع خطر عدم تحقيق الأهداف المتوقعة (ميزانية الاستثمار ضعيفة).

التحول – التوزيع:

- هيمنة الدوائر التقليدية (محلات الجزارة) لبيع اللحوم المجزئة الغير خاضعة للتصنيف
- نقل جزء كبير من اللحوم في وسائل نقل غير مناسبة (غير مجهزة للتبريد).

الفرص

تربية / تسمين:

- تطوير سلالات مختلطة تمكن من أداء أفضل للتسمين
- تشجيع المربين الفلاحين لإنتاج الأعلاف الخاصة بهم / السيلاج للتحكم بشكل أفضل في تكاليف العلف
- إنشاء مراكز لجمع الحيوانات الضئيلة قصد تزويد مربي العجول للتسمين مباشرة (تجنب المرور عبر وسطاء)
- وضع حوافز إضافية لزيادة وزن الحيوانات عند الذبح
- تشجيع مربي باحة و جندوبة للحفاظ على الهزيلة لمدة معينة
- تجميع المربين بـ"س م س أ" لحشد الجهود (شراء مواد العلف، بيع الحيوانات الضئيلة أو العجول المسمنة).

أسواق الماشية – الذبح:

- تأهيل كامل لبعض أسواق المواشي الكبرى من أجل تعزيز قدر أكبر من الشفافية في المعاملات وشروط صحية أفضل.
- إدخال البطاقات المهنية لاستبعاد تدريجيا الفلاحين المشاركين في النظام الغير رسمي.
- إنشاء مشاريع (مسالخ خاصة) يتوافق مع متطلبات الصحة.
- إشراك القطاع الخاص (مربين وتجار الجملة اللحوم والجزارين، ...) في إدارة المسالخ العامة بهدف تحسين معدل عملها والالتزام بالمتطلبات الصحية.

التحول –التوزيع:

- تصنيف اللحوم -توعية المستهلك على مستوى ممارسات
- إحياء مشاريع احترام جودة عالية ومصدر لحوم الأبقار (تارنتاز) والأغنام (اسود التيبار، الوعرة)

المخاطر/ التهديدات

تربية / تسمين:

- تطور استيراد اللحوم أو المواشي لمواجهة عدم تلبية الاحتياجات من الإنتاج الوطني.
- استمرارية زيادة أسعار الأعلاف المركزة
- تدهورالقدرة التنافسية مقارنة بالتوريد نتيجة عدم التحكم في قيادة القطيع و التسمين بما في ذلك مصادر للأعلاف.
- تفاقم العجز الوطني
- نقص في عرض الحيوانات الهزيلة.
- انتشار وسطاء بيع الحيوانات الهزيلة، مما يتسبب في. التضخم.

أسواق الماشية – الذبح:

- مخاطر مشاكل السلامة الصحية في غياب المسالخ الخاضعة للمعايير والقواعد الصحية .
- انتشار شبكة غير رسمية من الوسطاء مما أدى إلى ارتفاع الأسعار
- استمرار الذبح الغير قانوني في غياب التطبيق الصارم للقواعد (المراقبة الصحية غير كافية في قنوات البيع)

التحول – التوزيع:

- استمرار ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء أدى إلى إجبار المستهلكين إلى التحول إلى مصادر البروتين الأخرى الأرخص ثمنا.
- المشاكل الصحية الناجمة عن استخدام وسائل غير صحية في نقل اللحوم لدى الجزارين التقليديين.

تحليل لأوضاع القطاع لثمانية ولايات تبين ما يلي

- تتركز بالولايات الأربعة، نابل وبنزرت وباحة وجندوبة نسبة 52٪ من الأبقار و18٪ من الأغنام وهي مناطق متخصصة لتربية الماشية.
- تنتج ثمانية ولايات حوالي 56 ألف طن من اللحوم (46٪ من الإنتاج الوطني) من بينها 42 ألف طن من لحوم البقر (75٪ من الإنتاج المحلي للأبقار).
- تنتج أربعة ولايات منها نابل وبنزرت وباحة وجندوبة حوالي 35 ألف طن من لحوم الأبقار وبنسبة 62٪ من الإنتاج الوطني. تطور تسمين الأبقار أساسا في ولايتي نابل وبنزرت.
- توجد أسواق الماشية بعدد كبير جدا، ولكنها لا تشجع لتشكيل الأسعار وشفافية المعاملات.
- عدد كبير من المسالخ، لا تتطابق مع متطلبات الصحة والبيئة
- هناك بعض نوايا الاستثمار الخاص في المسالخ (لم يتحقق حتى الآن).
- وجود سبعة وحدات للقطع في تونس الكبرى، تشهد تنظيما جيدا إلى حد ما ولديها الموافقة الصحية من الإدارة العامة للمصالح البيطرية (باستثناء واحدة بانتظار الموافقة).
- أربعة من ولايات تونس الكبرى التي تمثل مركزا مهما جدا للاستهلاك وهي سوق محتملة لتدفق جزء من الإنتاج لأربعة ولايات أخرى مجاورة (باجة وجندوبة وبنزرت ونابل).

يتضح من خلال دراسة أوضاع قطاع اللحوم الحمراء في بلدان أخرى (المغرب والجزائر وفرنسا وإيطاليا) أن هذه البلدان تعلق أهمية كبيرة على هذا القطاع وتسعى باستمرار لمواجهة التحديات المختلفة مثل:

- الزيادة في العرض لتلبية احتياجات السوق الداخلية مثل: المغرب والجزائر وإيطاليا
- تحسين القدرة التنافسية ودخل المنتجين (تخفيض كلفة الإنتاج)
- البحث عن أسواق التصدير المحتملة مثال: فرنسا ويبدو، أيضا، أن الأغلبية لهذه الدول قد نفذت حوافز لدعم المشاركين في هذا القطاع كالمساعدات المباشرة لتحسين دخلهم، وتقديم منح على الاستثمارات، الخ.

اعتمادا على تحليل SWOT ودروس بنشمارك، حددت الدراسة التنموية لقطاع اللحوم الحمراء في تونس في أفق عام 2025 التوجهات الإستراتيجية المناسبة لهذه الرؤية.

رؤية تنموية لقطاع اللحوم الحمراء في أفق عام 2025

وجود قطاع محكم ومنظم يسمح بحصول المستهلكين على لحوم ذات جودة عالية وأقل تكلفة، تضمن لجميع المتدخلين في هذا القطاع بدخل أفضل وعلى نحو مستدام.

ولتحقيق هذه الرؤية، هنالك ستة محاور إستراتيجية قد تم اقتراحها:

التوجهات الإستراتيجية في أفق عام 2025

1. ضمان السلامة الصحية لجميع حلقات السلسلة
2. السيطرة على التكاليف وتحسين دخل المشاركين في هذا القطاع
3. تطوير العرض لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي
4. النهوض بالجودة
5. تطوير الصادرات في المدى المتوسط
6. هيكلة وتوجيه القطاع لتنظيم أفضل وتحسين الرقابة

تتمثل الأهداف الرئيسية لكل من هذه المحاور كما يلي:

محاور الإستراتيجية	أهداف للتحقيق
المحور 1	➤ إرساء نظام التحديد والتتبع على عين المكان ➤ تأهيل كامل لعشرة أسواق للماشية عام 2025 مرخصة ➤ إنشاء خمسة مسالخ خاصة ➤ تأهيل كامل وموافقة صحية لخمسة مسالخ عامة ➤ بلوغ 50 ألف طن من اللحوم المتأتية من مسالخ موافق عليها صحيا ➤ التطبيق الصارم للقواعد الصحية ووسائل النقل
المحور 2	➤ الإشراف الفني على المربين والمعلفين لتحسين أدائها وتحسين التكلفة: 1000 مربي و100 مربي تسمين العجول في السنة ➤ بحوث لحصص غذائية تتكيف مع السياق التونسي: تخفيض ٪20 من تكلفة العلف (بأسعار ثابتة لسنة 2020) ➤ بعث خمسة مراكز لجمع الحيوانات الهزيلة ➤ دعم 30 من مربي تسمين العجول لإعداد عقود إنتاج مع شبكة التوزيع إلى سنة 2020
المحور 3	➤ زيادة في نسبة الاستهلاك الفردي للحوم الحمراء من 12 إلى 15 كغ للفرد في السنة ➤ نمو الإنتاج المحلي من 120 ألف طن إلى 200 ألف طن عام 2025 ➤ زيادة في معدل وزن الذبائح عند الذبح ب ٪20 عام 2025 :15.6 كغ للأغنام و250 كغ للأبقار ➤ اثنان مليون دينار في السنة من الاستثمارات التي وافقت عليها وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية لإنشاء و توسيع و تحديث ورشات التسمين
المحور 4	➤ اعتماد منهج تصنيف الذبيحة في المسالخ (على الأقل تلك المعتمدة) ➤ تطوير من ممارسة تصنيف اللحوم: لا يقل عن ٪50 من قنوات التوزيع بحلول عام 2025 ➤ بلوغ عدد 2 مشاريع ذات جودة عالية / علامات المنشأ في حالة اشتغال
المحور 5	➤ 15 إلى 20 ألف طن من اللحوم المصدرة بحلول عام 2025 تساوي حوالي ٪10 من الإنتاج
المحور 6	➤ تركيز هيكل (عام، خاص) لتوجيه تنفيذ الإستراتيجية ➤ توفير الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية

تتطلب خطة العمل لتنفيذ استراتيجية تطوير قطاع اللحوم الحمراء ميزانية تقدر بـ 603 مليون دينار خلال الفترة الفاصلة بين عام 2015 و2025. منها 248 مليون دينار لاستثمارات القطاع الخاص (41٪ من الخطة) و355 مليون دينار للاستثمار العام (بما في ذلك 171 مليون دينار للحوافز و148 مليون دينار لبرامج التنمية).

لو قمنا بإقصاء عام 2015 لكانت السنة الأولى من تنفيذ الإستراتيجية والتكلفة السنوية لخطة العمل تقّدر بـ 60 مليون دينار وتتقسم على النحو التالي:

	المجموع	التمويل الخاص	التمويل العام		
			الإستثمار العام	الحوافز	أعمال التنمية
معدل التكلفة السنوية بالمليون دينار (2016-2025)	59.7	24.6	3.5	17.0	14.7
			35.1		

تشير تقديرات الاستثمار الخاص إلى 24.6 مليون دينار في السنة ويشمل على وجه الخصوص الإناث (الأبقار والأغنام) بتكلفة قدرها 17.5 مليون دينار كذلك الاستثمار في المسالخ، ورشات التسمين وشراء وسائل نقل المواشي واللحوم.

وفيما يتعلق بالحوافز العامة ترتفع تكلفتها إلى 17 مليون دينار في السنة وهي تتوافق لشراء وحدات الإناث (7.5 مليون دينار في العام) والتشجيع على زيادة وزن الذبائح (4 مليون دينار في السنة) وأقساط التأمين على الاستثمارات تقدر قيمتها نحو 5 مليون دينار (المسالخ، أسواق المواشي، ورشات الأعلاف ووسائل النقل).

تشمل برامج التنمية التي تقدر تكلفتها بـ 14.7 مليون دينار في السنة العمليات المسيرة من قبل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لتقاطع الماشية والإجراءات الرامية إلى تحسين إنتاجية تربية الأغنام (بتكلفة 9 مليون دينار في السنة) والبرنامج الوطني لتدريب المربين/ المعلفين (لتصل إلى 4.7 مليون دينار).

ويجرى بالفعل تنفيذ جزء من هذه الاستثمارات العامة من قبل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى (العمل في تربية الماشية)، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (حوافز على الاستثمارات) والمجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان (برنامج الزيادة في وزن الذبيحة). ولكن وحتى بالنسبة لهذه الإجراءات فينبغي مراجعة الميزانية بشكل تصاعدي.

ويمكن استكشاف المزيد من الطرق لهذا العمل (منها إضافة ميزانية عامة للدولة، تمويل من الجهات المانحة وإنشاء صندوق للتنمية على سبيل المثال) من فرض ضريبة الواردات للحوم والماشية...

فرص استثمارية خاصة وآفاق التعاون مع صقلية

بدءا من الإستراتيجية وخطة العمل المقترحة، حددت الدراسة فرصا للاستثمار في هذا القطاع والتي يمكن تحقيقها في ثمانية ولايات معنية بهذه الدراسة وقدمت هذه الفرص في شكل مشاريع وهي كالآتي:

- مسلخ خاص
- شركة خاصة لإدارة مسلخ عام
- وحدة لتقطيع اللحوم
- مركز تجميع الحيوانات الهزيلة
- ورشة تسمين الأبقار
- مصنع لاستعادة السماد
- وحدة معالجة

وقد تم تحديد الآفاق التالية من قبل التعاون التونسي-الايطالي في قطاع اللحوم الحمراء:

- تسمين الماشية في تونس: إنشاء ورشة تسمين كجزء من الشراكة التونسية-الإيطالية والمساعدة التقنية لإجراء ورشة تسمين...
- مركز جمع الحيوانات الهزيلة: شراكة للاستثمار، الخبرة الفنية الإيطالية
- إحداث مسلخ خاص: شراكة مع الجهات الراعية الإيطالية توفر الدعم المالي خصوصا على مستوى الخبرات.
- تدريب الجزارين التونسيين على التصنيف
- تنفيذ تمشي تصنيف الذبيحة: الخبرة الإيطالية في تصميم شبكة تصنيف الذبيحة في تونس
- مساندة في إنشاء عقود الإنتاج مع شبكة التوزي
- تصدير الحيوانات الصغيرة المولودة في تونس إلى إيطاليا (على المدى البعيد)

قطاع الحليب ومشتقاته وآفاق تط

بإنتاج 1.1 مليار لتر من الحليب سنويا، يساهم قطاع الحليب ومشتقاته بنسبة 11٪ من الإنتاج الفلاحي و25٪ من الإنتاج الحيواني. ويمثل تصنيع الحليب 11٪ من إنتاج قطاع الصناعات الغذائية. ويقدّر قطيع الأبقار الحلوب حوالي 424 ألف رأس، منها 54٪ من الأبقار الأصيلة التي تتوزع على 112 ألف مربّي تقريبا. ويمكن قطاع التصنيع المنظم من إحداث 6000 فرصة عمل في 34 شركة.

تطور إنتاج الحليب (1990 – 2013)

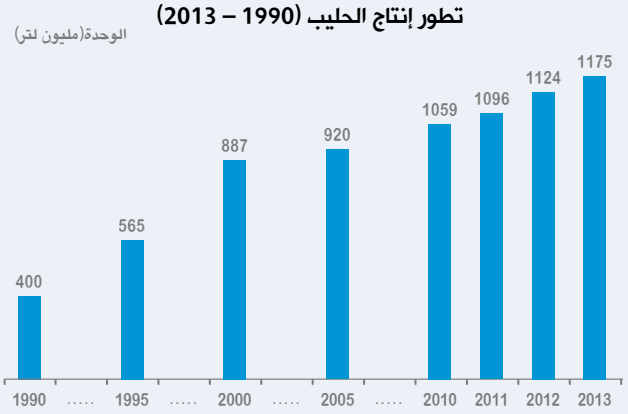

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصناعة قد تطورت بشكل ملحوظ منذ وقت مبكر من بداية التسعينات وسمحت بتحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات السوق المحلية بعد عشر سنوات. وقد تضاعف الإنتاج ثلاث مرات تقريبا في 24 عاما من 400 مليون لتر في عام 1990 إلى 1175 مليون لتر في عام 2013. وقد تحسن معدّل الإنتاج أيضا بنسبة 140٪ مقارنة بنفس الفترة المتبقية، ومازالت تعتبر أقل من تلك المسجلة في البلدان الأكثر تقدما في هذا الميدان. ومن المقرر أن هذا الاختلاف قد تأتّى من العوامل الوراثية والمناخية ولكن أيضا لعوامل داخل هيكل القطاع كتنفيذ وإدارة تربية الماشية في تونس.

وتساهم منطقة الشمال بنسبة تصل إلى 70٪ من إنتاج الألبان وتبلغ حصّة الثماني ولايات نحو 59٪ من الإنتاج الوطني.

تميّزت تربية الماشية من خلال النّسيج الفلاحي بشكل عام، بتقسيم كبير مع تسجيل معدل 4 أبقار للمربّي الواحد، ونسبة الفلاحين الذين لديهم أقل من 3 أبقار تبلغ 68٪.

هذا التشتت وعدم وجود الحجم الكافي يحد من إمكانيات تطوير القطاع نظرا لنقص الموارد بين الفلاحين. ومع ذلك، فإن القطيع العام يسجل اتجاه تركيز نحو المزارع المتوسطة والكبيرة. وغالبا ما تفتقر مجموعة المربّين المنخرطين، في إطار «س م س أ» أو «ج د أ» للحوافز وللإشراف الكافي لتحقيق الأهداف المرجوّة واجتياز الحواجز الثقافية والتنظيمية.

وعلى الرغم من تحقيقه نتائج إيجابية، لا تزال نوعية الحليب التونسي أقل من تلك المسجلة في البلدان المتقدمة. فظهور الميكروبيولوجي هو مصدر قلق كبير، والذي يتطلب تحسين إدارة تربية الماشية، بما في ذلك تخزين الحليب في المزرعة ونقله بين الروابط المختلفة لحلقات القطاع.

تتمثل الكمية التي تم جمعها ونقلها إلى وحدات المعالجة والموافق عليها صحيا ما يقارب 73٪ من الإنتاج. وكذلك، فإن القطاع غير الرسمي لا يزال يحتكر جزءا كبيرا من هذا القطاع، وخارج عن نطاق المراقبة والسيطرة. وبالمثل، فإن نسيج الباعة المتجولين الذي يؤمّن الربط بين المربين ومراكز التجميع لا يزال غير منضبط بنسبة كبيرة على الرغم من دوره الحيوي في هذا القطاع. وينتشر 193 مركز لتجميع الحليب في عام 2013 في مناطق الإنتاج المختلفة. ومع ذلك، فإن مستويات التغطية يمكنها أن تتحسن من خلال تعظيم الاستفادة من تنفيذ وتشغيل هذه المراكز.

ـويره

سامي بن يحيى

يتم تنفيذ تصنيع الحليب عبر ثلاثين من الوحدات المذكورة. كما أنّ عشرة من مراكز التجميع لها قدرة التصنيع الإجمالي بـ3.1 مليون لتر يوميا. ويشهد التوزيع الإقليمي لقدرة التصنيع عدم توازن إذ يتركز بالأساس في مناطق الوطن القبلي والساحل. كما يحتكر الحليب المعقم قرابة 60٪ من الكميات المصنعة يليه اليوغورت (19٪) والأجبان (16٪). كما سجل معدّل استهلاك منتوجات الألبان في تونس تطورا مستمرا ليكون حوالي 110 لترا للفرد الواحد.

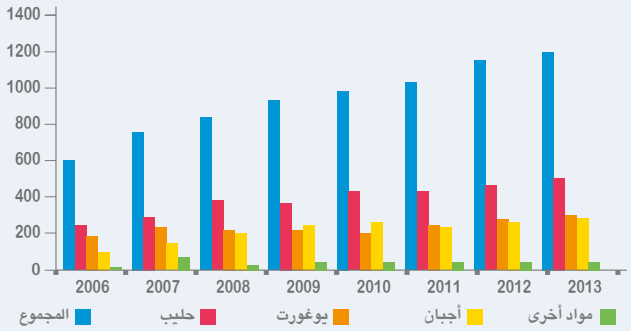

ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من تلك التي سجلت في الدول المتقدمة، مثل فرنسا، حيث تصل نحو 305 لترا. وهكذا، فإن نطاق النمو لا يزال مهما جدا وخصوصا للأجبان وغيرها من المنتوجات المصنعة. وتبيّن الصادرات اتجاها تصاعديا على الرغم من التقلبات المتعلقة بمنح الموافقة للحليب المعقم وتقدّر بـ 90 مليون دينار وتهدف بالأساس السوق الليبية.

تطور الصادرات والواردات لمنتوجات الحليب ومشتقاته

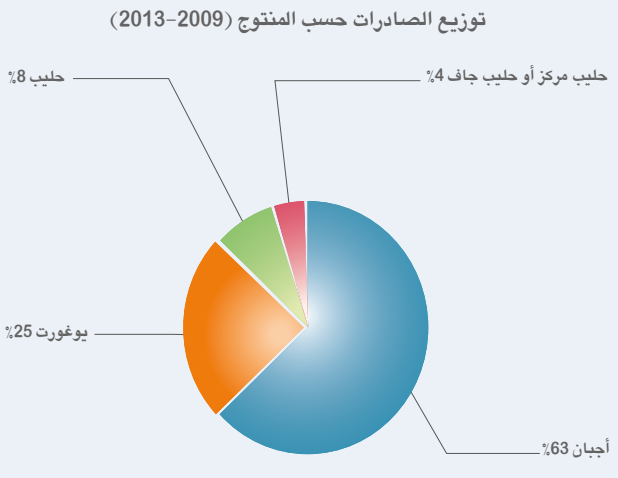

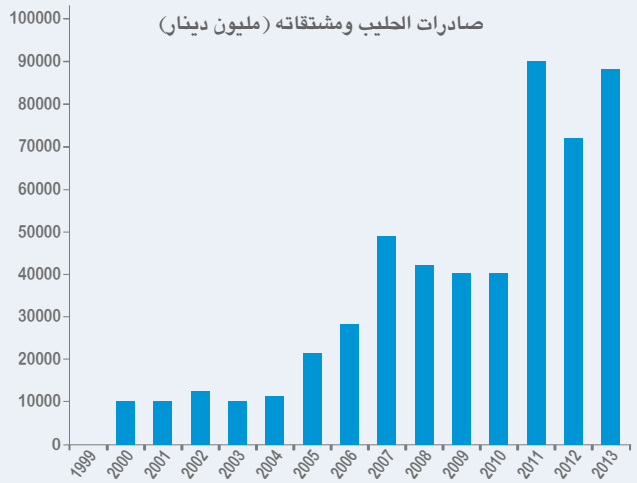

يولد هذا القطاع ما يقارب 32 ألف وظيفة دائمة، بما في ذلك 25 ألف في تربية الماشية و6 آلاف في التصنيع (المنظم). ويعتبر عدم توفير اليد العاملة الماهرة وغياب الرغبة في العمل من التحديات الرئيسيّة لصيانة وتطوير قطاع تربية الماشية. كما ارتفع مستوى التأهيل في الصناعة التحويلية بصفة كبيرة مع نسبة إحاطة تقارب 20٪.

وينصّ القانون 64-49 المؤرخ بتاريخ 24 ديسمبر 1964على المبادئ والشروط الأساسية لإنتاج وتصنيع وتجارة الحليب. ومع ذلك، ونظرا لتطور هذا القطاع، فبعض أحكام هذا القانون تستحق أن يتم مراجعتها لتتناسب مع تطور هذه الصناعة.

ومن حيث التنظيم، يشمل جهاز التحكم للقطاع على العديد من المتدخلين والمهنيين. ويمكن هذا الجهاز، بطريقة ناجحة جدا، من إدارة المرحلة الأولى في تطوير القطاع الذي حقق الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، فقد أظهر هذا النظام في السنوات الأخيرة محدوديته بعدم قدرته على إعطاء دفعة تنموية ثانية للقطاع. ويتضح ذلك من خلال:

- غياب إستراتيجية موحدة لتطوير هذا القطاع مع أهداف التنمية والوسائل المرتبطة بها
- عدم وجود التنسيق والتشاور حول بعض القضايا الرئيسية للقطاع وعدم وجود تنظيم مع سلطة واضحة وموارد كافية
- غياب خطة إستراتيجية لمعالجة بعض التحديات التي تواجه القطاع: الجودة والإنتاجية وصيانة وتجديد أنسجة المربين وتطوير هذا القطاع
- عدم الوضوح في الصلاحيات والمسؤوليات وتداخل الأدوار بين الجهات الفاعلة
- عدم وجود الموارد التقنية المساعدة للمشغلين
- الافتقار إلى التنسيق والفعالية في المشاركة وإدارة آليات تنظيمية

تبيّن الجداول التالية ملخصا لأهم التحاليل والنتائج الواردة في هذه الدراسة، وهو بمثابة ملخص «Swot» لحلقة القطاع:

تربية الماشية وإنتاج الألبان

نقاط القوة	نقاط الضعف
- تطور ملحوظ للقطاع الذّي حقق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلية - تحسين الإنتاجية - وجود أسس التنظيم الناجح لهذا القطاع مع الأطر القانونية والمؤسسية الموضوعة بإحكام - وجود مهارات متطورة في دعم المنظمات المختلفة ورصد القطاع - بعض التجارب المرجعية في تنظيم المربين (على سبيل المثال المهدية) - تقليد تربية الأغنام والماعز في مناطق معينة (باجة وبنزرت)	- عدم وجود استراتيجية ورؤية مشتركة للتنمية المستقبلية للقطاع - تعدّد المتدخلين وغياب جهاز موحّد للقطاع مع صلاحيات واضحة من تطوير وتنظيم - نقص التدريب التقني للمربين - عدم توفر اليد العاملة الماهرة في مجال تربية الماشية وانعدام الحماس للعمل في القطاع - الإنتاجية لا تزال منخفضة جدا على الرغم من التحسن الملحوظ - تجزئة كبيرة من تربية الماشية وانعدام تنظيم المربين - عدم وجود آليات التمويل المناسبة لتطوير القطاع - تنمية تربية الماشية على الأرض واستغلال غير كافي للمناطق المروية - قدم أنسجة المربين وانخفاض مستوى التعليم

التهديدات	الفرص
- تدمير جزء كبير من نسيج تربية الماشية، تحت تأثير عدم تجديد شباب المربّين ومشاكل الربحية ونقص اليد العاملة الماهرة - استفحال عدم توفر اليد العاملة الماهرة التي يمكن أن تعيق تطور القطاع على وجه الخصوص للمستغلين الكبار والمتوسطين.	- استغلال إمكانية تنمية تربية الماشية في المناطق المروية - إمكانية كبيرة لتحسين الأداء: الجودة والإنتاجية

تجميع الحليب

نقاط القوة

- شبكة جمع متطورة
- تطور الكميات التي تمّ جمعها وتوجيهها من خلال النظام الرسمي
- التزام بعض جامعي الألبان في مشاريع تنظيم وهيكلة المربّين
- وجود كراس شروط منظمة للقطاع
- تطوّر شبكات تنمية خاصة من خلال مراكز التجميع في بعض المناطق (مثل جندوبة)

نقاط الضّعف

- عدم وجود إستراتيجية ورؤية مشتركة للتنمية المستقبلية للقطاع
- تعدّد المتدخلين وغياب جهاز موحد للقطاع مع صلاحيات واضحة من تطوير وتنظيم
- نقص المشاركة في الإشراف على المربين
- لا يزال التجميع في القطاع غير الرسمي مهما
- نقص التغطية في بعض المناطق الواعدة (سليانة، وادي مليز...)
- غياب نظم التتبع تصل حتى المربّين
- عدم وجود نظام حوافز للجودة
- عدم التمكن وغياب الرقابة لدائرة التجميع لكثير من المراكز
- عدم وجود ترسيم واضح لمناطق مراكز التجميع
- انتهاكات متطلبات النظافة والسلامة الغذائية في مراكز متعددة ولجامعي الحليب

التهديدات

- توجه المربين نحو طرق جمع غير رسمية أكثر مكافئة في حالة عدم وجود أسعار مغرية في القطاع "المنظم".

الفرص

- تعزيز شبكة تجميع في المناطق ذات الإمكانيات العالية
- تحسين الجودة من خلال تأهيل شبكات التجميع
- لائحة أفضل للقطاع من خلال تنظيم أفضل للتجميع وإقامة علاقات واضحة مع مراكز إنتاج الحليب
- هيكلة تربية الماشية من خلال إقامة مشاريع حول مراكز التجميع

التصنيع والتسويق

نقاط القوة

- تطور ملحوظ في القطاع الذي حقق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلية
- تطور نسيج التحول الصناعي مع مرافق الإنتاج المتطورة مقارنة بالمعايير الدولية
- نسب تأطير على مستوى وحدات منظمة
- تطور الصادرات لمشتقات الحليب
- وجود أسس التنظيم الناجح لهذا القطاع مع تطور الأطر القانونية والمؤسسية
- تصنيع منتوجات الألبان باعتماد التقاليد المحلية (باجة وبنزرت ومنوبة)

نقاط الضعف

- عدم وجود إستراتيجية ورؤية مشتركة للتنمية المستقبلية للقطاع
- تعدد المتدخلين وغياب جهاز موحد للقطاع مع صلاحيات واضحة من تطوير وتنظيم
- لا يزال القطاع غير الرسمي متواجدا مع غياب الرقابة والامتثال لمتطلبات السلامة الصحية للمواد الغذائية
- ضعف التحكم وتقييم الانبعاثات المخلة للبيئة
- الخلل في تنفيذ قدرة التصنيع وعدم وجود تغطية لمناطق معينة للإنتاج (على سبيل المثال جندوبة)
- عدم التشاور والتنسيق يقلل من فعالية الآليات التنظيمية
- تنظيم (ضريبة على القيمة المضافة) حافز قليل لاستهلاك منتجات أكثر تطورا
- قوة هيمنة الحليب المعقم على الاستهلاك المحلي
- أحادية سوق الصادرات وقلة تنوعه

التهديدات

- دخول المشغلين الدوليين في الأسواق التقليدية في تونس
- في حالة عدم تحفيز الاستهلاك سوف يقع الاكتفاء الزائد للسوق المحلية مع زيادة في طاقة الإنتاج التي يمكن أن تهدد وجود بعض المشغلين.

الفرص

- إنشاء مشاريع متكاملة صغيرة ومتوسطة في مناطق الإنتاج
- نمو هامش كبير للاستهلاك المحلي
- التصدير إلى الأسواق المجاورة والافريقية
- إنشاء مشاريع في شراكة مع المستثمرين من الأسواق المجاورة
- تنويع العرض واقتراح المزيد من المنتوجات المصنعة
- تثمين منتوجات محددة ومخصصة في بعض المناطق
- تثمين المنتجات الثانوية للقطاع (مصل اللبن)

أظهرت تحاليل **التجارب الدولية** اتجاها قويا نحو تشريك مختلف المتدخلين وأصحاب المهنة في التوجيه وتطوير القطاع. كذلك تعتبر الهياكل مثل «سنيل» (فرنسا) و«فيمالي» (المغرب) من المشاركين الأساسيين في الأنشطة الرئيسية المتعلقة بنشاط الحليب في بلدانهم. وتتمتع هذه الهياكل، التي تمثل جميع حلقات القطاع، باعتراف السلطات والجهات المعنية، وغالبا ما تكون قراراتهم من قوة القانون. ويرافق هذا التمكين من خلال إنشاء آليات مالية وموارد يديرها هيكل موحد والسماح له بالقيام بمهامه لتطوير وتنظيم القطاع.

كما أظهر تحليل التجربة الإيطالية، ولا سيما صقلية، التخصص القوي في إنتاج الجبن مع التطور الكبير لمنظومة AOC وتلعب التعاونيات أيضا دورا رئيسيا في توجيه القطاع في صقلية (منطقة راغوزا) وتقييم المنتجات. إن معظم الجهات الفاعلة في التصنيع هي نتاج تجمع عدد من الفلاحين التي نمت تدريجيا لدمج تصنيع وتسويق المنتوجات. وقد تم تحديد آفاق التعاون مع صقلية (راغوزا) خصوصا في تكوين المتدخلين التونسيين، وإطلاق مشاريع صناعية (الجبن، مصل اللبن...) وإدخال منظومة AOC

وقد سلط تحليل الواردات للدول الإفريقية والمجاورة الضوء على إمكانيات بعض الأسواق للمنتوجات التونسية. وكثيرا ما تظل هذه المنافسة التي تتيح الفرصة لتطوير الصادرات بدرجة كبيرة من خلال إستراتيجية تطوعية في هذا الاتجاه.

وقد حددت خطة التنمية الإستراتيجية للقطاع الخيارات الرئيسية التالية:

- اعتماد إستراتيجية نمو طموحة لاستغلال العديد من الاحتمالات للقطاع من إنتاج وتسويق. ومن خلال إنشاء النمو الديناميكي، فإن هذه الإستراتيجية توفر البيئة المواتية لتنفيذ التحسينات الهيكلية في مختلف الحلقات في القطاع.
- تعزيز دور التعاون بين المهن في توجيه القطاع من خلال صلاحيات حقيقية في التطوير والتنسيق والتنظيم والرقابة ويفترض هذا الدور بطبيعة الحال كجزء من نهج منسق مع أصحاب المصلحة العامة. فهذا الدمج في دور التعاون بين المهن يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحرير القطاع شريطة أن تكون آليات التنسيق والرقابة ملفوفة بما فيه الكفاية.
- تعبئة الموارد الذاتية للقطاع من خلال إنشاء نظام للتجميع والتي سوف تموّل برامج الدعم لصالح أصحاب المصلحة في القطاع.
- إنشاء نظام رقابي فعال يديره التعاون بين المهن لإدارة التقلبات الموسمية مع التوفيق بين أهداف تنمية القطاع مع مصالح تأمين إمدادات السوق المحلية.

يلخص الجدول التالي تطور أهداف القطاع في أفق 2020:

الأهداف		سنة 2013	سنة 2020
الإنتاج (مليون/ اللّتر)		1175	1717
نسبة التحصيل		٪ 73	٪ 80
التّصدير (مليون/ اللّتر) (ما يعادل الحليب)		12	120
الاستهلاك (لتر/ للفرد/ السنة) :	المجموع غير الرسمي	110 78	136 107
هيكل الاستهلاك:	شرب الحليب ياغورت جبن أخرى	٪ 62 ٪ 18 ٪ 16 ٪ 4	٪ 49 ٪ 23 ٪ 24 ٪ 4

ترتكز خطة العمل المقترحة لتطوير وهيكلة القطاع على 5 محاور على النحو التالي :

المحور الأول : تطوير السوق المحلي والصادرات من منتوجات الألبان	
• إقرار خطة تنمية القطاع	• إعداد خلية الاستعداد
• تشجيع الاستهلاك المحلي من منتجات الألبان	• تعزيز مشاريع التحول في أحواض الألبان
• الدراسة والبحث والتنقيب في أسواق التصدير المحتملة	• مشاريع توجيه الماشية إلى مناطق ذات قدرة عالية
• تعريف وتقديم تصدير الحصص العادية	• إطلاق برنامج «المربين الصغار» في المناطق ذات الأولوية
• تسهيل الوصول إلى السوق الجزائرية	• تعزيز شبكة التجميع في المناطق ذات الإمكانيات العالية
المحور الثاني: إنشاء رقابة فعالة على الجهاز للقطاع	
• إنشاء هيكل تعاون بين المهن توجيهي للقطاع «سيل»	
• وضع إطار قانوني من أجل السيطرة على القطاع	
• توزيع الموارد المالية الأساسية	
• إعادة تركيز وتطوير أنشطة ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	
• مسؤولية التعاون بين المهن على تنظيم السوق	
المحور الثالث: هيكلة مختلف حلقات القطاع	
• تقديم قسط للتجميع	• الدعم لمشاريع زيادة حجم القطيع
• الوعي ومساعدة المربين لتجميع الحليب	• هيكلة حلقة التجميع
• تقديم قسط إضافي للمشاريع المحققة تحت إجراءات التجميع	• تطهير أنشطة التصنيع وتسويق منتوجات الألبان
المحور الرّابع: تحسين أداء القطاع من حيث القدرة التنافسية ومن حيث الجودة والإنتاجية والبيئية	
• إطلاق برنامج تعميم التبريد في المزارع	• ترقية حلقات التجميع
• برنامج دعم وتأييد المربين	• تقديم الأجر للجودة
• تقديم قسط دعم للمحاصيل العلفية	• إنشاء شبكة مخابر مستقلة
• تثمين برامج العمل والبحوث	• دراسة إنشاء القطاع الفرعي لجمع واسترداد مصل اللبن
المحور الخامس: إنشاء نظام مراقبة فعّال	
• تعيين الحد الأدنى للسعر كضمان للحليب الخام	
• تهيئة الظروف للصيانة والتشغيل السليم لنشاط التجفيف	
• إنشاء نظام للرصد والتنسيق الفعال	
• صيانة وتحسين آلية التخزين	
• إنشاء صندوق تنظيمي	

وتقارب التكلفة الإجمالية لخطة العمل هذه حوالي 100 مليون دينار للفترة 2016-2020. تتوافق هذه التكلفة مع الاستثمارات والنفقات التي سيتكبدها نظام التعاون بين المهن وسيتم تمويلها من الضرائب المفروضة على القطاع وإقامة المساعدات العامة.

كما تم من خلال هذه الدراسة استنباط مشاريع صناعية تتمثل في:

- وحدة لإنتاج الأجبان
- وحدة لتصنيع الحليب
- وحدة لإنتاج اللكتوسيروم
- وحدة لإنتاج اليوغرت ومشروبات ومستحضرات الحليب
- شركة صيانة لأوعية تبريد الحليب

دراسة حول تنظيم قطاع الحبوب وم

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مكونات منظومة قطاع الحبوب ومشتقاته
- تحليل لخصائص كل المكونات والوقوف على مكامن القوة والضعف والآفاق والتهديدات لهذه المنظومة
- وضع استراتيجية وخطط عمل لتطوير هذه المنظومة

يمثل نشاط زراعة الحبوب أكثر من 50 ٪ من الأراضي الفلاحية المستغلة، ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي بنسبة 12 إلى 15 ٪ وتوفر منتوجات الحبوب ٪51.7 من السعرات الحرارية و1،35٪ من بروتينات التونسيين، دون اعتبار نشاط تربية الماشية المرتبط بإنتاج الحبوب المحلية والمستوردة.

إن الأهمية الاستراتيجية للحبوب جعل منها مصدرا للتدخل المفرط، لدرجة أنه تمّ ترتيب كلّ شيء من أسعار البذور إلى سعر الخبز والعجين الغذائي، والمنتوجات الاستهلاكية النهائية. ويتم تعيين هوامش جميع أصحاب المصلحة كمنتجين أو مجمعين أو مخزّنين أو ناقلين أو كمعالجين وموزعين من مختلف المستويات من قبل السلطة العامة.

كما ينذر هذا النمط من الإدارة لمختلف حلقات القطاع لقيادة إداريّة ولأداء مخطط له لمحاولة إرضاء جميع الأطراف المعنية وعلى وجه الخصوص الحكومة التّي لها دور التحكيم والقرار. وبدلا من ذلك، وفي الممارسة العملية، سجّلت تكاليف التعويض لقطاع الحبوب معدّل قدره 816 مليون دينار. وجعلت هذه المفارقة من القيام بالدراسة لقطاع مدار على مستوى كل الحلقات عملا صعبا.

ويكتسي قطاع الحبوب بعدا اجتماعيا وله تأثير مباشر على القدرة الشرائية لجزء كبير من السكان. ويسجّل نشاط زراعة الحبوب ما يعادل 2.5 مليون يوم عمل سنويا، وهو ما يعادل 9 ٪ من أيام العمل التي يوفرها القطاع الفلاحي.

شتقاته وآفاق تطويره

سامي بن يحيى

يقع إنتاج الحبوب بشكل رئيسي في شمال البلاد وبالنسبة للحملات الثلاث الماضية، سجّل إنتاج الشمال حوالي 15.8 مليون قنطار لحوالي 880000 هكتار، وهو ما يمثل 81 ٪ من الإنتاج الجملي و٪65 من مساحة الأراضي المخصصة للحبوب.

يتكوّن عدد الفلاحين الذين يتعاطون نشاط زراعة الحبوب من 240000 منهم 104000 تقع في شمال البلاد، وتعدّ 43 ٪ من المجموع. كما أنّ معدّل المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في هذه المنطقة هي حوالي 8 هكتارات، في حين أن المعدل الوطني يقدّر بحوالي 6 هكتارات.

وأمام حاجة البلدان للبذور المقدرة بـ 2250000 قنطار سنويا، فإنّ إنتاج البذور المشهود بها (الجيل الأوّل) لا يقدم حاليّا سوى 235000 قنطار. مما يجعل معدل تغطية البذور (الحاجة / الإنتاج) تمثل في أحسن الأحوال نسبة 12 ٪ وإذا أخذنا في الاعتبار البذور المشهود بها «الجيل الثاني»، فإن المعدل سيرتفع إلى 15 ٪ على الأكثر.

إذا كنا نريد اللحاق ببعض الدول مثل فرنسا واسبانيا وغيرها وانطلاقا من معايير استخدام البذور المشهود بها (معدل 40-٪45) فإنّ نسبة ٪12 تتطلب أن تتقدم لتصل إلى مستوى ٪30 وهو ما يتوافق مع حاجة عامّة تقدّر بـ 650،000 قنطار من الوزن الصّافي للبذور المشهود بها أو 750،000 قنطار من البذور الخام قبل التعبئة والتغليف.

ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الضروري دعم آلة التكاثر لتوسيع نطاق مشغّلين آخرين خواص سيشاركون في تكاثر البذور المنتقاة عن طريق الامتثال للوائح.

ومازالت تونس لم تحقّق الاكتفاء الذاتي من منتوجات الحبوب، إذ تستورد ما يقارب 50 ٪ من احتياجاتها من القمح. كما بلغ معدّل تغطية القمح الصّلب والشعير والقمح الليّن نسبة تمثل على التوالي ٪73 و٪64 و٪22. وبعبارة أخرى عندما تستهلك عائلة تونسية أربعة من الرغيف، واحدة فقط من إنتاج محلي وثلاثة أخرى مصنوعة من القمح اللين المستورد. وبالإضافة إلى ذلك، كلما تستهلك نفس العائلة دجاجة، فإنها سوف تستهلك من خلال ذلك وبطريقة غير مباشرة، من 4 إلى 4.5 كغ من الذرة (غذاء أساسي للدّواجن) التي يتم استيرادها كليا.

ويحتكر قانونيا ديوان الحبوب، وهو مؤسسة عمومية، عمليات الجمع وتوريد الحبوب. ومنذ سنة 2005/2004، فإن ديوان الحبوب يقوم بمقاولة فرعيّة للجمع من القطاع الخاص بالإضافة إلى الشّركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحيّة. إلى جانب وجود مسلك مواز يتجنب أيّ مراقبة ويستقطب جزء من الإنتاج.

وتدار سياسة الأسعار على جميع مستويات القطاع، وهو أمر يضفي الكثير من الصلابة وحالات عدم التساوي بين المتدخلين. كما أنّ تعديل الهوامش تتدخل فيها العديد من الهياكل الحكومية وتجد صعوبات للتوافق. وتقدر كمية الحبوب التي تم جمعها من قبل المجمعين الخواص والشركات التعاونية المركزية للخدمات الفلاحيّة وديوان الحبوب بما في ذلك البذور بـ 9.4 مليون قنطار (معدّل لسنة 2011-2013) أي ما يمثل 48 ٪ من الإنتاج.

وتتجاوز قدرة التخزين لـ 1 بلاد 12 مليون قنطار، ممّا يؤدّي إلى المرونة لمختلف المشغّلين، بصرف النّظر عن المطاحن. ويشترك في هذه القدرة على التخزين بالتساوي تقريبا ديوان الحبوب والشركات التعاو ن ية المركزية للخدمات الفلاحية والخاصة. ويسجّل أكثر من 67 ٪ من هذه القدرة على التخزين في الشمال.

إن القدرة على الطحن في قطاع المطاحن يختلف وفقا للمصادر بين 110 آلاف و 140 ألف قنطار في اليوم، أي حوالي 33،4 إلى

42 مليون قنطار في العام. ويبلغ الاستغلال الحالي حوالي 21 مليون قنطار وهو ما يعطي معدّل استغلال الطاقة للتشغيل الكلّي ما بين 50 و63 ٪ فقط.

وقامت وزارة الفلاحة بإعداد استراتيجية لتطوير قطاع الحبوب سنة 2009 وحددت الأهداف التالية:

تحقيق الإنتاج الإجمالي من الحبوب بـ 27 مليون قنطار.

ري 125 ألف هكتار من الحبوب في عام 2014 و130 ألف هكتار في عام 2016.

تطوير الإنتاج واستخدام البذور المختارة لزراعة 31 ٪ من المساحة المزروعة.

ضمان إنتاج خلال السنوات الصعبة، 11 مليون قنطار منها 6.8 مليون قنطار متأتية من المناطق السقوية.

جلب معدل التحصيل لحساب ديوان الحبوب إلى 60 ٪ من الإنتاج الجملي.

إنّ المردودية المالية والاقتصادية من الحبوب غير مستقرة. فتحليل الهوامش الإجمالية تظهر أن النشاط يعتمد على الظروف المناخية ويمارس لأسباب كثيرة حسب الحالة، إذ أنّ زراعة الحبوب مربحة في السنوات الجيدة، وتؤمّن الاستهلاك العائلي والبذور في السنة المتوسطة وتساعد القطيع من أجل البقاء سنوات الجفاف.

تم دعم زراعة الحبوب، على وجه الخصوص، بضمان الأسعار عند الإنتاج وعادة ما تكون قريبة أو تفوق الأسعار عند الاستيراد.

وفي الواقع، تدار أسعار الحبوب ومشتقاتها في جميع مراحل الإنتاج والتصنيع، ويتحمل ديوان الحبوب لوحده إدارة هذه الجوانب من التجميع والاستيراد والإنتاج.

وتحتكر ثمانية ولايات المشكّلة لمنطقة المشروع «كومباس» (لتنمية المناطق الحدودية بين سيسيليا وتونس في إطار التعاون التونسي الإيطالي) 33 ٪ من مساحة الحبوب في البلاد. تمثل مناطق زراعة القمح معدّل 44 ٪ من الحبوب الصّلبة، و45 ٪ من الحبوب اللّينة في حين أنّ الشعير حاضر بقلّة وتقدر مساحته بـ 17 ٪ فقط. وتختص مناطق الوسط وجنوب تونس أكثر بإنتاج الشعير.

تتمتع الأراضي في تلك الولايات الشمالية بنزول أمطار كثيرة ووافرة وظروف مناخية وعوامل تربة أكثر ملائمة للحبوب، وهذا سوف يؤدي إلى إنتاج وفير ومردودية هامة. إذ سجّل معدّل المحصول بالنّسبة للسنوات الخمس الماضية للحبوب الصلبة والحبوب اللّينة والشعير في حدود 24 و25 و18 قنطار للهكتار على التوالي، في حين أنها لا تتجاوز 15 و17 و9 قنطار للهكتار على الصعيد الوطني.

ومن حيث التّحويل، فإنّ المنطقة الدّاخلة في مشروع «كومباس» تحتوي على عشرة وحدات من بين 23 ناشطة. ويقدّر معدّل كمية القمح الذي يطحن في هذه الوحدات العشر بـ 9743047 قنطار أي ما يعادل حوالي 45 ٪ من الكمية الجملية المحولة.

المؤشرات الرئيسية لقطاع الحبوب ومشتقاتها في منطقة الدراسة

	تونس	أريانة	منّوبة	بن عروس	نابل	بنزرت	باجة	جندوبة	المجموع
إنتاج الحبوب (2013)									
المساحة (هكتار)	1500	8560	37000	9710	45000	104060	135180	85230	426240
الإنتاج (قنطار)	35900	194930	671000	207280	1009860	2219900	3161500	1552180	9052550
٪ الإنتاج الوطني	٪ 0.28	1.51٪	٪ 5.20	٪ 1.60	٪ 7.80	٪ 17.14	٪ 24.41	٪ 12	٪ 69.94
الجمع والتخزين (2014)									
عدد شركات الجمع		2	4	1	3	11	12	6	39
قدرة الجمع		30000	142000	120000	108000	1118000	1909000	659000	4086000
كميّة المحصول		84497	467424	24588	239172	1383296	2620000	1183501	6002478
٪ الجمع الوطني	٪ 0.0	٪ 0.8	٪ 4.3	٪ 0.2	٪ 2.0	٪ 13.0	٪ 24.0	٪ 11.0	٪ 55.3
التّحويل الصّناعي (2013)									
عدد وحدات التّحويل الأوّل	5		1	2	1	0	1	1	11
الكميّة المصنّعة(قنطار)	4498002		59934	2697803	1277527	0	1209781	96499	98395546
٪التّحويل الوطني	٪ 21		٪ 0.30	٪ 12.60	٪ 6	0	٪ 5.50	٪ 0.45	٪ 46
عدد وحدات التّحويل الثّني	16	12	5	17	9	13	13	10	95

كمية استهلاك أهم المواد الغذائية للفرد الواحد بالكغ لسنة 2010

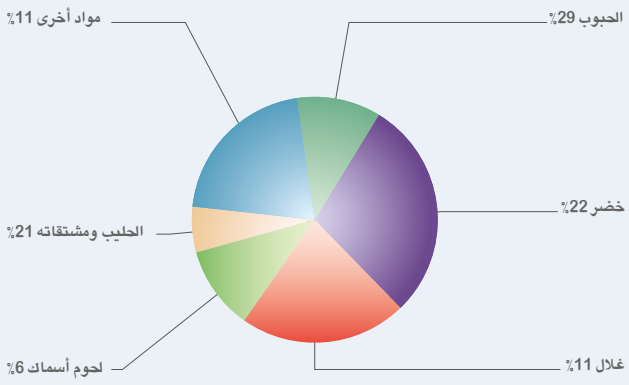

تطور تصدير الفارينة والسميد بين سنوات 2009 و2013

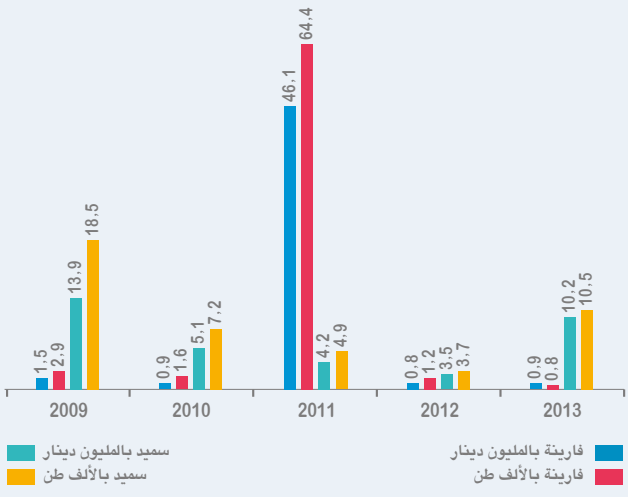

تطور استيراد الحبوب بين سنوات 1984 و2012

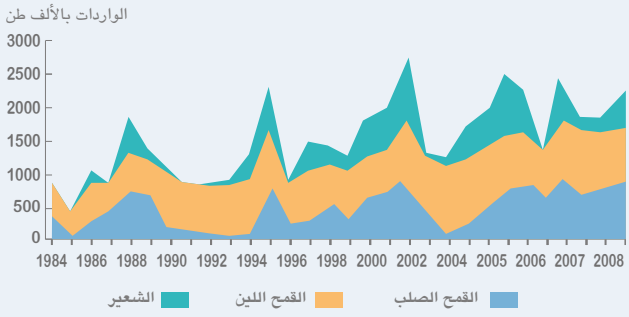

إنّ صناعة الحبوب ومشتقاتها في منطقة الدراسة لها العديد من المزايا أو نقاط القوة ولكن أيضا لها نقاط ضعف في مرحلة الإنتاج والتحويل. وبالمثل، يواجه هذا النظام عدة تهديدات ويضم العديد من الفرص.

ويسمح التشخيص المحقّق إلى التعرف على حالة حلقات الإنتاج على النحو التالي:

حلقة الإنتاج / الاستيراد / البحث

نقاط القوّة

- إمكانيات حقيقية لزيادة عائدات الحبوب وخاصة في المناطق السقوية وفي المناخ الرطب وشبه الرطب وشبه الجاف العالي (ومن المتوقع أن ترتفع العائدات بنسبة ٪30). ضمان أسعار الإنتاج من طرف الدولة محل ارتياح كبير من قبل الفلاحين مع العزوف عن المخاطرة.
- تقليد كبير لإنتاج الحبوب والتمكن من تقنيات الإنتاج.

نقاط الضّعف

- جهاز إنتاج يعوقه صغر حجم المزارع (٪40 من مناطق الحبوب هي جزء من مزارع أصغر من 20 هكتار)
- نظام إنتاج حيث يتمّ فيه أقل تطبيق للتّناوب.
- الإنتاجيات المحلية تختلف اختلافا كبيرا في الكميّة والنّوعية ولا تزال تعتمد على الظروف المناخية.
- تغطية للمخاطر المناخية غير موجودة.
- انخفاض مستوى استخدام المدخلات (الأسمدة، مبيدات الأعشاب، البذور المختارة...)
- انخفاض مستوى تكثيف الحبوب في المناطق السقوية على الرغم من أسعار تفاضلية من مياه الري.
- الأصناف المحتملة لبذور الحبوب محدودة للغاية وغير متنوّعة و في حاجة إلى التّكيف مع خصائص المناخ الحيوي من مناطق مختلفة من الإنتاج وأساليب الزراعة (البعلية والمروية).
- نمط التدريب الفني للفلاحين مبنيّة على الهياكل التي تفتقر إلى المرونة والمهارات المناسبة.
- عدم وجود الهياكل المهنية الوطنية أو المحلية التي تجمع منتجي الحبوب لدعم تجاري أو تنموي.
- برامج البحوث والحصول على الأصناف لم تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التكنولوجية التي تطلبها صناعة تحويل الحبوب.
- فلاحو الحبوب الصغيرة والمتوسطة مثقلون بالديون ويفتقرون إلى وسائل لتمويل الحملة.
- قدم أسطول المعدات الزراعية وضغط على مقدمي الخدمات مما يشكّل عائقا أمام تنفيذ العمل في الوقت المحدد.

التهديدات

- اعتماد كبير على الأسواق العالمية للتزود. كما تشكل الواردات جزء كبير من الاستهلاك ٪78 للقمح الليّن و٪27 للقمح الصّلب و٪45 للشعير.
- لمنافسة في المحاصيل الأخرى مثل زراعة الزيتون البعلية يغزو أراضي الحبوب.
- تباين المصالح بين حلقات القطاع : فلاحي الحبوب والجامعين وأصحاب المطاحن والمخابز لا تعمل معا من أجل الهدف العام المشترك.
- المزيد من موجات الجفاف المتكررة الناجمة عن الاحتباس المناخي.
- سعر القمح في الأسواق العالمية يشهد زيادة مطردة منذ عام 2008.
- قلة الأراضي المناسبة للحبوب المنتجة.
- انخفاض على نحو مستدام للدينار مقارنة بالدولار واليورو.

الفرص

- وجود هامش من التقدم الحقيقي جدا في المناطق المروية. هناك إمكانية كبيرة لزيادة المردودية والإنتاج.
- آلية دعم وحوافز للاستثمار كثيرة ومهمة، وهي: * إسناد منحة لديوان الحبوب كتعويض في أسعار بذور الحبوب المختار
  * تعويض مخزون استراتيجي من الحبوب والبذور.
  * مساعدة اقتصادية عينية للفلاحين الصغار بعد عام من الجفاف (بذور، أسمدة، منتجات معالجة ....)
  * مجانية الري الأول والتسعير التفضيلي للحبوب المروية
  * دعم من قبل الدولة بنسبة 50 ٪ من تكاليف التأمين على عقود تأمين البرد وحرق المحاصيل وذلك لمدة ثلاث سنوات متتالية، ولكن بمقياس متدرج
  * الإعفاء من تكاليف التسجيل لمدة 3 سنوات ومن الضرائب على الدخل، وذلك لأنشطة تأجير الأراضي الزراعية المخصّصة لإنتاج الحبوب.
- إمكانيّات حقيقية لتنمية المحاصيل الصناعية (بذور اللّفت وسكر الشمندر وعباد الشمس ...) لتقليل الاعتماد على الحبوب المتأتية من الأسواق الخارجية لتغذية الحيوانات (الذرة، وفول الصويا...)

حلقة الجمع / التّخزين / التّوزيع

نقاط القوّة

- مخابر التّحليل والتّصنيف لديوان الحبوب معتمدة دوليا.
- تجهيز جميع المجمعين والفلاحين الخواص بمخابر لتصنيف الحبوب.
- تجربة خاصة في جمع الحبوب التي سمحت الانسحاب الكامل تقريبا من ديوان الحبوب من هذا النشاط.
- قدرة تخزين موزعة بشكل جيد وتغطي مجالات الإنتاج ولكن تبقى غير كافية في سنوات وفرة الإنتاج.
- دمج عملية الجمع والطحن (تقريبا كل المجمعين هم مطاحن).
- تركيز الإنتاج؛ 44٪ من الإنتاج يأتي من ثلاث ولايات (باجة وبنزرت وجندوبة).

نقاط الضّعف

- إن تحرير الجمع لم يسمح التكامل المنشود من قبل المطاحن.
- انخفاض معدل جمع الحبوب ونظام غير رسمي خارج نطاق السيطرة.
- الفرق كبير بين الإنتاج المقدر والكميّة الفعلية التي يتم جمعها.
- خسارة كبيرة بسبب ارتفاع نسبة الأضرار التي لحقت الحبوب على طول السلسلة.
- يتم تسليم الحبوب للمجمعين من دون تنظيف (المعايرة) مما يؤدي إلى تخفيضات كبيرة.
- قدرة تخزين غير كافية في بعض المناطق (ولاية سوسة سجلت عجزا يقدر بـ 1000000 قنطار)
- صعوبة نقل الحبوب خلال فترة الجمع وذلك للأسباب التالية:
  * أسطول النقل غير كاف لنقل الحبوب
  * عدم وجود اتفاق التزام الناقلين لاحترام برنامج الإزالة.
  * جميع المجمعين يعتمدون على ديوان الحبوب لنقل الحبوب.
  * رفض النّاقلين للمسافات القصيرة.
  * بداية حملة جمع الحبوب بالتوازي مع محاصيل زراعيّة أخرى لا تقل أهمية.
  * ضغط الطلب على أسطول الشاحنات لنقل مواد البناء في نفس فترة جمع الحبوب.

التهديدات

- هناك مستوى عال نسبيا من الخسائر في المحاصيل في مرحلة الحقل أو الجمع : "14٪ وفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة"

الفرص

- سياسة التطور الإيجابي نحو الخصخصة والتخلي عن الأنشطة التنافسية.
- قانون حوافز الاستثمار يوفر العديد من الفوائد للمشاريع الرّامية إلى إنشاء قدرة تخزين إضافية من الحبوب.

حلقة التّحويل الأوّل

نقاط القوّة

- معدات تنظيف القمح والطحن عالية الأداء وفعّالة.
- إنتاج السميد متكامل مع وحدات إنتاج السميد والعجين الغذائي والكسكسي.
- المبادئ التوجيهية للاستثمار في أدوات الجودة (تنظيف القمح واستخراج السميد...)
- انتفاع عدد كبير من شركات التّصنيع (80٪) ببرنامج التأهيل.
- تقدم لا بأس به في تقنيات الطحن واستخراج المكونات.
- مستوى تكنولوجي جيد والـقـدرة على التكيّف الحقيقي من مصنّعي التعبئة والتغليف.
- إبرام اتفاق الأورومتوسطي بين تونس والاتحاد الأوروبي في عام 1995، والقيام بالأعمال التحضيرية لاتفاقية تجارة حرة شاملة ومعمّقة (اتفاقية التجارة الحرة).

نقاط الضّعف

- تقوم مطاحن الدقيق والسميد بتحويل القمح ذات نوعية متغيرة، كما أنّ السميد والدقيق الناتجة عنه في نوعيّة متقلّبة وغير مستقرة.
- عدم القدرة على التحكم في جودة المنتوجات النهائية في غياب الأنواع المرغوبة من الحبوب لإعداد الخلطات المناسبة للسّحق.
- قوة عجين الخبز من القمح الليّن المنتج في تونس ذو مستوى منخفض نسبيا.
- الانتصاب الجغرافي للطواحن مقارنة بتوافر القمح المحلي / المستورد غير مدروس.
- لا يدفع ديوان الحبوب على التّخزين عندما يتم توفيره من قبل المطاحن مما لا يشجعها على الاستثمار في صوامع التخزين
- إن تحرير نشاط استيراد الشعير والقمح الليّن المعدّين لعجين المرطّبات ليس ممكنا حاليا لدواعي سياسية.
- قدرة المطاحن على المساومة المنخفضة بشكل خاص عند تعاملهم مع ديوان الحبوب.
- مراقبة الحدود لتدفقات الصادرات للحبوب ومشتقاته وعلف الحيوانات ليست فعالة.
- قدرة التخزين منخفضة من المادّة الأوّليّة في المطاحن (أسبوع واحد للإنتاج بالنّسبة للبعض) لا تؤدّي إلى تحسين الجودة من خلال المزج.
- تقدّم المنتوجات بأقل بكثير من سعر التكلفة، والتي تشجع على التبذير.
- اختلافات كبيرة في سعر المنتوج بين استخدام واحد أو آخر مما يفتح الباب أمام التحيل بمختلف أنواعه.
- عدم وجود إمكانية التتبع على مدى سلسلة القطاع والتي تعتبر عائقا للتصدير.
- التدريب العالي في مجالات تحويل الحبوب في تراجع.
- تقتصر إدارة الجودة، حاليّا، على المادّة الأوّليّة في حين ينبغي لمس المنتوج في جميع مراحل التحويل.

التهديدات

- وفرة طاقة إنتاج أكثر من اللازم من السميد ومطاحن الدقيق.
- المنافسة شديدة وطنيّا ودوليا.
- السوق مشبعة لبعض المنتوجات.
- التشريعات غير محفزة (تأطير صارم على نحو متزايد للسّعر)

الفرص

- إمكانيّة زيادة الإنتاج (التّصدير) لقطاع المطاحن الّذي لا يستغلّ في قدراته إلا بنسبة 60 إلى 70٪.
- فرص تصدير المشتقات (مؤقتة) إلى البلدان المجاورة.
- إمكانيّة تصدير مثيرة للاهتمام، وخاصة لبلدان اتحاد المغرب العربي والدول الافريقية.
- إذن مسبق للاستثمار في الطاحونة منذ مارس 2002 أدى إلى تحسين الاستفادة من قدرات السحق والاستثمارات الموجهة لمراقبة الجودة (آلات التنظيف الجاف للحبوب، مختبر...).
- اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول المجاورة.
- الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
- وجود إمكانات قوية للتطور والتسويق في دول الجوار (الجزائر وليبيا)
- قطب تكنولوجي مخصّص لقطاع الصّناعات الغذائيّة في بنزرت.

حلقة التّحويل الثاني

نقاط القوّة

- شهد فرع العجين الغذائي والكسكسي تطورا ملحوظا من حيث جودة المنتوج و ذلك من خلال برنامج التأهيل.
- إنتاج السميد متكامل مع وحدات إنتاج العجين الغذائي والكسكسي.
- مبادئ توجيهية للاستثمارات في أدوات الجودة وتنمية القدرات.
- معدات إنتاج العجين الغذائي من آخر طراز.
- أنظمة التجفيف ذات درجة حرارة مرتفعة (80-90 درجة مائوية).
- إنتاج العجين الغذائي هو نشاط تنافسي ويمكنه مواجهة المنافسة الدولية.
- استمرار نمو الصادرات من منتوجات القمح المحولة ثانويا.
- إمكانيّة طلب كبيرة للكسكسي في كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير.
- الطلب المتزايد على المنتوجات الجديدة المصنّعة من قبل المخابز الصناعية.
- ازدهار فرع البسكويت وتطوّر الإنتاج والطلب المتزايد من السوق المحليّة وتنمية الصادرات
- قيام عدد كبير من شركات التصنيع (80٪) لبرنامج التأهيل.
- استعمال تكنولوجيا على مستوى جيد والقدرة الحقيقيّة على التكيف لمصنعي التعبئة والتغليف.
- اتفاق الشراكة الأورومتوسطية المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي في عام 1995 والشروع في الأعمال التحضيرية لاتفاقية تجارة حرة شاملة ومعمّقة (اتفاقية التجارة الحرة).
- وضع جيد للتصدير (خاصة بالنسبة للمنتوجات المتخصصة مثل العجين الصفراء)
- الاعتراف بالعجين الغذائي التونسي دوليا
- تطوير تدريجي ثابت لمحلاّت التّوزيع الكبرى

نقاط الضّعف

- تحرير بعض الأنشطة التجارية أدّى إلى التطور الفوضوي للمخابز.
- تأخّر تكنولوجي وقلة تكوين للعمال في بعض المخابز.
- انخفاض القدرة على تخزين المواد الأوّليّة قطعا لا يؤدّي إلى تحسين الجودة من خلال المزج.
- يتم التحكم من قبل الحكومة في أسعار المنتوجات التي يكثر عليها الطلب (الخبز والعجين الغذائي) مع أن هوامش الربح محدودة وعدم قدرة المشغّلين على توسيع وتنويع المنتوجات وتحسين جودتها.
- تقدم المنتوجات بأقل بكثير من سعر التكلفة ممّا شجّع على التبذير.
- غياب التتبع لا يسمح بالتصدير.
- تعرّض صانعي قطاع العجين إلى ندرة المواد الأولية في السوق مثل البيض المبستر أو المجمد والحبوب الكاملة والوسائل التقنية الضرورية لتنويع الإنتاج (ألياف ومنكهات وملونات...)
- تمّت معاقبة منتوجات الحبوب للإفطار من قبل قانون الديوانة على المواد الأوّليّة وضريبة القيمة المضافة العالية نسبيا. و لا تعتبر الدولة هذه المنتوجات كمنتوجات غذائية خاصّة بفطور الصّباح، خاصة بالنسبة للأطفال، بل تصنفها كمنتوجات فاخرة.
- مستوى البحث والتطوير منخفض مع غياب مخابر أبحاث متخصصة في عمليات تحويل الحبوب.
- ارتفاع التبذير في مستوى استهلاك الخبز وذلك لعدة أسباب مثل نوعية المادّة الأوّلية (الدقيق) وطرق صنع الخبز في المخبزة أو أسعار منخفضة بالنسبة للمستهلك.

التهديدات

- المنافسة صعبة وطنيّا ودوليا.
- السوق مشبعة لبعض المنتوجات.
- الاستهلاك المحلي الضعيف من الكسكسي الصناعي (4.5 كغ للفرد في السّنة ضد الحاجة المقدرة لـ37كغ للفرد في السنة).

الفرص

- فرص الاستثمار في زيادة الطاقة الانتاجية وتنويع سلسلة الإنتاج لفرع البسكويت.
- سوق واعدة للعجين الغذائي والكسكسي
- فرص تصدير المشتقات (مؤقتة) إلى البلدان المجاورة.
- نمو كبير محتمل للصناعات ذات التحويل الثاني.
- فرص تصدير مثيرة للاهتمام، وخاصة لبلدان اتحاد المغرب العربي والدول الافريقية.
- فرص حقيقية للحدّ من خسائر الخبز التي تبلغ قيمتها ما يعادل مليون قنطار أي حوالي 35 مليون دينار سنويا، من خلال التكوين والبحوث.
- الاتجاه المستمر للصادرات يساعد على تطور فرع العجين الغذائي (زيادة سنوية بنسبة 14.8 ٪ خلال الفترة 2009-2013)
- إبرام اتفاقية الاتحاد الأوروبي في 1995/07/17، اعتبارا من 1995/03/01، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2008، ويهم إعفاء جميع المنتوجات الصناعية بالكامل.

إنّ استراتيجية قطاع التنمية المقترحة حددت عشرة أهداف أو مجالات إستراتيجية قد تمّ تجميعها حسب حلقات الإنتاج كالآتي:

على مستوى حلقة الإنتاج / الاستيراد / البحوث

- تعزيز وتطوير قطاع البذور

الهدف المحدّد على المدى المتوسط (2016-2018) هو إنتاج 500،000 قنطار سنويا من البذور المعتمدة المختارة (الجيل الأوّل) ومن أصناف تتكيّف مع الظروف البيئية مع العلم أن المستوى الحالي لإنتاج البذور لا يتجاوز250000 قنطارا سنويا.

- تعزيز إنتاج الحبوب للاستهلاك

مساعدة منتجي الحبوب للسيطرة بشكل أفضل على تكاليف الإنتاج ليصبحوا أكثر كفاءة من خلال التحرك نحو أنواع الحبوب الأنسب للظروف المناخية التي تمتاز بها المستغلات الفلاحية واستعمال الطرق الفنية الأنسب للإنتاج.

- تحرير جزئي للواردات

النظر في إصلاح كبير لسياسة الاستيراد الحالية لإدخال المزيد من الكفاءة والاقتراب تدريجيا من الأسعار الحقيقية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى.

على مستوى حلقة الجمع / التخزين / التوزيع

- تعزيز وإعادة تنظيم الجمع

تعزيز القدرة على الجمع في البلاد لتكون إجمالا من 5.6 مليون قنطار معمول بها حاليا (60٪ منها هي في الصوامع و 40٪ في المتاجر التقليدية) إلى 8.6 مليون قنطار(منها 74٪ ستكون في الصوامع و26٪ فقط في المخازن التقليدية). وتحقيق ذلك على المدى المتوسط (5-7 سنوات).

- تعزيز قدرة التخزين

يم توفير التخزين بشكل رئيسي من قبل ديوان الحبوب مع الصوامع الخاصّة أو تلك المؤجّرة. وسعة التخزين لا تزال غير كافية، ويتقاسمها ديوان الحبوب (33٪) والتعاونيات السابقة (31٪) والخواص (36٪). سيتم إعطاء الأولوية لتعزيز القدرة على التخزين في البلاد، والدفع نحو إشراك القطاع الخاص (المطاحن على وجه الخصوص) ليس فقط في الاستثمار لكن أيضا في عملية استغلال الطاقات الجديدة التي سيتم إنجازها.

- تحسين جهاز التوزيع

بسبب الاحتكار، فإنّ قنوات توزيع الحبوب تثقل كاهل إدارة ديوان الحبوب من حيث الموارد والخدمات اللوجستية والتكاليف البشرية والالتزام بتزويد حتى المناطق النائية. ويقترح تحسين نقل الحبوب من خلال إعادة تنظيم بين الموانئ والصوامع ومراكز الجمع والمطاحن.

على مستوى حلقة التحويل الأول

- تحديث تنافسي لوحدات تحويل الحبوب

لمساعدة وحدات التحويل والمحافظة على وجودها، فإنّه من الواجب استعادة التوازن الأمثل بين القدرات الحالية للتحويل واتجاهات الاستهلاك من أجل ترشيد الاستثمار وتحسين الأداء الفني والتجاري للمطاحن بهدف جعلها تكون أكثر قدرة على المنافسة والتشجيع على التصدير.

على مستوى حلقة التحويل الثّاني

- تعزيز التدريب المهني والبحوث

صحاب فرع المخابز التقليدية و / أو الصناعية يذكرون أن نوعية الخبز تعتمد بالإضافة إلى جودة المواد الأوّليّة والمكونات المستخدمة على عمليات التصنيع ومستوى مهارات اليد العاملة. وتقر جميع الجهات المعنية بوجود مشكلة في نقص اليد العاملة الماهرة في مجال المخابز وعبروا عن استعدادهم لدعم كل مشروع لتنمية القدرات في هذا المجال.

- تعزيز جودة الأغذية

يهم تحسين جودة الأغذية كامل القطاع ويتطلب ذلك وضع معايير السلامة الصحية والجودة الغذائية وإنشاء جهاز للرصد (مخبر التحاليل) ونظام الحوافز والعقوبات وتزويد المستهلكين بمعلومات واضحة وكاملة وبرنامج تدريب على حد سواء للعاملين في القطاع والمستهلكين. وبالنسبة للحبوب يوجد مثل هذا الجهاز في تونس يتطلب الوضع حيز التنفيذ.

تثار مشاكل الجودة أساسا من قبل مشغلين تونسيين من حيث التكنولوجيا (جودة منخفضة وخليط من أصناف القمح يعقد الإنتاج الصناعي) مع نسبية تأثيرها على الصحة. وستمثل مسألة الصحة العامة وعلاقة الصحة بالغذاء في المستقبل من المشاكل الرئيسية للمجتمعات البشرية.

- تعزيز الشراكة وتطوير منتوجات جديدة

التحويل الثاني للحبوب هي حلقة أساسيّة لتطوير القطاع، وهي حلقة ربط بين الفلاح والمستهلك ويلاحظ أن منتوجات التحويل الثاني في تزايد انعكاسا لسلوك الأكل المتغيرة للمستهلك. ويمكن لهذه المنتوجات أن تلبي متطلبات سلسلة التوزيع من حيث الكمية والمواصفات والتعبئة والتغليف. وأمام هذا التطور الكبير في الطلب بات من المهم تشجيع الباعثين الجدد الذين يبحثون على الشراكة التقنية والمالية مع الباعثين الأجانب للاستثمار للعمل أكثر في التحويل الثاني.

وقد تمّ وضع خطة عمل وفقا للمبادئ التوجيهية الإستراتيجية لتحقيق الأهداف المبرمجة لسنة 2019. وتبلغ تكلفة خطة عمل للمدة المتراوحة بين 2015-2019 مبلغ 75.1 مليون دينار أي ما يعادل إنفاقا سنويا يقدر ب 15.02 مليون دينار.

وعـلاوة على ذلـك، فـإنّ تحليل قطاع الحبوب ومشتقاته في ثماني ولايات تونسية وفي منطقة صقلية سمح بتحديد وتقدير نقاط القوة / الفرص والمعوقات / التهديدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الكلية والمؤسساتية. ويتضح من هذا التحليل أن هناك أوجه شبه واضحة بين المنطقتين.

وفي هذا الإطار، تم تحديد الأنشطة الواعدة لإنشاء مبادرات للشراكة عبر الحدود بين منطقتي المشروع ولا سيما في الأنشطة التي تتطلب استثمارات كبيرة ومستوى فني معيّن. وتشمل هذه الأنشطة:

الأنشطة الواعدة	المبررات
إنتاج وتكييف بذور الحبوب	- طلب محلي مهم - نشاط يتطلب استثمارات هامة وعلى درجة معينة من التقنية - أنشطة ذات القيمة المضافة العالية - قانون الاستثمار ملائم لتطوير هذا النوع من النشاط
صنع العجين الغذائي الطّازج	- الطلب المحلي ينمو بشكل متزايد - إمكانية التصدير - قانون الاستثمار ملائم لتطوير هذا النوع من النشاط
استخراج مكونات القمح لإنتاج النشا والبروتين (الجلوتين وغيرها) والألياف	- الطلب المحلي والأجنبي متزايد - نشاط يتطلب استثمارات كبيرة وعلى مستوى معيّن من التقنية - أنشطة ذات القيمة المضافة العالية - قانون الاستثمار ملائم لتطوير هذا النوع من النشاط
إنشاء وحدة لإنتاج محسنات الخبز والحفاظ على سلالات أمهات الخميرة لإنتاج خميرة الخبز	- تزايد الطلب المحلي - إمكانيّة التصدير - وجود مراكز كبيرة للاستهلاك - أنشطة ذات القيمة المضافة العالية
تصنيع وابتكار منتوجات جديدة (برغل وكسكسي غنيّ بالحديد والأطعمة الصحية التي تحتوي على حبوب البروبيوتيك) سريعة الطهي	- المنتوج الذي يلبي طلب المستهلكين. - السلامة الصحية. - القيمة الصحية : غنية بالألياف والمعادن. - قرب مراكز البحوث والتدريس لتطوير الصناعات الرائدة المكرسة لترويج الصناعات الغذائية - أنشطة ذات القيمة المضافة العالية
إنشاء مدرسة للمخابز والتدريب في الحرف للتصنيع الثانوي للحبوب	- نقص اليد العاملة الماهرة - عدم وجود هيكل يربط بين البحوث والتدريب، من جهة، والقطاع الإنتاجي - تحسين نوعية الخبز للحدّ من التبذير وتوفير اقتصاد في العملة الصعبة.

إنّ عمليات الشراكة بين الشركات التي تم البحث فيها يمكن تيسيرها عبر الدّعم المؤسّساتي من خلال تقريب الفاعلين الاقتصاديين.

وإنّ التقنيات المعتمدة في المخابز وصنع العجين الغذائي بمختلف أنواعه وكذلك قيادة وإدارة التعاونيات والشركات التعاونية للخدمات الفلاحيّة متطورة في منطقة صقلية وبالتالي، تشكل فرصة لنقل الخبرات، وبالتالي تنظر في تعزيز التكامل في مجال التعاون لتحسين القدرة التنافسية والتسويقية للمنتوج. وفي هذا السياق، يمكن اقتراح بعض المجالات التي يمكن أن تمثل فرصة للتعاون بين منطقة صقلية وتونس مثل:

- دعم المنتجين والشراكات التعاونية للخدمات الفلاحية وتطوير المنظمات التعاونية
- تكوين ونقل التكنولوجيا
- إنشاء وتعزيز علامات الجودة المتعلقة بالمنشأ والعلامات التجارية المشتركة
- تطوير وتنفيذ برامج بحثية مشتركة
- تنظيم تظاهرات مشتركة للتعريف بمنتوجات القطاع والترويج
- تنظيم لقاءات شراكة في مختلف القطاعات المستهدفة.

كما تم من خلال هذه الدراسة استنباط مشاريع صناعية تتمثل في:

- وحدة لإنتاج وتكييف بذور الحبوب
- بعث مدرسة للتكوين في صنع الخبز وفي الصناعات التحويلية الثانية للحبوب
- وحدة لإنتاج المحسنات للمخابز وخمائر أصلية لإنتاج الخميرة لصناعة الخبز
- وحدة لإنتاج العجين الغذائي الطازج
- بعث شركات خاصة لتقديم خدمات للأشغال الفلاحية
- بعث وحدة لاستخراج مكونات القمح لإنتاج النشاء والبروتينات (قلوتان...)

المشاركة التونسية في الصالون العالمي للصناعات الغذائية بباريس «SIAL باريس»

سنية بن يحيى

يعتبر «SIAL باريس» من أهم التظاهرات على المستوى العالمي في مجال الابتكارات الغذائية وهو يمثل فرصة للمتخصصين في قطاع االصناعات الغذائية والتوزيع والتجارة والوجبات الغذائية الجاهزة لترويج منتوجاتهم وخدماتهم ولعقد لقاءات شراكة.

وقد انتظمت نسخة 2016 من صالون SIAL باريس في الفترة الممتدة من 16 إلى 20 أكتوبر وسجلت مشاركة حوالي 7000 مؤسسة عارضة من 105 دولة.

كانت المشاركة التونسية في هذه التظاهرة، والتي نسقتها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومركز النهوض بالصادرات، من خلال جناح عرض وطني امتد على مساحة 700 متر مربع ضم، بالإضافة إلى الهيكلين المذكورين، مؤسسات ومجامع مهنية وشركات صناعية إلى جانب قطب الجريد والشبكة العنقودية للتمور والنخيل بتوزر.

وقد حرصت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد من خلال فضاء العرض للتعريف بالنسيج الصناعي التونسي خاصة في مجال الصناعات الغذائية وتقديم أهم الفرص الاستثمارية في هذا القطاع إلى جانب تنظيم وتسهيل لقاءات الشراكة بين المؤسسات الصناعية التونسية ونظيراتها الأجنبية.

حيث مكنت الوكالة من خلال تنسيق الشبكة الأوروبية للمؤسسة EEN من تسجيل مشاركة 19 مؤسسة صناعية ناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خاصة في مجال التمور والخضر والغلال وزيت الزيتون والحلويات.وفي هذا الإطار أعدت الوكالة دليل لفرص الشراكة يضم جذاذات للتعريف بهذه المؤسسات ونوعية الشراكة التي تبحث عنها.

وتجدر الإشارة أنه تم عقد 200 لقاء بين الشركات التونسية ونظيراتها الأجنبية مكنت من إنجاز مايقارب عن 20عقد شراكة فعلي و20 عقد بصدد الإعداد.

قائمة المؤسسات المشاركة

النشاط	المؤسسة
تعليب التمور	الشركات التابعة للشبكة العنقودية للتمور والنخيل: 1- Golden Product 2- Mazen dattes 3- Green fruits
زيت الزيتون	1-SMVDA Khadhra 2- HuilerieSlimane 3-Olives Ben Yaghelene
إنتاج الحليب ومشتقاته	1-TLD 2-Agromed 3-Nour Fromage
الغلال والخضر	1-El Hakel 2-Agri Food
المشروبات والحلويات	1-WE FOOD 2-Sindrella 3-Société tunisienne de production et de distribution de pâtisserie –AYA
تجارة المنتوجات الغذائية	1-Société Commerce et Distribution 2-Société Centrale Commerciale 3-Tunisian Business and trade
تحويل وتعليب اللحوم البيضاء	Essania
الخدمات	ACT CONSULT

الصالون العالمي للصناعات الغذائية SIAL في العالم:

باريس (SIAL Paris) :	من 16 إلى 20 أكتوبر 2016
جاكرتا (SIAL Jakarta):	من 09 إلى 12 نوفمبر 2016
أبو ظبي (SIAL Abu Dhabi):	من 05 إلى 07 ديسمبر 2016
كندا (SIAL Canada):	من 02 إلى 04 ماي 2017
شنقهاي (SIAL Shanghai):	من 17 إلى 19 ماي 2017
مانيلا (SIAL Manila):	من 07 إلى 09 جوان 2017

وكالة النهوض بالصناعة و التجديد

بادر وجدّد...
نحن نرافقك

www.tunisieindustrie.nat.tn

63، نهج سوريا
1002 تونس البلفيدير

(+216) 71 792 144
(+216) 71 782 482

apii@apii.tn